بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعـــــة الإسلاميـــــة غــــزة

شئون البحث العلمي و الدراسات العليا

كليــــــــــــــــــة الآداب

قســـــم اللغـــــة العربيــــــة

بحث مقترح لنيل درجة الماجستير

في النحو والصرف بعنوان:

موقف المرادي من سيبويه

(دراسة تحليلية من خلال كتبه)

Almuradi's Attitude Towards Sebawaih: An Analytical Study of his Books

إعداد الطالب/

إبراهيم محمد سلمان

تحت إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور/

محمود محمد العامودي

١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

موقف المرادي من سيبويه
(دراسة تحليلية من خلال كتبه)

Almuradi's Attitude Towards Sebawaih: An Analytical Study of his Books

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى. وأن حقوق النشر محفوظة للجامعة الإسلامية غزة –فلسطين

Declaration

I hereby certify that this submission is the result of my own work, except where otherwise acknowledged, and that this thesis (or any part of it) has not been submitted for a higher degree or quantification to any other university or institution. All copyrights are reserves toIslamic University – Gaza strip paiestine

Student's name:	إبراهيم محمد سلمان	اسم الطالب:
Signature:	إبراهيم محمد سلمان	التوقيع:
Date:	2017/04/19	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم ج س غ/35/ Ref

التاريخ 2016/01/16 Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **إبراهيم محمد إبراهيم سلمان** لنيل درجة الماجستير في **كلية الآداب/ قسم اللغة العربية**، وموضوعها:

موقف المرادي من سيبويه – دراسة تحليلية من خلال كتبه

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 06 ربيع الآخر 1437هـ، الموافق 2016/01/16م الساعة العاشرة صباحاً بمبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمود محمد العامودي	مشرفاً و رئيساً	....
د. محمد رمضان البع	مناقشاً داخلياً	....
د. حسين راضي العايدي	مناقشاً خارجياً	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية الآداب/قسم اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال. غزة. فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

(المجادلة٥٨/١١)

Abstract

This descriptive and analytical study examines the position of Al-Muradi towards " Sibawayh " who is the chief of grammarians and the owner of the first book on grammar, as Al-Muradi is considered an expert master of grammar and language in the eighth Century AH .

This research is divided into an introduction,a preface and three chapters. The preface discusses an exposition of Al-Muradi who is Al-Hasan Bin Abdullah Bin Ali, also known as Ibn Um Qasem. The first chapter discusses the subject matters in which Al-Muradi agreed with Sibawayeh in his books. The second chapter points out the subject matters in which he disagreed with Sibawayeh. The last chapter includes Al-Muradi's grammar approach. Then the researcher provides keyfindings and recommendations followed by a listing of the study's sources and references.

الملخص

يتنـاول هـذا البحـث دراسـة تحليليـة وصـفية لموقـف العـالم "المـرادي" مـن شـيخ النحـاة وصاحب أول مصنف في النحو العالم " سيبويه " حيث يعتبر المرادي إمامًا في النحو واللغة في القرن الثامن الهجري .

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول ، حيث تناولت في التمهيد ترجمة للمرادي : الحسن بن عبد الله بن علي المشتهر بابن أم قاسم ، وفي الفصل الأول تناولت المواضع التي أيد فيها المرادي سيبويه في كتبه ، وفي الفصل الثاني تناولت المواضع التي عارض فيها المرادي سيبويه وفي الفصل الثالث تناولت مذهب المرادي النحوي ثم كانت النتائج والتوصيات للباحث وختمت البحث بذكر المصادر والمراجع التي استعنت بها على إتمام هذا البحث.

الإهداء

إلى أبي الغالي طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه

إلى أمي الصابرة المجاهدة رمز العطاء

إلى زوجتي التي وهبتني قلبها فكانت مني بمنزلة الروح للجسد

إلى أسرتي وعموم العائلة الكرام

إلى كل من يطلب العلم ويكابده حتى يذوق حلاوته

إلى الذين ما بدلوا تبديلا ومازالوا على جادة الجهاد

أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

لا يشكر الله من لا يشكر الناس

انطلاقاً من الهدي النبوي الشريف فإنني أتقدم بعظيم الشكر والتقدير

إلى فضيلة الأستاذ الدكتور / **محمود محمد العامودي**

الذي أشرف على رسالتي وأسدل عليَّ من علمه الكثير وخبرته الطويلة

وأمدني بكل ما احتجت من الكتب والمراجع التي استعنت بها

على إتمام هذا البحث

فكان خيرَ عون وأفضلَ سند لي

فنعم المشرف والمربي.

حَقٌّ وعِرفان

﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ﴾

إنَّه لَمِن واجِبي أن أشكُرَ أصحابَ الفَضلِ، وأساتِذَةَ العِلمِ، فإنَّني أتَقَدَّمُ بِجَزيلِ الشُّكرِ والتَّقدير لأستاذي الفاضِل، الأستاذ الدكتور / محمود محمد العامودي، الذي أشرَفَ عَلَى رِسالَتي، فَكانَ لَهُ بالِغُ الفَضلِ، وكَبيرُ الأثرِ في إنجازِ هذا البَحثِ.

كَما أتَقَدَّمُ بالشُّكرِ والتَّقدير إلى عَميدِ كُلِّيَّةِ الآدابِ بالجامِعَةِ الإسلامِيَّةِ فضيلة الأستاذ الدكتور/عبد الخالق العف والشُّكرُ مَوصولٌ أيضاً إلى نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا الأستاذ الدكتور/**عبد الرءوف المناعمة** على جُهودِهِما المَبذولَة في خِدمَة مَسيرَةِ البَحثِ العِلمِيِّ ودَعمِها.

كَما أتَقَدَّمُ بالشُّكرِ والعِرفانِ للمناقشين الفاضِلَينِ / الأستاذ الدكتور / محمد رمضان البع والدكتور/ حسين العايدي علَى جُهودِهِما في قِرَاءةِ هذه الرِّسالَةِ العِلمِيَّةِ، وإثرائها مِن فَيضِ خِبرَتِهِم، فَحَفِظَهُما اللهُ ورَعاهُما.

كَما أتَقَدَّمُ بِعظيمِ امتِناني وخالِصِ شُكري وعِرفاني لأَساتِذتِي في الجامِعَةِ الإسلامِيَّةِ، الذينَ دَرَستُ عَلَى أيديهم مَساقات الماجستير في قِسمِ الُّلغةِ العَرَبِيَّةِ ، وأخُصُّ مِنهم:
الأستاذ الدكتور نبيل أبو علي، والأستاذ الدكتور يوسف رزقة، والأستاذ الدكتور محمد علوان، والأستاذ الدكتور فوزي أبو فيَّاض، والأستاذ الدكتور كمال غنيم ، والأستاذ الدكتور يوسف الكحلوت فَجَزاهُم اللهُ جَميعاً خَيرَ الجَزاءِ.

ولا يَفوتُني أنْ أشكُرَ إخواني مُوَظَّفي مَكتَبَة الجامِعَة الإسلامِيَّة، عَلَى جُهودِهم المَبذولَة في خِدمَة طُلابِ العِلمِ، وتوفير سُبلِ الراحة للباحثين، حفِظَهُم الله جميعاً ورَعاهُم.

كما يَطيبُ لي في هذا المَقامِ أن أتَوَجَّه بالعِرفان الجَميلِ، والشُّكرِ الجَزيل لزملائي جَميعاً دون استِثناء.

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أنار قلوب عباده المتقين بنور كتابه المبين ، وجعل القرآن شفاءً لما في الصدور وهدىً ورحمةً وبشرىً للمؤمنين، وصلِ اللهم وسلم على خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين سيدنا محمد النبي العربي الأمين ، الذي فتح الله علينا به أعينًا عميًا، وآذانًا صمًا ، وقلوبًا غلفًا، وأخرج به الناس من الظلمات إلى النور، صلاةً وسلامًا دائمين متعاقبين ما تعاقب فينا الليل والنهار إلى يوم الدين ، وعلى آل بيته الأطهار ، وصحابته الكرام الأبرار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

إن علمي النحو والصرف لمن أشرف العلوم، فهما علما وسيلة، يتوسل بهما السالك إلى الآتي:

أولًا : إلى فهم كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) ، فإن فهم القرآن يتوقف على معرفة علم النحو والصرف وكذلك السنة.

ثانيًا: تقويم اللسان على اللسان العربي الذي أنزل به كلام الله جلّ وعلا ، ويكاد علم الصرف لا ينفك عن علم النحو في كتب الأوائل، فبعلم الصرف يعرف الناحي في علم النحو تصنيف المفردات وتوزع على أبنيتها المناسبة لها وذلك في الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة.

ومنذُ وجودِ هذا العلمِ العظيم بقدره ومكانته، اختلف العلماء في بعض فروعه، اختلافًا لا يقدح بهذا العلم، بقدرِ ما يوضحُ مدى اتساعِ العربيةِ، ويوضحُ حرصَ علماءِ العربيةِ الأفذاذ في سعيهم للوصول إلى تفسيرٍ سليمٍ للظواهرِ اللغويةِ ، ولعل ذلك مردّه إلى اختلاف، وتباين ألسنة العرب فها هو القرآنُ قد أنزل على رسولنا الكريم على سبعةِ أحرفٍ ، وقرأه الرسول الذي هو قرشي الأصل بالأحرف السبعة ، وأخذ الصحابة رضوان الله عليهم عنه ذلك .

وإنـه لمـن دواعـي سـروري ، وتقلـدي الشـرف العظـيم ، أن أدرس بعضًـا مـن مظـاهر الموافقة و الخلاف القائمة بين الأوائل والمتأخرين من النحاة ، وقد أسهم نحـاة مصر، كغيرهم من النحاة المتأخرين، في الخوض في غمار تخريج المسائل ، وتأويلها، فظهر منهم الموافق والمخـالف لأوائـل العلمـاء ، حيث اختـاروا لأنفسـهم مـن تلـك الآراء مـا يجعلهم جديرين بالـذكر والدراسة ، فبرز من هؤلاء العلماء (المراديّ _ ت ٧٤٩هـ) الذي وافق إمام النحو سيبويه في غير موضع ومسألة ، وخالفه في أخرى، و يعد شيخ النحاة فهو من أوائل من جمع النحو في مصنف أسماه الكتاب، ولعلنا نجد البعض يسأل من ذا الذي يخالف سيبويه ؟

ولكن نجد المرادي من علماء القرن الثامن الهجري يدقق النظر في مسائل سيبويه ، فيدعم رأيه و يوافقه تارة ، ويعارضه في أكثر من موضع تارة أخرى.

ومـن هنـا كانـت رسـالتي تحـت عنـوان: (موقـف المـرادي مـن سـيبويه دراسـة تحليلية من خلال كتبه) .

١. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك.
٢. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.
٣. الجنى الداني في حروف المعاني .
٤. رسالة في إعراب الجمل .

سائلاً الله جل وعلا أن يهيئ لي أمرَ رشدٍ وصوابٍ ، فهو نعمَ المولى ونعمَ النصيرِ.

أولاً / سبب اختيار الموضوع:

١. إعادة أنظار طالبي العلم إلى كتب أصول النحو، ومعرفة تباين الآراء بين العلماء الأوائل والمتأخرين ، ومن هنا يصبح طالب العلم على دراية كافية بأساليب التعليل والتخريج والمحاججة.
٢. بيان ما تمثله دراسة الآراء المختلفة من أهميةٍ بالغةٍ في الكشف عن وجهة نظر صاحبها، وسرد أدلته في تفنيد الآراء التي تخالفه، مع الإشارة لمقدرة المرادي على الجدل والاحتجاج لرأيه، وإبطال حجة الآخر.
٣. دراسة الاعتراضات بين النحاة تيسر فهم القواعد النحوية والصرفية الواردة في المسألة محل الموافقة أو الاعتراض.
٤. بيان مكانة النحويين المرادي وسيبويه ، وما يتمتعان به من وزنٍ كبيرٍ في تاريخ النحو العربي، فالمرادي وصف بالفقيه ، وبالنحوي البارع ، وسيبويه صاحب أول كتاب نحو.

ثانياً / أهمية البحث:

١. الكشف عن المذهب النحوي للمرادي؛ من خلال دراسة موقفه من إمام مدرسة النحو العربي في البصرة بين التأييد والاعتراض.
٢. بيان شخصية المرادي العلمية وقدرتها على الاعتراض في بعض المسائل على سيبويه.
٣. الخوض في المسائل النحوية التي تناولها البحث من خلال كتب المرادي التي هي موضوع الدراسة.
٤. رفد المكتبة العربية بكتاب جديد يظهر شخصية المرادي الفذة.

ثالثاً / منهج الدراسة :

سيعتمد الباحث في الدراسة _ بإذن الله تعالى_ المنهج الوصفي التحليلي، الذي فيه يتم تناولُ كل مسألةٍ من المسائل بالبسطِ والتحليلِ، ومناقشة وجهات النظر، ثم تقديم الخلاصة مراعيًا ضوابط البحث والأمانة العلمية.

رابعاً / خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى مقدمةٍ وتمهيدٍ وثلاثةِ فصولٍ وخاتمةٍ على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها سببُ اختيارِ البحثِ وأهميتِه .

التمهيد : وفيه تعريفٌ بحياةِ المراديِ وكتبه .

الفصل الأول:

موافقات المرادي لسيبويه

وسأتناول المسائل النحوية والصرفية التي وافق فيها المرادي سيبويه وسيكون ترتيب ذلك وفق ترتيب ألفية ابن مالك.

الفصل الثاني:

اعتراضات المرادي لسيبويه

وسأتناول المسائل النحوية والصرفية التي اعترض فيها المرادي على سيبويه حسب ترتيب ألفية ابن مالك.

الفصل الثالث:

المذهب النحوي للمرادي

آراؤه _ مصطلحاته _ إعراباته _ أصوله وشواهده_ مصادره _خلاصة مذهبه.

التمهيد

التعريف بالمراديّ ابن أم قاسم:

– اسمه ونسبه :

هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المراديّ المصري المولد المغربي المجتهد الفقيه المالكي النحوي اللغوي [١].

وأول ترجمة له بحسب ما عثرت كانت عند الجزري [٢]، وإن كان قد كشف جانباً لا بأس به من حياته لكن الكثير ما زال مجهولاً أغفلته كتب التراجم المشهورة التي ألفت في القرن الثامن الهجري وما تلاه.

مولده ونشأته :

لم يذكر المترجمون له متى ولدا؟ وكل الذي قالوه: إنه ولد بمصر[٣]، فحددوا مكان الولادة لا تاريخها، ويمكن التماس العذر لهم في ذلك ، لأن الإنسان في ذلك العصر يولد دون أن يقيد يوم مولده أحد غير أهله، ولا يدري العامة شيئاً عن يوم مولده في زمن لم تجرِ فيه العادة بتسجيل المواليد كما يحدث في عصرنا الحالي، فإذا اشتهر أمره ، اهتم الناس به ورصدوا نشاطه في خدمه العلم.

ويظهر أن المرادي لم يعمر طويلاً ، وأن وفاته كانت سنه ٧٤٩هـ كما سيأتي تأكيد ذلك في موضعه – فمن المرجح أنه ولد في بداية القرن الثامن الهجري، أي : حوالي سنه٧٠٠هـ أو قبلها قليلاً.

ولم يُشر مترجمو المرادي إلى أسرته، فلم يذكروا عدد أفرادها ولم يتكلموا عن أحوالها، وكل ما ذكر أن عائلته كانت تتخذ من بلاد المغرب موطناً.

ويبدو أن أسرته رحلت إلي مصر قبل ولادته [٤]، لأن أكثر المترجمين له، قالوا : إنها بمصر، وذكر السيوطي أنه ولد بمصر[٥]، ثم أقام بعد ذلك، واشتهر بالمغرب بعد أن رحل إلى هناك وذاع صيته[١].

---

(١) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة٢/٣٢ وبغيه الوعاة١/٥١٧ وحسن المحاضرة١/٥٣٦ وطبقات القراء٣/١٣١٤ ومعرفة القراء الكبار٣/١٥٣٢ وشذرات الذهب ٨|٢٧٤ والأعلام٢|٢١١ ونشأة النحو ١|٢٧٦ والمدارس النحوية١|٣٤٣,٣٤٢ .

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء١|٢٠٧ .

(٣) انظر: بغية الوعاة١|٥١٧.

(٤) انظر: طبقات القراء١|٢٠٧ وشذرات الذهب ٨/٢٧٤

(٥) حسن المحاضرة١|٥٣٦.

وإن الذي ذكروه عن أسرته على أرجح الروايتين كما سبق، وهو جدته أم أبيه، واسمها زهراء، وأنها جاءت من المغرب، وعرفت بالشيخة[٢] ،لمكانتها وسعة علمها، واشتهرت بذلك، والذي اتفق عليه أغلب المترجمين للمرادي أنها كانت تسكن مع أسرته في المغرب، وأنها أول من رحلت من موطنها إلى مصر التي ولد فيها المرادي، وهذا يتفق مع ما ذكرته مصادر ترجمته من أن أسرته كانت متخذة من بلاد المغرب سكناً ثم رحلت إلى مصر.

ولم تكشف تلك المصادر شيئاً عن حياته الاجتماعية وهل تزوج أو لا ؟ ولكن المعروف عدم تصدر أي ولدٍ له علمياً كأبيه بعده.

لقبه وكنيته:

أما عن لقبه بالمرادي قيل لأنه أول من مرد باليمين[٣] . وسمي المرادي بالمصري لولادته في مصر، وبالمغربي لأصل عائلته وأجداده .

لقد تعددت الروايات عند أصحاب التراجم عن سبب تسميته بابن أم قاسم ، فذهب قوم بالقول بأنه نسبه إلى جدته من أبيه "زهراء"[٤]، وكانت تعيش في بلاد المغرب وعرفت بالشيخة، حيث عرف واشتهر بشهرة هذه المرأة بالتدين وحسن الخلق والصلاح. [٥]

وقيل : إن هذه المرأة ليست جدته، وإنما هي امرأة من بيت العز والسلطان والملك، أحبت الحسن "المرادي" لخلقِهِ وتقواه وحسن معاملته منذ صغره ، وتبنته وادعت أنه ابنها، واشتهر اسمه باسمها. [٦]

خلقه وكراماته:

كان ابن أم قاسم على خلق كبير؛ صالحاً متديناً تقياً ورعاً ، يخاف الله ويخشاه، كثير المروءة والتواضع غير مزاحم على المناصب، وكان متعبداً حسن الشمائل كثير المحاسن ، عظيم الوقار والسكينة ، محمود السيرة ، جليل القدر ، ظاهر الخشوع ، كثير القناعة ، حسن العشرة ، ورحب الصدر، متقرباً إلى الله عز وجل[٧] ومن كراماته أنه رأى النبي صلي الله عليه

---

(١) انظر: بغية الوعاة١|٥١٧ وشذرات الذهب ٢٧٤/٨

(٢) بغية الوعاة١|٥١٧.

(٣) انظر : عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب ١١٢.

(٤) انظر: بغية الوعاة١|٥١٧ وطبقات القراء٣\١٣١٥.

(٥) الدرر الكامنة٢|٣٢.

(٦) الدرر الكامنة٢|٣٢.

(٧) انظر: شذرات الذهب ٢٧٥/٨

وسلم في النوم ، فقال له: "يا حسن اجلس انفع الناس بمكان المحراب بجامع مصر العتيق بجوار المصحف".[١]

شيوخه:

نقلت المصادر التي ترجمت للمرادي أنه تتلمذ على مجموعة من الشيوخ ، لكنه لم يذكر في كتبه المتوفرة غير اسم شيخ واحد هو (أبو حيان) غالباً ، فقد نقل عنه المرادي في حوالي خمسة وعشرين موضعاً في شرح التسهيل.

إن بعض الشيوخ الذين نسبوا إليه كان شيخه أبو حيان نقل عنهم بعض أرائهم ، ولكن هذه الآراء ذكرت في شرح التسهيل للمرادي من غير نسبةٍ إليهم مكتفياً بما ذكره أبو حيان أوثقةً به. [٢]

وأخذ عن المرادي الكثير ونقلوا من كتبه ، وذلك لدقه قوله وحصافة رأيه ، ووضعه الأمور في نصابها ، ووزن رأيه بميزان العدل في حجة كفته ، وفاق الكثير من أقرانه وذلك بفضل شيوخه الذين تلقى عنهم وتعلم على أيديهم وجلس في حلقات دروسهم، واستمد شعاع النور منهم ، وعلى نهجهم، معضداً ذلك بأفكاره وآرائه ومقترحاته ، وفي البحث لم ينقل إلا عن شيخه أبي حيان. [٣]

وشيوخ ابن أم قاسم الذين تتلمذ عليهم هم:

١-أبو زكريا الغماري (٦٤٣ – ٧٢٤ هـ) : هو يحيى بن أبي بكر عبد الله الغماري التونسي أبو زكريا الصوفي، ولد سنة ثلاث وأربعين وستمائة من الهجرة ، وتقلب على أيدي العلماء ، وجلس في حلقاتهم طلباً للعلم والتحصيل ، وتعلم العربية ومهر فيها ، وانتفع من الكثير وأفاد الجمع من علمه بعربيته ، وكان بارزاً في العربية لامعاً بين أقرانه ، وقال السيوطي ، وابن حجر: مات أبو زكريا الغماري في الثالث عشر من ذي الحجة سنة أربع وعشرين وسبعمائة هجرية[٤].

هجرية[٤].

٢-أبو حيان الأندلسي (٦٥٤ _ ٧٤٥ هـ) : هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي النفزى نسبه إلى نَفْزة قبيلة من البربر، فهو الغرناطي المولد والمنشأ والمصري الدار، ولد بمطخشارش–مدينة في حضرة غرناطة– في أواخر

(١) الدرر الكامنة٢|٢٣

(٢) بغية الوعاة٢|٧٠.

(٣) بغية الوعاة١|٥١٧.

(٤)انظر: الدرر الكامنة ٤|٤٣١.

شوال سنة أربع وخمسين وستمائة، وأبو حيان نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومؤرخه وأديبه، مات في ثامن عشرين صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة هجرية ، ودفن في مقبرة الصوفية(١).

٣- الشرف المغيلي (ت ٧٤٦ هـ) : هو عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلي الشيخ شرف الدين ، كان عالماً من علماء المالكية ، درس مذهب الإمام مالك ونبغ فيه ، والتف الجميع حوله ينتفعون به ويتلقون عنه ، وولي مناصب دينية هامة ، وكان حكماً عدلاً ، يعطي الحقوق لذويها، حتى أحبه الناس ، وأكبروه ، وأجلوه ؛ لنزاهته وحصافته ، وكان رجلاً عالي الهمة ، عظيم القدر، يمتاز بالكرم، والمروءة ، وحسن الأخلاق ، بصيراً بالأمور، وكان ذا عقل راجح ، مفكر حصيف الرأي ، كثير الفضل على الناس ، وتوفي رحمه الله سنة ست وأربعين وسبعمائة من الهجرة (٢).

٤- المجد إسماعيل الشفتري (ت ٧٤٨ هـ) : هو إسماعيل بن محمد بن عبد الله الشفتري مجد الدين النحوي ، المقرئ الأستاذ ، والشفتري : نسبة إلى قرية شفتر ، ولم يتعرض مرجع من المراجع إلى تاريخ ميلاده ، وكان إماماً عالماً حافظاً عارفاً باللغة العربية ، مقرئاً ضابطاً متقناً للقراءات حتى صار شيخاً للقراء، درس الأصول ، وبرع فيه ، وتفنن وأجاد وترأس مدارس علميه ، وظهرت حصافته ، وهذا مما زاد من علو قدره ، وازدهار علمه بالقراءات ، وسمو اسمه ، وكان رجلاً عالماً فاضلاً تقياً ورعاً محباً للخير والعلم والانتفاع به ، وتوفي سنة ثمان وأربعين وسبعمائة من الهجرة(٣).

٥- شمس الدين بن اللبان (٦٨٥ _ ٧٤٩ هـ) : هو محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الشيخ شمس الدين بن اللبان الدمشقي ثم المصري الشافعي الإمام العلامة المعروف بابن اللبان.

ولد سنة خمس وثمانين وستمائة من الهجرة ، كان عارفاً بالفقه والأصول والعربية ، أديباً شاعراً ، سمع بدمشق من أبي حفص عمر بن المنعم بن القواس ، وكان ابن اللبان لَسِناً فطناً ذا همة وقوة وصرامة وحزم ، يميل إلى الجد ، ولا يحاول الاندماج في الناس ، وقد يرغب في الابتعاد والانقباض عنهم ، ومع هذا كان محترماً مقدراً بين الخلق يخافونه ويهابونه ، ومات ابن اللبان بالطاعون في شوال سنة تسع وأربعين و سبعمائة من الهجرة (٤).

٦- سراج الدين الدمنهورى (٦٨٠ _ ٧٥٢ هـ) : هو عمر بن محمد بن علي بن فتوح سراج الدين أبو حفص الغزى الدمنهورى المصري الشافعي، ومولده بعد الثمانين وستمائة من الهجرة، كان عالماً مفضالاً متقناً جامعاً للعلوم ، تنقل بين يدي العلماء في كثير من الفنون ، وجلس في

---

(١)انظر: الوافي بالوفيات٥|١٧٥ والنجوم الزاهرة١٠|٩١ وشذرات الذهب٨|٢٥١ والدرر الكامنة٤|٣٠٢.

(٢) انظر: حسن المحاضرة ١|٤٦٠.

(٣) انظر: غاية النهاية ١|١٥٢ وبغية الوعاة١| ٢٥٥ .

(٤) انظر: الوافي بالوفيات ٢|١١٨.

حلقاتهم ، واستمع إلى دروسهم ، ودرس في أماكن مختلفة ومتعددة ، وتوفي سراج الدين الدمنهورى بمكة شهر ربيع الأول سنة اثنين وخمسين وسبعمائة من الهجرة [١]

٧-أبو عبد الله الطنجى : شيخ من أهل النحو نقل عنه أبو حيان في الارتشاف. [٢]

---

(١) انظر: غاية النهاية١| ٥٢٧ وشذرات الذهب٦|١٧٢.

(٢) بغية الوعاة٢|٧٠.

تلاميذه:

اشتغل المرادي بالتدريس ، ولا بد للشيخ من تلاميذ لكن كتب التراجم لم تذكر له سوى تلميذ واحد ، هو جلال الدين[١] بن رسول بن أحمد بن يوسف التيزينى الثيري نسبة إلى ثيرة بلدة من بلاد الشام ، قدم القاهرة في أخر دولة المماليك ، واستقر في محلة التبانة خارجها بالقرب من باب الوزير.

وكان جلال الدين هذا عالماً بفنون كثيرة ، حسن العقيدة شديداً على الإلحادية ، عرض عليه القضاء فامتنع ، وقال : "هذا يحتاج إلى دربة ومعرفة اصطلاح ولا يكفي فيه الاتساع في العلم"[٢].

أخذ العربية عن ابن عقيل ، والمرادي ، وابن هشام الأنصاري [٣]، وترك عدة مؤلفات منها: [٤]

١- التلويح في شرح الجامع الصحيح.

٢- شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول.

٣- المنظومة في الفقه وشرحها.

ووصف بأنه نحوي[٥] ، لكنه لم يترك مؤلفاً واحداً في النحو أو الصرف أو اللغة ، ولم يعثر على شيء من مؤلفات ، ويلاحظ أنه جلس في حلقات التدريس التي كان يقيمها المرادي ، فتتلمذ عليه ، وتوفي جلال الدين خارج القاهرة ، وقيل بها في يوم الجمعة ثالث عشر من شهر رجب سنة ٧٩٣هـ عن بضع وستين سنة.

وابن هشام أيضاً وإن كان لم يثبت أنه تتلمذ عليه فإنه نقل عنه وهو في عصره ، وسأذكر بعض التلاميذ الذين تأثروا بابن أم قاسم وأخذوا عنه:

١- ابن هشام الأنصاري (٧٠٨_ ٧٦١ هـ) : هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، ولد في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة من الهجرة ، كان ابن هشام يميل إلى التواضع ، ويعطف على أقربائه ، ويبرهم ويعطف على الفقراء ، والمحتاجين ويشفق عليهم.

وكان دمث الأخلاق، رقيق القلب، سهلاً ليناً وديعاً ، يحب التعامل مع الناس، واستفاد من المرادي وتأثر به ، وتوفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة [٦].

---

(١) انظر ترجمته: بغية الوعاة١|٤٨٨ والنجوم الزاهرة١٢|٩٦ والأعلام٢|١ ومعجم المؤلفين٢|٥٠٠؛٥٠١.

(٢) بغية الوعاة١|٤٨٨.

(٣) انظر: حسن المحاضرة١|٤٧٢ وبغية الوعاة١|٤٨٨.

(٤) انظر: النجوم الزاهرة١٢|٩٦ وبغية الوعاة١|٤٨٨ .

(٥) حسن المحاضرة١|٩٦.

(٦) انظر: بغية الوعاة١|٤٨٨وحسن المحاضرة١|٤٧٢.

٢- جلال التبانى (ت ٧٩٣ هـ) : هو جلال بن أحمد بن يوسف التيزينى المعروف بالتبانى، وكان شديد الحرص على ملاقاة العلماء ، والاجتماع بهم وملازمته لهم ، لأنهم كانوا سبباً في نبوغه ، وشهرته وعظمته وعلو قدره ، وتوفي بالقاهرة في ثالث عشر رجب سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة عن بضع وستين سنة(١).

علمه:

***ابن أم قاسم النحوي:**

هو اللغوي التصريفي البارع ، كان ابن أم قاسم في النحو نابغة من نوابغه ، أغرم به منذ صغره ، وشغف بالتدوين والتصنيف.

فهو الإمام الذي خدم هذا الفن أكثر عمره ، واشتهر اسمه وطار صيته ، حيث كانت الحاجة في هذا العصر أدعى إلى نشاط حركتي التدوين والتصنيف ، فبرزت شخصيته النحوية بروزاً لا نظير له ، فنراه في كتبه نقل عن السابقين ، واهتم برأيهم ، واعتمد عليهم ، وناقش رأيهم في بعض المسائل، وليس هذا فحسب ، بل إنه تتلمذ على رجال عظام من أئمة النحو وكبرائهم أمثال (أبي عبد الله الطنجي ، والسراج الدمنهوري وأبي زكريا الغماري ، والشيخ أبي حيان النحوي) وأخذ العربية عنهم (٢).

فهؤلاء كانت لهم اليد الطولى على ابن أمّ قاسم ، حيث نبغ وتقدم واشتهر في فن النحو فتأثر واقتدى بهم ، وسار على طريقهم.

ولكن يلاحظ المتبحر في كتب المردي أنه كان كثير النقل عن شيخه أبي حيان ؛ وأعلل ذلك بأنه كان من أفاضل الشيوخ ، وكان آخرهم وأكثرهم ملازمة له(٣).

وهكذا كان شأن ابن أم قاسم يتقلب هنا وهناك لينال الحظ الوفير من اللسان العربي القويم، وأغلب الظن أنه كان في منطقة شمال القاهرة حيث دفن هناك.

ابن أم قاسم الفقيه:

لم يكن المرادي حبيس فن واحد ، فقد كان مع ذلك فقيهاً في المذهب المالكي ، حيث درس الفقه وأتقنه ، ونبغ فيه حتى صار إليه الناس للفتيا يعتدون برأيه ، ويأتمرون بقوله ، حتى إنه يجلس في بعض الأمكنة لمنح الناس درسه ، والانتفاع به في أحكام الشريعة ؛ وذلك لأنه تلقى عن علم من أعلام المذهب المالكي وهو الشرف المغيلي المالكي ، فبث فيه روحه ولقنه

---

(١) انظر: بغية الوعاة١|٤٨٨ ومعجم المؤلفين٢|٥٠٠؛٥٠١ والنجوم الزاهرة١٢|٩٦.

(٢) انظر: الدرر الكامنة٢| ٣٣؛٣٢ وبغية الوعاة١|٥١٧ وحسن المحاضرة١|٥٣٦ وطبقات القراء١|٢٠٧ وشذرات الذهب ٢٧٤/٨

(٣) طبقات القراء١|٢٠٧.

أحكام الفقه وشرائعه(١). فلم يلبث ابن أم قاسم أن بث روح الشريعة بين جلسائه ومستمعيه في أماكن خاصة فاستفاد منه الجميع ، وانتفعوا به ؛ ولكن لم يثبت أنه ألف كتباً في الفقه المالكي.

ابن أم قاسم الأصولي:

لم يكتف ابن أم قاسم بالنحو والفقه المالكي بل نبغ أيضاً في علم الأصول، فكان أصولياً ماهراً متيناً فيه مجيداً ، فكان لا يضن بعلمه ولا يبخل به علي أحد.

هذا دأبه وعادته ، لأنه كان تقياً ورعاً محباً للخير للناس عامة ؛ وذلك أنه تلقى على شيخ من شيوخ أصول الفقه ، وهو الشيخ شمس الدين بن اللبان(٢).

ومع تفوقه لم يرد أنه صنف في علم الأصول ، فهو كغيره من العلماء يتناولون جميع الفنون وينبغون في فن ويشتهرون به.

ابن أم قاسم المقرئ:

وأيضاً نبغ ابن أم قاسم في القراءات ، وتفنن فيها وتبحر وأجاد ،وكان له مجلس يفد إليه الكثير لتعلم القراءات والاقتداء به ، كما اقتدى هو بعلم من أعلام القراء الذي اتبع طريقه واهتدى بهديه ، وهو الشيخ مجد الدين إسماعيل(٣) وثبت أنه ألف كتاباً صغير الحجم في وقف حمزة وهشام على الهمز على الشاطبية(٤) . فكان مجيداً في تصنيفه متفنناً فيه(٥).

ثقافته:

كان المرادي إلى جانب ورعه وصلاحه ذا ثقافة عالية لم تقتصر على فن من فنون العلم بل تعددت جوانبها. ويدل على ذلك ما تركه من آثار في الصرف والنحو والعروض واللغة والقراءات والتفسير وتتلمذ على مشاهير العلماء في زمانه كأبي حيان الأندلسي وغيره.

حيث قرأ القرآن، وأتقن القراءات على الشيخ مجد الدين إسماعيل البناكتى(٦) ، وأخذ العربية عن جماعة من مشاهير علماء القرن الثامن الهجري ، كأبي حيان الأندلسي ، وهو آخر من أخذ المرادي عنه من شيوخه في العربية(٧) ومنهم أيضاً أبو عبد الله الطنجي ، والسراج الدمنهوري،

---

(١) انظر: الدرر الكامنة٢|١٣٩ وبغية الوعاة ١ |٥١٧ وطبقات القراء١|٢٠٧.

(٢) انظر: الدرر الكامنة٢|٣٢؛٣٣ وبغية الوعاة١|٥١٧وطبقات القراء١|٢٠٧ وشذرات الذهب ٢٧٥/٨.

(٣) طبقات القراء١|٢٠٧.

(٤) طبقات القراء ١|٢٠٧.

(٥) انظر:الدرر الكامنة٢|٣٢ وبغية الوعاة١|٥١٧ وطبقات القراء١|٢٠٧ وشذرات الذهب ٢٧٤/٨.

(٦)انظر: بغية الوعاة١|٥١٧ وغاية النهاية١|٢٠٧.

(٧) غاية النهاية١|٢٠٧.

وأبو زكريا الغماري[١]، و أخذ الفقه عن شرف الدين المقيلي المالكي[٢]، وأخذ الأصول عن الشيخ شمس الدين ابن اللبان [٣].

ووصُفَ بالفقيه والنحوي والبارع واللغوي والتصريفي والعالم النحرير المفسر الأديب الأصولي، وكان عارفاً بالفقه المالكي والأصولي [٤].

ويتضح من هذا مدى تعلقه بالعلم ورغبته في التحصيل ، فلم يحصر علمه في جانب واحد من جوانبه ، شأنه شأن أغلب العلماء.

وربما كان لطبيعة الفترة الزمنية التي عاش فيها ، وتشابك العلوم المختلفة ، وارتباطها ببعضها أثرٌ في توجهه لطلبها وبلوغ الغاية فيها، فلا بد لمتعلم النحو والصرف وغيرهما من الإلمام بالقرآن وقراءاته وتفسيره ، للاستدلال على الآراء الصرفية ، والنحوية وترجيحها ، فالقرآن أعظم نص في العربية ، وأصحها وأبلغها، ونتيجة لذلك صار المرادي ذا ثقافة متعددة الجوانب.

---

(١) بغية الوعاة١|٥١٧.

(٢) شذرات الذهب ٨/٢٧٤

(٣) بغية الوعاة١|٥١٧.

(٤)غاية النهاية١|٢٠٧.

آثاره و مؤلفاته :

للمرادي مؤلفات كثيرة بذل فيها كل جهده ، فدرس كتب السابقين وتفحصها ، فاقتطف من أزهارها ، وجنى ما أعجبه من ثمارها ، وأضاف إلى ذلك ما حوته قريحته ، وجاد به تفكيره ومن هذه المؤلفات: [١]

١- شرح عروض ابن الحاجب: وقد حققه ونشره أستاذنا الدكتور: محمود محمد العامودي.

٢- تفسير القرآن: وهو عشرة مجلدات أتى فيه بالفوائد الكثيرة [٢].

٣- "إعراب القرآن"[٣].

٤- شرح الاستعاذة والبسملة : وكان منه نسخه بخط المؤلف عند السيوطي [٤].

٥- شرح ألفية ابن مالك، وقد حققه وطبعه الدكتور : عبد الرحمن علي سليمان.

٦- شرح التسهيل، والتسهيل كتاب في النحو لابن مالك حققه ونشره : ناصر حسين علي .

٧- شرح الجزولية ، والجزولية مقدمة مشهورة موجزة في النحو.

٨- شرح الحاجبية في النحو .

٩- شرح الفصول الخمسين لابن معط[٥].

١٠- شرح المفصل [٦].

١١- جمل الإعراب ، وهو كتاب مطبوع بتحقيق الدكتورة : سهير محمد خليفة .

١٢- منظومة في الحروف .جمع فيها معاني الحروف[٧].

١٣- شرح الواضحة مخطوطة يقوم أستاذنا الدكتور : محمود محمد العامودي بتحقيقها .

١٤- منظومة في الظاء والضاد.

١٥- شرح باب وقف حمزة وهشام من الشاطبية [٨]، وقال ابن حجر في الدرر: ذكر فيه احتمالات أكثرها لا يصح[٩].

١٦- كتاب سرور النفس.

---

(١) انظر: طبقات القراء٣|١٣١٥ وبغية الوعاة١|٥١٧ وشذرات الذهب٨|٢٧٥

(٢)انظر: غاية النهاية١|٢٠٧والدرر الكامنة٢|٣٢ وبغية الوعاة١|٥١٧.

(٣) الدرر الكامنة ٣٢/٢

(٤) بغية الوعاة١|٥١٧

(٥)الدرر الكامنة ٢|٣٢ وبغية الوعاة١|٥١٧.

(٦) كشف الظنون ٢|١٧٧٤

(٧) الدرر الكامنة٢|٣٢

(٨) الدرر الكامنة٢|٣٢

(٩) الدرر الكامنة٢|٣٢ وغاية النهاية ١|٢٠٧.

١٧- كلا وبلى ، كراسة أفردها للحديث عن الأداتين.

١٨- ثمانية أبيات من بحر الكامل عن فنون السيف التليدة. وله شرح لإبراهيم بن الحسن.

١٩- منظومة في الذال المعجمة والدال المهملة[١].

٢٠- الجنـي الـداني فـي حـروف المعـاني وهـو كتـاب مطبـوع بتحقيـق الـدكتور فخـر الـدين قبـاوة والأستاذ محمد نديم فاضل .

وفاته:

توفي بالقاهرة يوم الفطر سنة تسع وأربعين وسبعمائة[٢]،و الراجح في وفاته سنة (٧٤٩هـ (٧٤٩هـ) لأمرين:

الأمر الأول : إجماع المترجمين له على أن سنة وفاته كانت سنة ٧٤٩هـ، وهو القول الموثوق لابن حجر نفسه.

والأمر الثاني : أنها وردت وفاة المرادي في وفيات سنة تسع وأربعين وسبعمائة للهجرة ، ذكرها العماد الحنبلي في كتابه[٣]. ودفن في سرياقوس[٤]، بلدة في نواحي القاهرة .

---

(١) انظر: الدرر الكامنة٢|٣٢ وبغية الوعاة١|٥١٧ وغاية النهاية١|٢٠٧.

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار٣|١٥٣٣ وبغية الوعاة١|٥١٧ ومعجم المؤلفين٣|٢٧١.

(٣) شذرات الذهب ٢٧٤/٨.

(٤) غاية النهاية ١|٢٠٧.

وقد رثاه أحد الشعراء بأبيات من الشعر وهي[1]:

وَقَفْتُ على يَقِينِي في اعْتِقَادِي ... فَمَا شَرَحَ الخُلاصَةَ كَالمُرادِي
كِتَابٌ جل في تَحْصِيــلِ نـحـو ... وَتَنْقِيحٍ على وِفقِ المُـــــرادِي
مُؤَلِّـفُـــــهُ لَـهُ عِـلْـمٌ غَـزِيـر ... وَذُهْنٌ ثاقِــــب في الاجـتهادِ
لَـقَـدْ سَبَقَ الورَى في علمِ نَحْو ... على أَلْفِيــَّة سبـق الـــجوادي
وفاق فما يطاق له سبـــــــاق ... على الخيلِ المضمرة الهــوادي
وقد بذل النصيحة في كتــاب ... له شرف وها أنا فيــــه بـادي
شهيرٌ فضلُه في النـــاسِ طرا ... وما يخفيــه إلا ذو عـــنـــادي
فمهما شئتَ فنَ النحو خـــذه ... ففوزُك في مرادك بالمـــــــرادي
مراديّ تـكــفـــــلَ بالمـــــراد ... وفيه كفايةٌ لذوي الرشادِ
فَخُذْ بِالــجِـدِّ بالـتـذكَارِ فيه ... فَهَذا النُّصْحُ عَنْ مَحْضِ الوِدَادِ

---

(١) توضيح المقاصد ٢٥٢/١.

شرحه:

"وصف لكتاب توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي":

ما وقع تحت أيدينا هو شرح المرادي المرسوم_ ب_ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك" ، بتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان– أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر وعميد كلية البنات الإسلامية بأسيوط سابقاً_ وهذا الشرح طبعت طبعته الأولي عام ١٤٢٨هـ–٢٠٠٨م _ وهو الذي بين أيدينا_ بدار الفكر العربي في مدينة نصر بالقاهرة.

وقد وقع هذا الشرح في ستة أجزاء موزعة علي ثلاثة مجلدات، اشتمل المجلد الأول على قسمين: الأول(الدراسة) والثاني(التحقيق لنص الكتاب).

أما القسم الأول: (الدراسة)فذكر ذلك في ثلاثة أبواب:

- الباب الأول: ضم فصلين تحدث في الفصل الأول عن العصر المملوكي أي عصر المؤلف(المرادي)، وفي الفصل الثاني تحدث عن مصر ونحاتها في عصر الممالك.
- الباب الثاني: ضم أربعة فصول تحدث في الفصل الأول عن صاحب الألفية وألفيته، وفي الفصل الثاني تحدث عن المرادي، وفي الفصل الثالث تحدث عن شيوخه وتلاميذه، وفي الفصل الرابع تحدث عن الناقلين عن المرادي.
- الباب الثالث: تكون من أربعة فصول، تحدث في الفصل الأول منها عن شرح المرادي، والفصل الثاني تحدث عن ميل المرادي للبصريين واعتماده على السماع، وفي الفصل الثالث تحدث عن شواهده، وفي الفصل الرابع والأخير تحدث عن موقفه من ألفيه ابن مالك وألفيه ابن معط.

وأما القسم الثاني (التحقيق): فقد وقع الشرح في ستة أجزاء، اشتمل المجلد الأول على الجزء الأول الذي يبدأ من مقدمة الألفية إلي باب أعلم وأرى، وقد وقع هذا المجلد في ٥٧٨ صفحة .

وأما المجلد الثاني فقد اشتمل على جزأين: الجزء الثاني والثالث، فالجزء الثاني يبدأ من الفاعل وينتهي بالمضاف إلي ياء المتكلم، والجزء الثالث يبدأ من إعمال المصدر إلى المنادي المضاف إلي ياء المتكلم، وقد وقع هذا المجلد في ١٠٩٧ صفحة مع المجلد الأول، وأما المجلد الثالث والأخير فيضم ثلاثة أجزاء الرابع والخامس والسادس، وأما الجزء الرابع فيبدأ من أسماء لازمت النداء وينتهي إلي الحكاية، والجزء الخامس يبدأ من التأنيث وينتهي إلي فصل في زيادة همزة الوصل، والجزء السادس والأخير يبدأ من الإبدال إلي نهاية شرح الألفية ، وقد وقع هذا المجلد مضافاً إليه المجلدين الأول والثاني في ١٧٠٣ صفحة، وقد جاءت هذه المجلدات الثلاثة مرقمه ترقيماً متواصلاً ومتتابعاً، فالشرح كله يبدأ بالرقم ١ وينتهي بالرقم ١٧٠٣، وبذلك يكون الشرح كله قد وقع في ١٧٠٣ صفحة.

منهج المرادي في شرحه:

إن المرادي مال للتجديد والابتكار في منهج تأليفه، فقد اعتمد على عرض آراء ابن مالك في شرحه مؤيداً أو معارضاً، فنراه يسأل ويجيب، وقد أفرد مسائل في تنبيهات يضعها بعد كل مسألة تحتاج للتوضيح والتبيين.

وقد مال ابن أم قاسم في شرحه إلي السهولة واليسر في كل ما ذهب إليه حتى أنه ليصرح عقب المسائل الخلافية المطولة بتحقيق يشتمل على إجمال لما وقع فيه الخلاف ، وأنه يختار المذهب الذي يريده ، لأنه أسهل أو لبعده عن التكلف والتعقيد ، ويعتمد كثيراً على أراء ابن مالك في التسهيل والكافية وشرحيهما.

كما ويمتاز المرادي بالجمع بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة ، فهو يعرض الآراء بدقة وأمانة ، ويرجح ويتخير ما يراه مناسباً.

ولا يقف المرادي حبيساً للنحو فقط ، وإنما يتجاوز بشرحه إلي التصريف ، واللغة والقراءات وغيره ؛ ومن هنا جاءت شواهد المرادي من القرآن الكريم ، وذكر بعض الشواهد عمن لا يحتج بقوله كأبي نواس ، مقتدياً بغيره من العلماء الذين سبقوه.

وقد ذكر أراء لكبار النحاة في شرحه مثل سيبويه والكسائي والفراء والأخفش والمبرد وابن السراج وثعلب والجرمي والفارسي والسيرافي والزمخشري وابن كيسان وابن برهان وابن جني وابن مضاء وابن خروف وابن الحاجب وابن عصفور وأبي حيان وغيرهم من كبار النحاة ، فتارة يوافق من يعرض له الرأي من هؤلاء الأعلام ، وتارة يخالفه أو يضعفه أو يصححه أو يخطئه ويوازن بين الآراء ويرجح ويختار في تبصرةٍ وثقةٍ واعتداد.

وقد سار علي هذا المنهج من خلفه مثل الأشموني في شرحه للألفية ، ونهج نهجه واتبع سبيله ، وهذا دليل إعجاب ورضا علي هذا المنهج وهذا الشرح.

" **منهج المرادي في شرحه لكتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك** ":

يعد كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد من الكتب الضخمة القيمة، فقد جمع بين دفتيه قواعد النحو وأسرارها بابتكار يدل على تعمق في النحو، واستكشاف لمخبآته ، وإحاطة بأوابده. وهو الفيصل تستحكم الفكرة عنده فيبرزها مدعومة بالدليل النقلى والنظري .

فعلق ابن أم قاسم على التسهيل تعليقاً يفيد المعنى ، ويبين المراد ، وقد ذيله بفوائد جمة تكشف مقاصده ، وتفصح من مكنونه .

لكنه مال إلى عدم الإكثار والإسهاب، بل وضع الأمر في نصابه دون ملل أو خلل فبدأ أول ما بدأ بشرح الكلام على طريقة ابن مالك ، عارضاً أراء النحاة وخلافاتهم ، فيعرض أولاً كلام المصنف ثم يعقبه بشرحه الوافي المختصر حتى يتسنى للقارئ أن يفهمه دون جهد ونصب وعناء. شافعاً ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأمثال العرب وأشعارهم.

وقد يعرض تلخيصاً بعد سرد المسألة وشرحها ورأي العلماء فيها، ليقربها إلى الأفهام... فقال في إلحاق نون الوقاية بقد وقط:" وتلخيص من نقل الكوفيين أن من جعلها اسمي فعل . قال: قدني وقطني بالنون وتكون الياء في موضع نصب، ومن جعلها بمعني حسب. قال: بغير نون " وقد يأتي بالشاهد ثم يعلق عليه برأيه ورأي النحاة، تسهيلاً وتقريباً إلي الأذهان وإزالة الشبهات ورفع الغموض الذي يسيطر علي الشاهد، فيبرزه في صورة براقة تصل إلى مدارك المتعلم و القارئ دون تعب ومعاناة .

وفي باب إن وأخواتها بين الطريق الذي سار عليه ابن مالك في اقتدائه بالنحاة فقال في إن وأخواتها: "عد المصنف هذه الأحرف خمسة لأن أن المفتوحة فرع من إن المكسورة اقتداء بسيبويه والمبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول".

ونراه حينما يدخل في باب من الأبواب، فإنه يأتي له بمقدمة من عنده ثم يعرض شرحه وقد يعرض رأي النحاة ذاكرا النص من كتبهم باسطاً آراءهم. وقد اعتمد في النقل على كثير من النحاة في شرحه أمثال أبي حيان والمبرد والأخفش و السهيلى والزمخشري وغيرهم. قال في نون التوكيد : قال : " سيبويه أما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربان واضربنان زيدا ، فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها "(١).

واعتمد أيضاً على شيخه أبي حيان فقال في زيادة الواو في أو ، ولو. : " قال الشيخ أبو حيان: لم أظفر في تعليله بنص ، ويمكن عندي أن يكون زادوا الواو منه للفرق بين أولي حالة النصب والجر وبين إلي الحرف، وحملت حالة الرفع علي النصب والجر، ولا أراه تعرض لشيخ

---

(١) توضيح المقاصد ١/٩٦.

أخر من شيوخه في النقل عنه أو التأسي به والسير علي نهجه، وقد يعارض النحاة في آرائهم مراعياً ضبط الحقائق مع ترجيح ما يراه ملائماً ونافعاً مفيداً "[١].

فقال في قول ابن مالك: (بلام الابتداء)

قال المرادي[٢]: زعم أكثرهم أنها مخلِّصة للحال، وليس كذلك، لقوله تعالي:﴿ إني لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ ﴾[٣] فيحزن مستقبل لإسناده إلي متوقع...

ونراه يجاري المصنف في (لدن) ويؤيده حينما قال ابن مالك: " نون مكسورة للوقاية وحذفها مع لدن وأخوات ليت جائز ".

قال المرادي[٤]: من حذفها مع لدن قراءة نافع وأبي بكر ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَدُني عذراً﴾[٥] قال المصنف: زعم سيبويه أن عدم لحاقها للدن من الضرورات، وليس كذلك، لقراءة نافع .

وهكذا كان ابن أم قاسم يعرض الآراء ويفندها ويرجح ما فيه الفائدة والنفع.

وحقاً إنه شرح مفيد جعل تسهيل ابن مالك مسهلاً علي كلّ قارئ وباحث، فهو منهل لمن أراد أن ينهل من شرابه العذب. حيث أبرز محاسن التسهيل، وجعله قطفاً دانياً طيب الرائحة حلو المذاق، ومفتاحاً لكل طارق لأبواب النحو. فكان مصدراً وثيقاً للنحاة ينقلون عنه ويعولون عليه، وهذا يدل على براعته وحسن لباقته واجتهاده وانكبابه على كتب السابقين والاقتداء بهم .

---

(١) توضيح المقاصد ١/٩٦.

(٢)توضيح المقاصد ١/٩٦

(٣)سورة يوسف ١٢/١٣

(٤) توضيح المقاصد ١/٩٧

(٥)سورة الكهف ١٨/٧٦

" **منـهج المرادي في كتابه الجني الداني في حروف المعاني** ":

يعد كتاب الجنى الداني في حروف المعاني من الكتب القيمة العظيمة، حيث أنار للقارئ طريق الهداية، فقد دقق كلامه، ووضع نصب عينه الحروف ومعانيها فكشف عن غامضها، ويسر الوقوف عليها . وذكرها جملة وتفصيلاً ، وهي مع قلتها كثر درها وبعد غورها.

فقرب البعيد وسهل ما صعب منها، وجعله في متناول أيدينا وسماه الجني الداني في حروف المعاني. ويحتوي هذا الكتاب الذي ندر وجوده وقل ما يماثله أو يضاهيه _علي مقدمة وخمسة أبواب، واشتملت المقدمة علي خمسة فصول.

بيَّن في الفصل الأول حد الحرف وفي الثاني لماذا سمي حرفاً ؟ وفي الثالث في جمله الحرف ومعانيه وأقسامه . حتى إنه قال: إن النحويين جعلوا للحرف خمسين معني .

وفي الرابع في بيان عمله، وقال: إنه عامل وغير عامل، والخامس في عدة الحروف وقال: إن بعض النحويين قالوا: إن جمله المعاني ثلاثة وسبعون حرفا، ذكر بعضهم نيفا وتسعين حرفا.

ولقد وقف ابن أم قاسم. علي كلمات آخر مختلف في حرفيتها ترتقي لها عدة الحروف إلي المائة، وهي منحصرة في خمسه أقسام وجعل لكل قسم باباً.

فالباب الأول في الأحادي، وهي أربعة عشر حرفاً . الهمزة، والباء، والتاء، والسين، والشين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والألف، والياء، وقد جمعها ابن أم قاسم في كتابه هذا في قولك: "بكشف سألتمونيها".

ثم بدأ بالهمزة مفصلاً ضارباً الأمثلة من القرآن الكريم وأشعار العرب عارضاً رأي النحاة فيما يدور في هذا الموضع وما يطرأ عليه من تغيير.

ثم عرض الباء موضحاً معانيها زائدة وغير زائدة. وقد يعتمد علي رأي سيبويه في عرضه للكلام، فمثلاً قال: رد كثير من المحققين سائر معاني الباء إلي معني الإلصاق، كما ذكر سيبويه، وجعلوه معني لا وهكذا. عارضا ما في الباب الأول من حروف المعاني مع توضيح وإزالة الغموض وإبراز المحاسن وفي بعض الأحيان يسأل ويجيب ليقرب المعاني إلي ذهن القارئ مزيلاً ما فيه من شبهات، وقد يذكر تنبيهات عقب كل قسم من الأقسام، لإبداء ملاحظاته، أو توضيح ما أشكل، ولإظهار ما أبهم .عارضا فيه رأي النحاة.

فمثلاً: في تنبيه لـه "لام الاستغاثة" قيل[١]: هـي زائدة. فلا تتعلق بشـيء ، وقيل ليست زائدة فتتعلق. وعلي هذا: ففي ما يتعلق به قولان: أحدهما: أنه الفعل المحذوف ، وهو اختيار ابن عصفور والثاني: أنه حرف نداء ، وإليه ذهب ابن جني، وذهب الكوفيون إلا أن هذه اللام بقية أل ... وهكذا يوضح ويبين. وكثيراً ما يعتد برأي ابن مالك ويؤيده، ويعتمد علي ابن الناظم في

(١) انظر: الجني الداني ١٠٤.

شرحه للألفية وغير ذلك من النحاة البارزين المشهورين أمثال الأخفش وابن الأنباري والزجاج والمبرد وابن يعيش وغيرهم.

ثم انتقل إلي الباب الثاني، وهو الثنائي وقسمه إلي ضربين: ضرب متفق عليه ومختلف فيه وجميع ذلك ثلاثة وثلاثون حرفاً وهي: إذ، وأل، وأم، وإن، وأو، وأي، وبل، وإذا....
ثم ذكرها علي الترتيب مبيناً معانيها وأغراضها عارضاً رأي النحاة مؤيداً ما يراه متفقاً والمقصود، مستشهداً بكتاب الله وأشعار العرب. ثم ينتقل إلي الباب الثالث في الثلاثي، وهو ضربان: متفق علية ومختلف فيه وجملة ذلك أربعة وثلاثون حرفاً، وهي: أجل، وإذن، وإذا، وإلا، وإلى، وإما...، ذكرها مرتبه مبيناً معانيها وما يتعلق بها ضارباً لذلك الأمثلة.

وقد يذكر فوائد عقيب بعض المسائل، ليعرض فيها رأي النحاة في إيجاز واقتصار، ليقف القارئ علي رأي النحاة في مسألة ما.

فمثلاً قال[(١)]: فائدة في "لات" قرئ ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[(٢)] بفتح التاء وضمها وكسرها والفتح هو المشهور، والوقف عليها بالتاء عند سيبويه والفراء، وابن كيسان والزجاج، وبه وقف أكثر القراء وبالهاء عند الكسائي والمبرد وبه قرأ وبالهاء عند الكسائي والمبرد وبه قرأ الكسائي.

ثم انتقل إلي الباب الرابع في الرباعي، وهو ضربان: متفق عليه ومختلف فيه وجملته تسعه عشر حرفا وهي: إذما، وألا، وأما، وإما......ثم ذكرها أيضاً علي الترتيب. بسطها بأسلوبه بسطا يزيل كل شبهة.

وقد اعتمد علي أبي حيان، واعتدَّ برأيه معارضاً رأي ابن مالك، قال في: "حتى": " ولا يجوز أن تقول: أكلت السمكة حتى نصفها أو ثلثها، قال الزمخشري: لأن الفعل المتعدي بها الغرض منه أن ينقضي شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه .

وقال ابن مالك لا يلزم واستدل بقول الشاعر:

عَيَّنْتْ ليلةً فمازلْتُ حتّى نصْفِها راَجياً فَعُدْتُ يئوساً[(٣)]

ثم انتقل إلي الباب الخامس في الخماسي: وهو ثلاثة أحرف، واحد متفق علي حرفيته وهو (لكن) واثنان فيهما خلاف وهما (أنتما و أنتن) ذكر ذلك مفصلاً.

وفي نهاية كتابه قال[(١)]: وذكر بعضهم أن "كان" الزائدة حرف، وكذلك "أصبح وأمسي" في قول العرب: "ما أصبح أبردها وما أمسي أدفأها" قال: لأن الأفعال لا تزاد.

---

(١) الجني الداني ٤٨٩،٤٩٠.

(٢) سورة ص ٣/٣٨.

(٣) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ٥٤٤ وشرح التصريح ٦٥٦/١ ومغني اللبيب ٢٦٤/٢ وهمع الهوامع ٣٤٠/٢.

وقد كان حق هذه الألفاظ أن أذكرها في باب الثلاثي والرباعي، وإنما أهملت ذكرها هنا لشهرتها وغرابة القول بحرفيتها. وهكذا كان كتاب الجني الداني في حروف المعاني بحراً فياضاً لمن أراد أن يرتوي، وبلسماً شافياً لمن أراد أن يستشفى، ومعيناً لا ينضب لمن أحب تزويد نفسه . فنري ابن هشام في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، قد أدلي بدلوه، ونهل من معينه وسار علي نهجه واتبع طريقته .

منهج المرادي في شرحه لكتاب رسالة في جمل الإعراب ":

وفي الرسالة بين ابن أم قاسم أن أصل الجملة ألا يكون لها محل من الإعراب، لأن أصلها أن تكون مستقلة لا تتعدد بمفرد، ولا تقع موقعه، وما كان من الجمل له محل من الإعراب فإنما ذلك، لوقوعه موقع المفرد وسد مسده، فتصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءاً لما قبلها، فنحكم علي موضعها بما يستحقه المفرد الواقع في ذلك. ونراه قد ذكر أولاً: الجمل التي لها محل من الإعراب بأنها سبعة:

١-الخبرية

٢-والحالية

٣- والمحكية بالقول.

٤- والمضاف إليها.

٥- والمعلق عنها العامل.

٦- والتابعة لما هو معرب أو له محل من الإعراب.

٧- و الواقعة جواب أداة شرط جازمة مصدرة بالفاء أو إذا أو قد .

ثم تناول هذه الجملة، وتكلم عليها بإيجاز غير مخل عارضاً رأي النحاة ضارباً لذلك الأمثلة من القرآن الكريم وأشعار العرب. وكثيراً ما يقف في بعض الأماكن لإزالة الغموض وكشف ما أبهم، ليتسنى للقارئ الفهم والمعرفة علي ضوء بسط المسائل وعرضها .

فوقف عند الجملة الواقعة بعد " مذ ومنذ " فقال السيرافي: في موضع نصب علي الحال والجمهور أنه لا موضع لها من الإعراب... وبعد أن أنهي الكلام علي هذا القسم وما احتواه من معان وآراء وخلافات، دخل في القسم الثاني: وهو الجمل التي لا موضع لها من الإعراب.

فقال: هي تسع: ١- الابتدائية، ٢- والاعتراضية، ٣- والصلة، ٤- والتفسيرية، ٥- وجواب القسم، ٦- والواقعة بين أدوات التحضيض، ٧- والواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة، ٨- والواقعة جواباً لها، ٩- والتابعة لما لا موضع له.

---

(١)الجني الداني ٦٢٠، ٦٢١.

وقد جمع هذا القسم والذي قبله في أبيات شعرية يسهل علي القارئ حفظها ثم بسطها مع إيجاز يستطيع المريد أن يستنبط هذه الأحكام في صورة مجملة موجزة يسهل علية استيعابها.

ولا ريب في أن ابن أم قاسم يعتمد علي كثير من أراء نحاة العرب، ليستشف ما صلح منها، ولينهل من معينها.

الفصل الأول:

موافقات المرادي لسيبويه

١_ التنوين مما يُميز به الاسم.

قال ابن مالك :

بِــــالْجَرِّ والتَّـــــوينِ والنِّـــــدَا وأَلْ وَمُسْــنَدٍ لِلاسْــمِ تَمْيِيــزٌ حَصَــلْ

يقول المرادي[١]: " التنوين هو مصدر نونتُ الكلمة، ثم غلب حتى صار اسمًا للنون الساكنة التي تلحق الآخر لفظًا وتسقط خطًا، وهو عند سيبويه والجمهور خمسة أقسام: (تمكين وتنكير وعوض ومقابلة وترنم) ".

التحليل والتوضيح:

لقد نقل المرادي أقسام التنوين الخمسة عن سيبويه والجمهور وهي التمكين والتنكير والعوض والمقابلة والترنم، وعند تعرضه لتنوين الترنم قال:" هو اللاحق للروي والمطلق عوضًا من مدة الإطلاق في لغة تميم وقيس لقوله[٢] :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

وعندما شرح المرادي الترنم : " هو على حذف مضاف أي تنوين ذي ترنم وإنما هو عوض عن الترنم" والترنم هو مد الصوت بمدة تجانس حرف الروي وهذا القسم يشترك فيه الاسم والفعل والحرف.

الشاهد لفظ العتابن فإن التنوين فيه بدل ألف الإطلاق لترك الترنم ، وهو مقترن بأل وعليه فإن المرادي يعقب على هذه المسألة بقوله :" إن تسمية ما يلحق الروي مجازًا وإنما هو نون بدليل أنه يثبت وقفًا، ويحذف وصلًا بخلاف التنوين"

ونستنتج من هذا أن التنوين من خواص الاسم في جميع وجوهه ، وهو ما فهم من ظاهر قول سيبويه في الذي يطلق عليه تنوين الترنم أنه ليس تنوين؛ وإنما نون تتبع الآخر عوضًا عن المدة.

ودليل ذلك قول سيبويه[١] : " أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون".

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٧٥.

(٢) البيت لجرير في ديوانه ٨١٣ ، وخزانة الأدب ١/ ٦٩، ٣٣٨، ٣/ ١٥١؛ والخصائص ٢/ ٩٦؛ والدرر ٥/ ١٧٦، ٦/ ٢٣٣، ٣٠٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٩؛ وسر صناعة الإعراب ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٥١٣، ٦٧٧، ٧٢٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٢؛ وشرح المفصل ٩/ ٢٩؛ والكتاب ٤/ ٢٠٥، ٢٠٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٩١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٠، ٢١٢؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥٥؛ وجواهر الأدب ١٣٩، ١٤١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٣٢، ١١/ ٣٧٤ ؛ ورصف المباني ص٢٩، ٣٥٣؛ وشرح ابن عقيل ١٧؛ وشرح عمدة الحافظ ٩٨ ؛ وشرح المفصل ٤/ ١٥، ١٤٥، ٧/ ٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٤٤ "خنا"؛ والمنصف ١/ ٢٢٤، ٢/ ٧٩؛ ونوادر أبي زيد ١٢٧.

وهذه التسمية كانت مجازًا كما علق المرادي، ويظهر جليًا تأييد صاحبنا لموقف سيبويه من تنوين الترنم.

---

(١) الكتاب ٤/٢٠٥.

٢ _ النداء مما يُميز به الاسم.

قال ابن مالك :

بِـــالْجَرِّ والتَّنْـــوينِ والنِّـــدَا وأَلْ وَمُسْـنَدٍ لِلاسْـمِ تَمْيِيـزٌ حَصَـلْ

يقول المرادي[١]: " النداء هو الدعاء بـ (يا) أو إحدى أخواتها، وهو من خواص الاسم؛ لأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسمًا لأنه مخبر عن المعنى".

التحليل والتوضيح:

نقل المرادي قول ابن مالك أن الاسم مختص بالنداء لأنه مفعول به في المعنى والمفعولية لا تليق بغير الاسم ، أي أنه نصب على تقدير الفعل أنادي ولكنه لازم الإضمار استغناءً بظهور معناه وذكر المرادي أن هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

ودليل ذاك قوله[٢] : " وكونه منصوبًا بـ أنادي لازم الإضمار هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين فهو مفعول به حقيقة".

قال سيبويه[٣] : " اعلم أن النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه. والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب ".

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢٨٣.

(٢) شرح التسهيل للمرادي المجلد النحوي ٨٢٤.

(٣) الكتاب ٢ / ١٨٢.

٣ـ التعبير عن (أل) حرف التعريف وأنها ثنائية الوضع.

قال ابن مالك :

بِـــالْجَرِّ والتَّنْـــوينِ والنِّـــدَا وَأَلْ   وَمُسْـنَدٍ لِلاسْـمِ تَمْيِيـزٌ حَصَـلْ

يقول المرادي[١] : " للنحاة في حرف التعريف ثلاثة مذاهب أحدها أنه ثنائي وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، ولا يحسن على المذهب إلا التعبير بـ [أل] ، وهو مذهب الخليل واختيار الناظم؛ والثاني وهمزته همزة وصل زائدة، وهي مع زيادتها معتد بها كالاعتداد بهمزة استمع ونحوه ـ حيث لا يعد رباعيًا ـ وهو مذهب سيبويه فيما نقله في التسهيل وشرحه"[٢].

التحليل والتوضيح:

علق المرادي على هذا بقوله :" وعلى هذا المذهب يجوز أن يعبر بأل نظرًا إلى أن الهمزة كمعتد بها في الوضع وهو أقيس".

هذا وفي شرح التسهيل نجد أن المرادي أفرد بابًا تحت عنوان [المعرف بالأداة] وذكر ثلاثة مذاهب مع شرح مفصل وقال في المذهب الثالث :" الثالث أنها اللام وحدها وهو مذهب بعض المتأخرين، وعلى هذا فمن عبّر عنها بالألف واللام تارك للأولى"[٣].

وعند الرجوع إلى الكتاب نجد أن سيبويه يعبر عن أداة التعريف بما عبر عنها شيخه الخليل بن احمد الفراهيدي في أن همزتها همزة قطع وأنها ثنائية الوضع وأحيانا يذكر أن همزتها همزة وصل حيث يقول:" وأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد ... ثم الذي يلي ما يكون على حرفٍ ما يكون على حرفين وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل، فمن ذلك أم و أو ... و[أل] تُعرِّف الاسم في قولك: القوم ، والرجل"[٤].

ومن الجدير بالذكر أن المرادي قد أفرد أداة التعريف في كتاب الجنى الداني في باب الثنائي من الحروف[٥].

ووضح المرادي أن الفرق بين من قال أنها اللام وحدها وما قاله سيبويه أن الموضوع للتعريف على هذا وان وجود اللام وحدها قد أجبر العرب على اجتلاب همزة وصل للنطق باللام الساكنة ودليل خلافهم على هذا عند النطق بها وصلًا في الكلام تحذف الهمزة ومثلوا لذلك بـ

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢٨٥.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢٨٥.

(٣) شرح التسهيل للمرادي المجلد النحوي ٢٣٣.

(٤) الكتاب ٤/٢٢٦.

(٥) الجنى الداني ١٩٣.

(قامَ القومُ) فعند سيبويه ان الهمزة حذفت نطقا لتحريك ما قبلها وعند المتأخرين إنه لم تكن هناك همزة ولم يؤت بها لعدم الحاجة إليها[1].

طال الخلاف في هذا الموضع، ففي بدايته كان على وضع الحرف من حيث أحادي أم ثنائي، ثم تصاعد إلى أن طال همزتها أهي وصل أم قطع، وخلاصة القول في المسألة أن المرادي بعد أن فند خلاف المذاهب في أل التعريف وفي كونها أحادية الوضع أم ثنائية، وذكر أن أقرب المذاهب إلى الصواب وهو مذهب سيبويه وذلك وقوفًا مع ظاهر اللفظ؛ كما ذكر هذا في كتابه الجنى الداني في حروف المعاني ووفقًا لمذهب سيبويه فقد ذكر أل التعريف في باب الثنائي من الحروف، أما من حيث كون همزتها وصل أو قطع فقد صرح بأنها همزة وصل، معتد بها، أما من حيث اللفظ بها ذكر أنها وردت في كتاب سيبويه بلفظين هما : الألف واللام تارة، و[أل] تارة أخرى وذكر صراحة ميله للفظها بـ [أل] بقوله هو الأقيس ، وهذا ما أميل إليه.

(١)انظر: الكتاب ٣/٣٢٥ و توضيح المقاصد والمسالك ١/٢٨٥ و شرح التسهيل للمرادي المجلد النحوي ٢٣٥ .

٤ _ أصل إعراب الأسماء الستة بالحركات.

قال ابن مالك :

وارفَــعْ بِــوَاوٍ وانْصِــبَنّ بِــالألفْ   وَاْجْـرُرْ بِيَـاءٍ مَـا مِـنَ الأسـما أصِـفْ

يقول المرادي [(١)]: " واعلم أن في إعراب هذه الأسماء الستة ، عشرة مذاهب ... وأقواها مذهبان **الأول** مذهب سيبويه والفارسي، وجمهور البصريين، أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر".

والثاني: مذهب قطرب و الزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف".

التحليل والتوضيح:

بعد أن فند المرادي الرأي الأول أو المذهب لم يعقب ولكن بعدما ذكر تقرير المذهب الثاني علق بقوله " لكن مستلزم للخروج من الأصل ، إذا أصل الإعراب أن يكون بالحركات.

أي أن الأصل في المفرد[(٢)] من الأسماء أن يعرب بالحركات وأن الإعراب بالحركات إنما في غير المفرد وهنا إشارة واضحة انه مع المذهب الأول، ثم نجده يتسامح مع من جعل الإعراب بالأحرف ، لكون الحركات هنا لم تظهر وأن الحروف سدت مسد الحركات من باب التقريب على المبتدئ[(٣)].

وفي هذه المسألة أقوال كثيرة ، وأشهر هذه الأقوال ثلاثة، **الأول:** أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب ، وهذا رأي جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه، وهو الذي ذكره الناظم هنا ومال إليه.

والثاني: أنها معربة من مكان واحد أيضًا، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، فإذا قلت " جاء أبوك "وهذا مذهب سيبويه. قال أتباع سيبويه[(٤)] : "إن الأصل في الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة ، فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع ، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة ، فيجب المصير إليه".

وأما **القول الثالث** : قول جمهور الكوفيين، على أنها معربة من مكانين ، قالوا: إن الحركات تكون إعرابا لهذه الأسماء في حال إفرادها : أي قطعها عن الإضافة، فتقول: هذا أب

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٣١٣/١.

(٢) الإفراد في الأسماء الستة المقصود به ألا تكون مضافة ، فإذا قطعت عن الإضافة أعربت بالحركات ، وإذا أضيفت أعربت بالحروف.

(٣) انظر توضيح المقاصد والمسالك ٣١٤/١_٣١٥.

(٤) شرح ابن عقيل ١ / ٤٤.

لك وقد رأيت أخًا لك، ومررت بحم ، فإذا قلت في حال الإضافة ، " هذا أبوك " فالضمة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد ، فوجب أن تكون علامة إعراب ، لأن الحركة التي تكون علامة إعراب للمفرد في حالة إفراده هي بعينها التي تكون علامة لإعرابه في حال إضافته[1].

---

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٧-٢٠

٥_النكرة هي أصل المعرفة.

قال ابن مالك :

نكـــــــرةٌ قَابِـــــــلُ أَلْ مُـــــــؤَثِّرَا   أَوْ وَاقِـــعٌ مَوْقِـــعَ مَـــا قَـــدْ ذُكِـــرَا

قال المرادي[١] : " إنما قدم الناظم هذا الباب إلى هذا الموضع ، لتوقف كثير من الأحكام الإعرابية عليه ، وبدأ بالنكرة ، لأنها الأصل".

وقال في التسهيل[٢]: " والنكرة أصل المعرفة فرع هذا مذهب سيبويه والجمهور".

التحليل والتوضيح:

ذكر المرادي سبب تقدم هذا الباب أي باب النكرة والمعرفة ثم بين أن النكرة هي أصل المعرفة ، وأنه لا معرفة إلا ولها في الأصل نكرة ، موافقاَ بذلك الإمام سيبويه.

قال سيبويه[٣] : " واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكنًا ؛ لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تُعرَّف به . فمن ثم أكثر الكلام ينصرف إلى النكرة".

ولم يتوقف هنا عند هذا التأييد وحسب بل ذكر بعض من سار على منهجه من العلماء ومنهم الشلوبين حيث قال[٤] : " لم يثبت سيبويه هنا في التعريف والتنكير إلا حال الوجود ، لا ما يتخيله الكوفيون وابن الطراوة".

هذا وإذا نظرت إلى حال الوجود، كان التنكير قبل التعريف صحيحًا ، كما أن المفرد قبل الجمع، لأن الأجناس هي الأول ثم الأنواع ، ومما يدل على أصالة التنكير، أنك لا تجد معرفة إلا ولها اسم نكرة ، وتجد كثير من النكرات لا معارف لها ، ومثال ذلك من هذه النكرات [أين وكيف] للاستفهام و [من و ما] في الشرط.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١/٣٥٦.

(٢) شرح التسهيل للمرادي المجلد النحوي ١٣٧.

(٣) الكتاب ١/٢٢.

(٤) شرح التسهيل للمرادي المجلد النحوي ١٣٧.

٦ـ كون (إيّا) ضمير منصوب.

قال ابن مالك :

نكـــــــرةٌ قَابِـــــــلُ أَلْ مُـــــــؤَثِّرَا أَوْ وَاقِـــعٌ مَوْقِـــعَ مَـــا قَـــدْ ذُكِـــرَا

قال المرادي[(١)]:" مذهب سيبويه أن إيا اسم مضمر وعليه المحققون، ومذهب الزجاج أنه اسم ظاهر ولواحقه ضمائر في وضع الخفض بالإضافة ... ومذهب الزجاج مردود".

التحليل والتوضيح:

هنا نجد أن المرادي ذكر كل من رأي سيبويه والزجاج ثم ردّ مذهب الزجاج، أي أنه وافق سيبويه في كون إيا اسم مضمر.

قال سيبويه[(٢)] : " اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين إيّا ما لم تقدر ... فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع إيا ذلك؛ لأنهم استغنوا بها عن إيّا، كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن أنت وأخواتها".

وأبطل المرادي رأي الزجاج بعدة أوجه منها[(٣)] :

١. أنه لو كان اسمًا ظاهراً ، لكان تأخره عن عامله جائزًا، بل راجحا كغيره من المنصوبات الظاهرة.
٢. أنه يخلف الضمير المتصل عند تعذره بالتقدم، أو غيره كما يخلف ضمير الرفع المنفصل المتصل عند تعذره، فنسبة المفصلين من المتصلين واحدة.

ودليل التأيد الصريح لما ذهب إليه سيبويه قول المرادي في شرح الألفية :" إيّا الضمير المتصل المنصوب المنفصل".

---

(١) شرح التسهيل للمرادي المجلد النحوي ١٥٧.

(٢) الكتاب ٢ /٣٥٦.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١ /٣٦٦.

٧_ اتصال الضمير بالفعل المتعدي إلى مفعولين ليس ثانيهما خبرًا في الأصل.

قال ابن مالك :

وصِل أو افصْل هاءَ سَلْنِيه وَمَا أشْبَهَهُ فِي كُنتُه الخلف انتمي

يقول المرادي(١) : " ما وقع ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ فيجوز فيه الاتصال فتقول: (سَلْنِيه) و (سَلْنِي إيّاه) والاتصال أرجح، ولم يذكر سيبويه غير الاتصال".

التحليل والتوضيح:

ذكر المرادي في اتصال الضمير بالفعل مذهبين:

الأول: جواز اتصال الضمير بالفعل المتعدي نحو (سلنيه)، وقوله جل شأنه : ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ﴾(٢) ، وقوله تعالى:﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾(٣) ، وقوله أيضًا : ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾(٤).

الثاني : جواز الانفصال وهو كقولنا : (سلني إياه) أو (ضربت إياه) ، ومثل قول رسولنا الكريم ﷺ:"اتَّقُوا اللَّهَ فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ وَاكْسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ وَلَاتُكَلِّفُوهُمْ مِنْ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُونَ فَمَا أَحْبَبْتُمْ فَأَمْسِكُوا وَمَا كَرِهْتُمْ فَبَدِّلُوا وَلَا تُعَذِّبُوا خَلْقَ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ ،وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ."(٥).

وأجد المرادي محقا في ترجيحه الاتصال حملًا على الأصل، ولكثرة مجيئه في القرآن الكريم كما ذكرنا، وأكد أن سيبويه لم يذكر غير الاتصال حيث قال في شرح التسهيل:" ظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم"(٦).

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١/٣٧١.

(٢) سورة الأنفال ٨ / ٤٣.

(٣) سورة هود ١١ / ٢٨.

(٤) سورة البقرة ١/١٣٧.

(٥) الحديث في مسند الإمام أحمد باب حديث أبي ذر ٩ / ٣٢٢ ، وفي صحيح مسلم برقم ١٦٦١ باب إطعام المملوك مما يأكل ٣ /١٢٨٢ .

(٦) شرح التسهيل للمرادي المجلد النحوي ١٦٤.

٨ _ **لزوم نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع ليس.**

قال ابن مالك :

وقبل يا النّفس مع الفعل التزم نون وقايةٍ وليسي قد نظم

قال المرادي [(١)]: " قد ندر حذف نون الوقاية معه _ أي ليس _ في النظم للضرورة، لقوله :"إذا ذهب القوم الكرام ليسي"، والوجه ليسني وهو الفصيح كقول بعض العرب : " عليه رجلًا ليسَنِي" حكاه سيبويه".

التحليل والتوضيح:

لقد ذكر المرادي أنه يندر حذف نون الوقاية مع ليس وغيرها من الأفعال، وأنها لم تحذف إلا في النظم للضرورة مخالفة للزوم بقائها، وهذا دليل على أنه اضطراري وقد أشار إلى مثال النظم والبيت هو :

عَدَدْتُ قومى كَعَدِيد الطَّيْسِ إذْا ذَهَبَ القَوْمُ الكرامُ لِيْسي[(٢)]

ولم يأت ذلك في غير هذا البيت.

ونون الوقاية تلزم قبل ياء المتكلم مع جميع الأفعال إلا فعلًا واحدًان وهو ليس، فإنه ندر حذف نون الوقاية معه في النظم.استثناء ليس من الأفعال هنا جاء لشبه ليس بالحرف (ليت – عسى) ولكونها فعلًا جامدًا[(٣)].

وقال المرادي في التسهيل[(٤)] : " سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر، والأصل والأصل اتصالها بالفعل، وإنما اتصلت بغيره للشبه به".

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٧٨.

(٢)الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٥وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٤، ٣٢٥و الدرر ١/ ٢٠٤وشرح التصريح ١/ ١١٠؛وشرح شواهد المغني ٢/ ٤٨٨، ٧٦٩و المقاصد النحوية ١/ ٢٤٤؛وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٩٩ و الجنى الداني ص ١٥٠و جواهر الأدب ص١٥ وخزانة الأدب ٥/ ٣٩٦، ٩/ ٢٦٦ و سر صناعة الإعراب ٢/ ٣٢ و شرح ابن عقيل ص٦٠وشرح المفصل ٣/ ١٠٨وهمع الهوامع ١/ ٦٤، ٢٣٣.

(٣) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٧٨.

(٤) شرح التسهيل للمرادي المجلد النحوي ١٥١.

٩_إختيار حذف نون الوقاية في أخوات ليت.

قال ابن مالك :

وليتنـــــي فشـــا وليتـــي نـــدرا	**ومــع لعــلّ اعكــس وكــن مخيّــرا**
فـــي الباقيـــات واضـــطراراً خفّفــا	**منّــي وعنّــي بعــض مــن قــد ســلفا**

قـال المـرادي[١]: " مـا ذهـب إليـه النـاظم مـن أن المحـذوف مـن (إنّـي وأنّـي ولكنّـي ولكنّـي وكـأنّي) نـون الوقايـة هـو مـذهب الأكثـرين مـن البصـريين والكـوفيين وذهـب بعضـهم إلـى أن السـاقط هـو النـون الثانيـة وذهـب بعضـهم إلـى أن المحـذوف الأولـى. والصـحيح الأول؛ لأنها طرف ، وبدليل لعلّي وهو مذهب سيبويه".

التحليل والتوضيح:

ذكر المرادي أن (إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ ولعلّ) يجوز فيها إثبات نون الوقاية فتقول: (إنني وأنني وكأنني ولكنني ولعني) ويجوز حذفها فتقول: (إني وأني وكأني ولعلي) والمحذوف من إن وأخواتها هو نون الوقاية عند الأكثرين، وقيل هي النون الأولى، وقيل هي النون الوسطى ولقد صرح المرادي أن المذهب الأول أي حذف نون الوقاية هو الصحيح.

ودليـل الحـذف مـع لعل ومـا حـداها مـن حـروف هـو الأكثـر ولأنــه ورد فـي القـرآن الكريم على هذه الشاكلة وندر إثبات النون.

وقـال ابـن مالـك : "كـن مخيـرا فـي الباقيـات" أي مـا سـبق ذكره مـن حـروف واختـار المـرادي مـا اختـاره سـيبويه[٢] مـن سـقوط النـون الثانيـة حيث عاملها معاملـة لعل حيث قـال رب العزة: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [٣] وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمۡ قَوۡمٗا تَجۡهَلُونَ﴾[٤].

ومن كلام العرب قول امرئ القيس:

كَأَنِّي لَم أركَب جَوادًا لِلذةٍ	**ولَمْ أَتَبَطَّنْ كاعِبًا ذاتَ خِلْخَالِ**[٥]

١٠ _ جواز إثبات نون الوقاية وحذفها في (قد) التي بمعنى حسب.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٨٣، وانظر، شرح التسهيل للمرادي ١٥٢ .

(٢) الكتاب ٣/١٣٤ .

(٣) سورة غافر ٤٠/ ٣٦.

(٤) سورة الأحقاف ٤٦/ ٢٣.

(٥) البيت لامرئ القيس في ديوانه ٣٥ ولسان العرب ١٣/ ٥٧ "بطن" وتهذيب اللغة ١٣/ ٣٧٦ وتاج العروس "خلل" "بطن" وأساس البلاغة "بطن".

قال ابن مالك :

وفـــي لَـــدُنِّي لَـــدُني قَـــلَّ وفـــي   قَدِنْي وقَطَنِـي الحذف أيضًا قد يَفِي

قال المرادي[١] : "اعلم أنّ قد تكون حرفًا واسمًا ، والاسمية لها معنيان ، أحدها أن تكون بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة بالإضافة ويجوز حذفها ... ومذهب سيبويه والخليل أن قد وقط بمعنى حسب والياء مجرورة بالإضافة عند من ألحق النون ومن لم يلحق".

التحليل والتوضيح:

ذهب بعض العلماء أن حذف النون من (قط وقد) الاسمية التي بمعنى حسب لا يجوز إلا في الضرورة ، ورد ذلك صاحبنا ، وأجاز الأمرين في غير ضرورة ، مستعرضا حديث الرسول ﷺ[٢] : " قطِ قطِ بعزتك وكَرَمِكَ" يروى بسكون الطاء ، وكسرها مع ياء ، ودونها ، ويروى قطني وقطٍ وقطْ[٣].

واستعرض مثالًا من قول العرب في الشعر ، بحيث جمع في بيت واحد الأمرين ، قال الراجز :

قَدْنِي مِن نَصر الخُبَيْبَيْنِ قَدِي   ليس الإمامُ بالشَّحيح المُلْحِدِ[٤]

وهذا الرجز جاء في الكتاب قال سيبويه[٥] : "وقد جاء في الشعر : قَطِي وقَدِي . فأمّا الكلام فلا بُدَّ فيه من النون ، وقد اضطُرَّ الشاعرُ فقال قدِي ، شبّهه بحَسْبِي ؛ لأنّ المعنى واحد".

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١/٣٨٥.

(٢) صحيح مسلم ٧٠٢/٥٢ ، مسند الإمام أحمد ٣/٢٢٣ ، فتح الباري ٨/٥٩٥ .

(٣) شرح التسهيل للمرادي القسم النحوي ١٥٣ .

(٤) البيت من الرجز ، وهو لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب ٥/ ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢و الدرر ١/ ٢٠٧وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٧ولسان العرب ١/ ٣٤٤ "خبب" والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٧ و لحميد بن ثور في لسان العرب ٣/ ٣٨٩ "لحد" وليس في ديوانه ولأبي بحدلة في شرح المفصل ٣/ ١٢٤وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٤١و تخليص الشواهد ص ١٠٨والجنى الداني ص٢٥٣ورصف المباني ص ٣٦٢و الكتاب ٢/ ٣٧١.

(٥) الكتاب٢/٣٧٢.

١١_ فصل الضمير الذي يمكن وصله ضرورة شعرية.

قال المرادي [١]: "مذهب سيبويه أن فصل الضمير بعد إنما ضرورة. وعلى هذا فلا يجوز في نقتل إيانا في غير الشعر إلا نقتل أنفسنا؛ لأن الاتصال ممتنع".

التحليل والتوضيح :

وافق المرادي سيبويه في هذه المسألة حيث رد رأي الزمخشري في جعله إنما نقتل إيانا من وقوع المنفصل موقع المتصل وعرض من كلام العرب :

كأنّا يومَ قُرّى إ　　　　نّما نقتلُ إيانا[٢]

ولقد ذكر سيبويه هذا البيت تحت عنوان [٣]: "هذا باب ما يجوز في الشعر من إيَّا ولا يجوز في الكلام".

والشاهد فيه على قوله (نقتلُ إيانا) يريد به نقتل أنفسنا، وجعل الضمير في موضع (أنفسنا) وأتى به على الانفصال ، والضمير إذا أمكن وصله في الكلام لم يحسن فصله، إلا إذا كان ضرورة شعرية ، فاضطر إلى أن ترك (النفس) وأتى بالضمير، واضطر إلى استعمال الضمير المنفصل مكان المتصل.

وقد ذكر المرادي بيتًا آخرًا ليوضح أن قد يأتي المنفصل حيث يتأتى المتصل بلا مانع للضرورة والبيت هو :

... ...　　　　**إليك حتى بلغت إياكا** [٤]

وذكر أنه لولا انكسار البيت لقال حتى بلغتك.

وهنا ليس معنى التأتي أن يستقيم الوزن بالمتصل والمنفصل مثلًا ، ثم يُجاء بالمنفصل عوضًا منه ، وإنما معناه أن الموضع الذي وقع فيه هذا الضمير يمكن على الجملة أن يتصل

---

(١) شرح التسهيل للمرادي المجلد النحوي ١٦٠ .

(٢) قد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت، فنسبه سيبويه ٣٦٢/٢ إلى بعض اللصوص ولم يعين اسمه، ورواه في ٢ / ١١١ وقال قبل إنشاده وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعربيته من العرب، الخصائص ٢/ ١٩٤ لأبي بجيلة ، ونسبه ابن الشجري في أماليه ١/ ٣٢ إلى ذي الإصبع العدواني، خزانة الأدب ٢/ ٤٠٦ المفصل ونسبه – كما في كتاب سيبويه– إلى بعض اللصوص، وابن يعيش في شرحه "ص٤٢٣" ونسبه إلى ذي الإصبع العدواني.

(٣) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٤) صدر البيت أتتك عنس تقطع الأراكا　　　... ... ... ، وهو من شواهد سيبويه ٣٦٢/٢ ، ونسبه الأعلم إلى حميد الأرقط ، شرح المفصل ٤٢٤ ، الخصائص ١/ ٣٠٧ و٢/ ١٩٤ والعنس –بفتح فسكون– الناقة الشديدة القوية على السير، وقوله: "تقطع الأراك" أراد تقطع الأرضين التي هي منابت الأراك.

فيه ضمير ، لا من حيث هو شعر، بل من حيث أنه خالٍ من الموانع الموجبة للانفصال أو المغيرة فيه.

١٢_ الأصل في العلم النقل وليس الارتجال.

قال ابن مالك :

ومنــه منقــولٌ كفضــلٍ وأســدٍ   وذو ارتجـــــالٍ كســـــــعادٍ وأدد

قال المرادي [١]: "ذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولة، وبعضهم إلى أنها كلها مرتجلة، والمشهور الأول ".

التحليل والتوضيح :

وقال في شرح التسهيل[٢]: " زعم بعض النحاة أن الأعلام كلها منقولة، ولا يضر جهلنا بأصلها ، قيل وهو ظاهر قول سيبويه ".

وفي شرح الأشموني [٣]: " وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة، وعن الزجاج كلها مرتجلة ، والمرتجل هو: ما استعمل من أول الأمر علما "كَسُعَادَ" علم امرأة "وَأُدَدْ" علم رجل "

ولما كثر الخلاف في كون الاسم العلم :

أولًا : منقول عن أصل ، أي له أصل في النكرات مستعمل ثم سمي به شخص فصار علمًا على شخص معين، بعد أن كان موضوعًا ليدل على معنى من المعاني الجنسية، ولذلك سمي منقولًا. والمنقول أنواع منه من هو منقول عن مصدر، أو من اسم جنس لحيوان، أو منقول من صفة إلخ...

ثانيًا : مرتجل أي ليس له أصل في النكرات ، ولم يستعمل العلم من قبل ، أي ابتدئ الآن لرجل فصار مشهورًا به كما يقول الشاعر ارتجلنا الشعر.

علق شيخنا أن جهلنا في أصل هذه المسألة لا يضر رغم ذكره أنه مع من رجح أن ما من علم إلا ونقل عن أصل.

وقد ظهر في الكتاب أن سيبويه مع هذا ، ولكن دون تصريح واضح منه ، ونجد في وضعه حدود كل اسم اشتق إنما اشتق من مصدر، أو فعل، أو حرف، أو مضاف ومركب كان هذا دليل على غلبة اشتقاق الأعلام ويميل الباحث مع هذا القول.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١/٣٩٤.

(٢) شرح التسهيل للمرادي المجلد النحوي ١٧٧.

(٣) شرح الأشموني ١ /١١٤ .

١٣_ أصل الذي والتي (لِذِي ولِتِي) نحو عمى وشجى.

قال المرادي[(١)] : " بدأ بالذي والتي لما ظهر فيهما من التصرف بالتثنية والجمع والتصغير ... وأصلها عند سيبويه لذي و لتي نحو: كعمى وشجى والياء أصل".

التحليل والتوضيح:

قال سيبويه[(٢)] : " ومثل ذلك الذي والتي، تقول: اللذيَّا واللتَيَّا ... وتصغير ذلك في الكلام ذيَّاك وذيالك، وكذلك اللَّذيا إذا قلت: اللذيُّون، والتي إذا قلت: اللَّتيات، والتثنية إذا قلت: اللّذيَّان واللَّتيَّان وذيَّان".

عندما تحدث المرادي عن تثنية الذي والتي ظهر تأييده الواضح لسيبويه فقال[(٣)]: " وتقول في تثنية (التي: اللتان) فتحذف الياء أيضا وتولى علامة التثنية ما قبلها وهي التاء كما في المذكر، وكان القياس إثبات الياء فيهما. فيقال اللذيان واللتيان كما يقال في تثنية الشَّجِي ونحوه من المنقوص الشَّجِيان بإثبات الياء".

وفي قوله أن القياس اللذيان واللتيان إثبات منه أن الياء أصل كما قال شيخ النحاة سيبويه، وانه لما كانا _ الذي والتي _ مبنيين لم يكن ليائهما حظ في التحريك فلذلك لم تفتح قبل علامة التثنية، بل بقيت ساكنة، فحذفت لالتقاء الساكنين. وعليه فرقوا بين تثنية المبني كالذي وذا ، و تثنية المعرب كالقاضي وفتى ، فحذفوا الحرف الآخر وهو الياء من الذي والتي، والألف من ذا وتا، وأثبتوه في القاضي وفتى، ففرقوا بين المعرب والمبني في التثنية، كما فرقوا بينهما في التصغير.

ونجد شيخنا المرادي بعد ذكره للآراء المختلفة في أصل الذي والتي ورده عليها بالحجة والبرهان يعلق قائلًا[(٤)] : " وعلى كل حال ففي الذي والتي شبه بالشجى والشجين في اللفظ وبعض المعنى، فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب الذين.

---

(١) شرح التسهيل للمرادي المجلد النحوي ١٨٨.

(٢) الكتاب ٣ / ٤٨٨.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١/٤١٩.

(٤) شرح التسهيل للمرادي المجلد النحوي ١٩١.

١٣ـ كون (أن) الناصبة مضارعًا ، توصل بأمر.

قال المرادي[(١)] : "الموصول وهو قسمان : اسمي وحرفي ... ولم يذكر الناظم هنا الحرفي فلنقدمه، وهو خمسة أحرف : أن وتوصل بفعل متصرف مطلقًا خلافًا لمن منع وصلها بالأمر".

قال ابن مالك في التسهيل[(٢)] : " من الموصولات الحرفية أن الناصبة مضارعًا، وتوصل بفعل متصرف مطلقًا". وعلق عليه شيخنا المرادِي: "وقوله مطلقًا أي سواء كان ماضيًا أم مضارعًا أم أمر".

وقد ذكر في الجنى الداني[(٣)] أنها توصل بالفعل المتصرف، ماضياً، ومضارعاً، وأمراً. نحو: أعجبني أن فعلت ويعجبني أن يفعل، وأمرته بأن أفعل، ونص سيبويه، وغيره، على وصلها بالأمر، واستدلوا على أنها مع الأمر مصدرية، بدخول حرف الجر عليها.

التحليل والتوضيح:

بعد أن ذكر المرادي أن الموصول قسمان، اسمي وحرفي، آثر على تقديم شرح الحرفي، فبدأ بأن، وهي من الحروف الموصولات، التي توصل بالفعل المتصرف، ماضيًا ومضارعًا وأمرًا، وقد مثل لذلك مثال الماضي قولك: أعجبني أن فعلت. والمضارع يعجبني أن تفعل. والأمر أمرته أن افعل.

وعلى ما سبق اتفق وسيبويه أنها في حال وصلها بالأمر تكون مصدرية، ودليل هذا أنها تقبل حرف الجر، كأن تقول أمرته بأن افعل كذا.

قال سيبويه[(٤)] : " وأما قوله: كتبت إليه أن افعل، وأمرته أن قم، فيكون على وجهين: على أن تكون أن التي تنصب الأفعال، ووصلتها بحرف الأمر والنهي كما تصل الذي تفعلُ إذا خاطبت، حين تقول أنت الذي تفعل. فوصلت أن بقم لأنه في موضع أمر كما وصلت بتقول وأشباهها، إذا خاطبت. والدليل على أنها تكون أن التي تنصب؛ انك تدخل الباء فتقول : أوعزت إليه أن افعل".

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٤١٧/١.

(٢) شرح التسهيل ٢١٥.

(٣) الجنى الداني ٢١٦.

(٤) الكتاب ١٦٢/٣.

١٤_ كون (ما) المصدرية حرفًا، ولا يعود عليها عائد.

قال المرادي[١] : " وذهب الأخفش، وابن السراج أن ما المصدرية اسم، فتحتاج إلى عائدٍ، والصحيح : أنها حرف فلا تحتاج إلى عائد، وهو مذهب سيبويه".

التحليل والتوضيح :

مذهب سيبويه والجمهور أن ما المصدرية حرف، فلا تحتاج إلى ضمير، وخالفهم في هذا كل من ابن السراج، والأخفش، وجماعة من الكوفة، إلى أنها اسم وتفتقر إلى ضمير، كأن تقول : يعجبني ما صنعت، فتقديره عند سيبويه يعجبني صنعك، وعند الأخفش الصنع الذي صنعته.

وقال السهيلي شرط كون ما مصدرية، صلاحية وقوع (ما) الموصولة موقعها، و أن الفعل بعدها لا يكون خاصًا، وهذا مردود عند شيخنا المرادي، وعلة رده قوله تعالى : ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[٢]أي تقدر مع صلتها بمصدر [٣].

ورد عليه أيضا بقول الشاعر:

... ... بِما لَستُما أَهلَ الخِيانةِ، والغَدْرِ[٤]

وَبِهَذَا الْبَيْت رجح القَوْل بحرفيتها إِذْ لَا يَتَأَتَّى هُنَا تَقْدِير الضَّمِير

(١) توضيح المقاصد والمسالك١/٤١٨.

(٢) سورة التوبة ٩/٢٥ .

(٣) انظر، الجنى الداني٣٣١-٣٣٢ وشرح التسهيل ٢١٧.

(٤) البيت بلا نسبة وصدره أَلَيْسَ أَمِيري فِي الْأُمُور بأنتما ... ... في المقاصد النحوية ١ / ٤٢٢ وهمع الهوامع ٢٤٤.

١٥_ بناء (أيًّا) إذا أُضيفت ، وحذف صدر الصلة.

قال ابن مالك :

أيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ   وصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

قال المرادي[(١)] : " وقوله ما لم تضف، وصدر وصلها ضمير انحذف. يعني أنها أعربت ما لم يجتمع فيها هذان الأمران : الإضافة، وحذف الصدر، فإن فقدا، أو أحدهما أعربت ، فالصور أربع : الأولى: ألا تضاف ويثبت الصدر... الثانية : ألا تضاف ويحذف الصدر ... الثالثة أن تضاف ويثبت الصدر ... الرابعة : أن تضاف ويحذف الصدر : كقوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [(٢)]، فهذه تبنى لاجتماع الأمرين هذا مذهب سيبويه.

التحليل والتوضيح :

قوله : " أي كما ما لم تضف " ، أي انها تستعمل موصولة حكمها كحكم (ما) وعلق على هذا القول شيخنا وذكر أنه ينتج لدينا أربع صور وهي :

١. أن تضاف ويذكر صدر صلتها. مثل (يعجبني أيُّهم هو قائم).
٢. ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها. مثل (يعجبني أيٌّ قائم).
٣. ألا تضاف ويذكر صدر صلتها. مثل (يعجبني أيٌّ هو قائم).

وفي هذه االصور الثلاثة تكون أيٌّ معربة بالحركات الثلاث؛ وأما الصورة الرابعة وهي موضوع المسألة حيث تكون كالتالي:

٤. مضافة وضمير صدرها محذوف. مثل(يعجبني أيُّهم قائمٌ).

وقد ذكر المرادي رأيه ثم عززه بقوله : "هذا مذهب سيبويه" ، في موافقة ظاهرة، ودافع عن ذلك بقوله خلافا للخليل ويونس، لأنهما لا يريان البناء وتصبح (أيّ) وفقا لما يراه المرادي مبنية على الضم في جميع حالاتها الإعرابية فنقول : (يعجبني أيُّهم قائمُ)، (رأيتُ أيُّهم قائم)، (مررت بأيُّهم قائم).

وأضاف المرادي ما يعزز رأيه بقوله : " والحجة عليها _أي حجة البناء_ قول الشاعر :

إذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ   فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[(٣)]

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٤٤٨/١.

(٢) سورة مريم ٦٩/١٩.

(٣) البيت لغسان بن وعلة بن مرة بن عباد أحد الشعراء المخضرمين، الشاهد فيه: قوله " أيهم أفضل " حيث أتى بأي مبنيا على الضم ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف. وفي المقاصد النحوية ١/ ٤٦٣؛ وله أو

وعند الرجوع إلى كتاب سيبويه نجده قد قال[(١)] : " حدثنا هارون، أن أناسًا وهم الكوفيون يقرؤونها ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ نصبوها كما جروها حين قالوا : " أمرر على أيِّهم أفضلُ"، فأجراها هؤلاء مجرى الذي، إذ قلت اضرب الذي أفضلُ ... وزعم الخليل أن أيّهم إنما وقع في أضراب أيهم أفضل على أنه حكاية كأنه قال : اضرب الذي يقال له أيهم أفضل ... ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئًا لم تجيء أخواته عليه إلا قليل، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول : الذي أفضل فاضرب، واضرب من أفضل، حتى يدخل (هو) أي [صلة الصدر]".

والباحث يرى أن البناء في هذه المسألة هو الصواب لأن تعليل كل من شيخنا المرادي وسيبويه منطقي. ولأن (أيّ) في القرآن الكريم مبنية عندما جاءت مضافة وضمير صدرها محذوف.

لرجل من غسان في شرح شواهد المغني ١/ ٢٣٦؛ ولغسان في الإنصاف ٢/ ٧١٥؛ ولغسان أو لرجل من غسان في خزانة الأدب ٦/ ٦١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٥٠؛ وتخليص الشواهد ص١٥٨؛ وجواهر الأدب ص٢١٠ ورصف المباني ص١٩٧؛ وشرح ابن عقيل ص٨٧؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٧، ٤/ ٢١؛ ٧/ ٨٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٥٩ "أيا" ومغني اللبيب ١/ ٧٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٤.

(١) الكتاب ٢/٤٠٠.

١٦ _ القول في رفع المبتدأ والخبر.

قال ابن مالك :

ورَفَعُــــوا مُبتـــــدأ بالابِتــــــدَا   كَـــذَاكَ رَفْـــعُ خَبـــرٍ بالمُبتـــدَا

يقول المرادي[١]: " ما ذكر هو أحد المذاهب السبعة وهو الصحيح ومذهب سيبويه".

التحليل والتوضيح :

المذاهب في رفع المبتدأ والخبر هي[٢]:

١. الجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء لأنه بني عليه ورافع لخبر المبتدأ لأنه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء.

قال سيبويه[٣] : " واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو... فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته".

٢. وقيل العامل في الخبر هو الابتداء أيضًا لأنه طالب لهما فعمل فيهما وعليه الأخفش وابن السراج والأخفش والرماني.

٣. وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معًا، وعليه المبرد.

٤. الابتداء بواسطة المبتدأ.

٥. وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ لأن كل منهما طالب الآخر ومحتاج له وبه صار عمدة ... هذا المذهب اختاره ابن جني، وأبو حيان.

٦. وللكوفيين قول آخر أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر.

٧. ومذهب الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين أن الرافع للمبتدأ والخبر تجردهما من العوامل اللفظية.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٧٣.

(٢) انظر شرح التسهيل للمرادي المجلد النحوي ٢٤٢- ٢٤٤ ، همع الهوامع ١ / ٣٦٣- ٣٦٥ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٢٧ .

وذكر ابن الأنباري [1]: أن ما ذهب إليه الكوفيون هو أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو "زيد أخوك، وعمرو غلامك"؛ والحجة في ذلك قولهم : إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنَّا وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما.

وذكر أن مذهب البصريون أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء؛ والحجة قولهم: إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء.

---

(١)الإنصاف ١ / ٣٩ .

١٧_ القول بجواز حذف كان واسمها بعد (إن) الشرطية ولو.

قال ابن مالك :

وَيَحْـــــذِفونَهَا وَيُبْقُـــونَ الخَبَـــرْ   وَبَعْـدَ إنْ وَلَـوْ كَثِيـرًا ذا اشْـتَهَرْ

قال المرادي[١] : "كثر في كلامهم حذف كان مع اسمها وإبقاء خبرها بعد "إن" الشرطية كقولهم المرء مجزئ بعمله إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر، أي: إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خير. وفي هذا المثال ونحوه أربعة أوجه:

الأول: نصب الأول ورفع الثاني، وهو أرجحها؛ لأن فيه إضمار كان واسمها بعد "إن" وإضمار مبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد".

التحليل والتوضيح :

كثر في كلام العرب حذف كان مع اسمها لا وحدها، مع بقاء الخبر دالًا عليها : كقولك (المرءُ مجزيٌّ، إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر) أي إذا كان عمله خيرًا فجزاؤه خيرٌ، وإن كان عمله شرًا فجزاؤه شرٌ.

أو قولك : (المرءُ مقتولٌ بما قتل بـه، إن سيفًا فسيفٌ، وإن خنجرًا فخنجرٌ)، وتقدير الكلام إن كان ما قتل به سيفًا، فالمقتول به سيفٌ، وإن كان ما قتل به خنجرًا ، فخنجرٌ.

قال سيبويه[٢] : " وإن شئتَ أَظهرتَ الفعلَ فقلت: إن كان خِنجَرا فخنجرٌ وإن كان شرًّا فشرٌ. ومن العرب من يقول: إنْ خِنجرًا فخِنْجَراً، وإنْ خيرًا فخيراً وإن شرًّا فشرًّا، كأنه قال: إن كان الذي عَمل خَيرا جُزيَ خيرًا، وإن كان شرّاً جزىَ شرًّا.   وإنْ كـان الـذي قَتَـلَ بـه خنجـرًا كـانَ الذي يُقْتَلُ به خنجرًا.   والرفعُ أكثرُ وأحسن فى الآخِر؛ لأنَّك إذا أدخلتَ الفاء في جواب الجزاء استأنفتَ ما بعدها وحَسَنَ أن تقع بعدها الأسماءُ".

---

(١)توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٥٠٢.

(٢) الكتاب ١ / ٢٥٨.

١٨. القول في عمل لات.

قال ابن مالك :

فـي النّكـرات أعملـت كلـيس " لا "　　وقـــــد تلـــــــي " لات" و "إن" ذا

قال المرادي[١] : " أما لات فأثبت سيبويه والجمهور عملها، ونقل منعه عن الأخفش، وهي مركبة عند سيبويه من لا النافية والتاء".

التحليل والتوضيح :

المشهور عند جمهور النحاة أن الأحرف [ما – لا – لات – إن] هي المشبهات بالفعل ليس، فتعمل عمله، فترفع الاسم وتنصب الخبر، ولات في عملها كلا تعمل بشرط كون معموليها نكرتين وهذا راجع لأنها هي لا أنثت بتاء، فإذا كان الأصل يشترط في معموله التنكير فكذلك باقٍ في الفرع الذي هو لا، لأنه قال في التسهيل (تكتسع بالتاء فتختص بالحين) والكسع ضرب الرجل مؤخر الرجل بظهر القدم.　　ولا بد من عمل لات عمل ليس أن تتقيد بشرطين هما :

١. حذف أحد معموليها، والأكثر حذف اسمها.
٢. أن يكون اسمها أو خبرها من الظروف وغالبًا ظرف زمان بمعنى الحين.

هذا واعمالها عمل ليس أثبته الجمهور وسيبويه، ومنعه الأخفش وقال لات لا تعمل ،وذهب الفارسي أنها مهملة، لا اسم لها ولا خبر، وقد ذكر المرادي أن الفراء زعم أنها تخفض أسماء الزمان[٢].

قال سيبويه[٣] : "هذا باب ما أُجْرَى مَجْرَى لَيْسَ في بعض المواضع ... وأما أهلُ الحجاز فيشبَهونها بلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها، كما شبّهوا بها لاتَ في بعض المواضع، وذلك مع الحِين خاصّةً، لا تكون لاتَ إّلا مع الحين، تُضْمِرُ فيها مرفوعا وتَنْصِبُ الحين ... ولم تَمكَّنْ تمكُّنَها ولم تستعمل إلا مضمَراً فيها، لأنها ليس كليس في المخاطَبة والإخبار عن غائبٍ ...ولا تَمَكّنُ في الكلام كتمكُّن ليس، وإنّما هي مع الحين كما أن لَدُنْ إنّما يُنْصَبُ بها مع غُدْوَةً، وكما أنّ التاء لا تَجرُّ في القسم ولا في غيره إلاّ في الله، إذا قلت تاللهِ لأَفْعَلَنَّ".

وشواهد عملها على أن يحذف اسمها ويبقى خبرها قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٤].

---

(١)توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٥١١.

(٢)انظر ،شرح التسهيل المجلد النحوي ٣٢٠ والجنى الداني ٤٨٥-٤٩٠.

(٣) الكتاب ١ / ٥٩ .

(٤) سورة ص ٣٨ / ٣ .

وقول الشاعر:

نَـــدِمَ الْبُغَـــاةُ ولَاتَ سَـــاعَةَ مَنـــدمٍ   والبَغْـــيُ مَرتَـــعُ مُبْتَغِيـــه وَخِـــيمُ[١]

وذكر المرادي في الجنى الداني فائدة وهي[٢] : "قرئ " ولات حين مناص " بفتح التاء، وضمها، وكسرها. والفتح هو المشهور. والوقف عليها بالتاء عند سيبويه، والفراء، وابن كيسان، والزجاج. وبه وقف أكثر القراء. وبالهاء عند الكسائي، والمبرد. وبه قرأ الكسائي. وقرئ حين مناص بالنصب والرفع والجر، فالنصب والرفع تقدم توجيههما. وأما الجر فوجهه ما حكاه الفراء".

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التميمي، ويقال للمهلهل بن مالك الكناني في المقاصد النحوية ٢ / ١٤٦، خزانة الأدب ٤ / ١٧٥ وهمع الهوامع ١ / ٤٦٠ .

(٢) الجنى الداني ٤٨٨ .

١٩. القول بحمل عسى على لعل في عملها إذا اقترنت بضمير نصب.

قال ابن مالك :

وَجَــرِّدَنْ عَسَــى أَو ارْفَــعْ مُضْـمَرَا   بِهَــا إِذَا اســمٌ قَبْلَهَــا قَـدْ ذُكِـرَا

قال المرادي [١] : " مذهب سيبويه أن الياء وأخواتها في موضع نصب بعسى اسمًا لها وأن والفعل في موضع رفع خبرًا لها، وأن عسى حملت على لعل في العمل كما حملت لعل عليها في دخول أن خبرها ... وبقي الترجيح بين مذهبي سيبويه والمبرد، ومذهب سيبويه أرجح؛ لأن فيه إخراج عسى عما استقر لها من العمل، وهو أمر لفظي.

التحليل والتوضيح :

اختلف في كون عسى حرفٌ أم فعل ، ولكن الراجح أنها فعل جامد ، ودليل ذلك اتصاله بضمائر الرفع قال المرادي [٢]: "واعلم أن عسى لها أحوال الأول: أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مجرداً من أن. وهو قليل، ولا إشكال في أن الفعل خبرها، وهي عاملة عمل كان. الثاني: أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقروناً بأن وهذا هو الكثير. واختلف[٣]، في إعراب خبرها عندما يكون مضارعًا مقرونًا بأن".

هذا وقد اختصت عسى من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، وهذه لغة تميم، وجاز تجردها عن الضمير وهذه لغة الحجاز.

يقول ابن مالك : " وحق الضمير المتصل بعسى أن يكون ضمير رفع ". ولقد جاء على هذا النحو في القرآن الكريم في غير موضع، منها قوله تعالى[٤] : ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾.

وقوله جل وعلا[٥] : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾.

---

(١) شرح التسهيل، المجلد النحوي، ٣٣٣.

(٢) الجنى الداني ٤٦٣.

(٣) الخلاف في إعراب خبر عسى عندما يكون مضارعًا مقرونًا بأن على ثلاثة مذاهب وهي :

الأول: أن عسى عاملة عمل كان أيضاً، وأن والفعل في موضع خبرها...

الثاني: أن عسى، في ذلك، ليست عاملة عمل كان. بل المرفوع بها فاعل، وأن والفعل في موضع نصب على المفعولية، والفعل مضمن معنى: قارب ...

الثالث: أن، أن والفعل بدل اشتمال من فاعل عسى...

(٤) سورة البقرة ٢ /٢٤٦.

(٥) سورة محمد ٤٧ / ٢٢.

أما إذا اتصل بها ضمير نصب، مثل من يقول : عساك أن تقوم، وعساني أن أخرج، وعساه أن يركب.

فإنه قد نشب خلاف واضح في كتب النحو أختصره في نقاط[١] :

المذهب الأول : أن عسى تنصب المضمر ولا ترفعه، ويكون اسمًا لها، وأن و الفعل في موضع رفع خبر لها، على أن تعمل عمل لعل؛ لحملها معنى الرجاء والإشفاق، وهذا هو مذهب سيبويه.

المذهب الثاني : أن الياء وأخواتها _ ضمائر النصب _ في موضع نصب خبرًا لعسى مقدم، وأن والفعل في موضع رفع اسمًا لها، بمعنى أن تبقى عسى على عملها كفعل، وهذا رأي المبرد والفارسي.

المذهب الثالث : أن عسى باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر، وضمير النصب وضع موضع الرفع لاسم عسى، وأن والفعل في موضع نصب، وهذا مذهب الأخفش وأيده الناظم.

قال سيبويه[٢] : " وأما قولهم: عساك فالكاف منصوبة. قال الراجز، وهو رؤبة :يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَساكَا.

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك نى. قال عمران بن حطان:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما   تُنازعني لَعلِّي أو عسانِي[٣]

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساى، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع".

---

(١) الجنى الداني ٤٦٧ وشرح التسهيل و المجلد النحوي ٣٣٣.

(٢) الكتاب ٢ / ٣٧٤-٣٧٥.

(٣) البيت لعمران بن حطان والشاهد فيه قوله عساني وهو في شعر الخوارج ٢١ وشرح المفصل ٣ /١٠، ١١٨، والمقاصد النحوية ٢ /٢٢٩ وشرح التصريح ١/ ٢١٣ وخزانة الادب ٢ / ٤٣٠، ٤٣٥ وبلا نسبة في الخصائص ٣ /٢٥ والمقتضب ٣ /٧٢ .

٢٠. أن تأتي إنَّ بمعنى نعم.

قال المرادي [١] : " وأنكر أبو عبيدة ورود إنَّ بمعنى نعم، والأول هو مذهب سيبويه والجمهور وهو صحيح"

التحليل والتوضيح :

قد تأتي أن بمعنى نعم فلا تقتضي اسمًا ولا خبرًا، وإنما استعملت على هذا الوجه، لأن (نعم) إيجاب واعتراف، و(إن) تحقيق وإثبات، فلتضارعهما في المعنى حملت إنَّ على نعم[٢].

ونجد ابن الصائغ قد تكلم في هذه المسألة في باب إن وأخواتها وقال[٣] : " إنّ هي أصلُ الباب؛ ومعناها – كما تقدّم توكيد الحكم، وقد تكون بمعنى (نَعَمْ) كقوله:

بَكَـرَ العَـوَاذِلُ فِـي الصَّـبُو ح يَلُمْنَنِـي وَأَلُومُهُنَّـهْ

وَيَقُلْـنَ شَـيْبٌ قَـدْ عَـلَا كَ وَقَـدْ كَبِـرْتَ فَقُلْـتَ: إِنَّـهْ[٤]

أي: نعم.

قال المرادي[٥] : "أن تكون حرف جواب، بمعنى نعم. ذكر ذلك سيبويه، والأخفش. وحمل المبرد، على ذلك، قراءة من قرأ " إن هذان لساحران ". وأنكر أبو عبيدة أن تكون إن بمعنى نعم"

ومن الشواهد القوية على ذلك ردّ ابن الزبير _رَضِي الله عَنهما_ على الأعرابي الذي قال لَهُ [٦] : " لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةً حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ، فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: إِنْ وَرَاكِبَهَا، يُرِيدُ نَعَمْ وَرَاكِبَهَا ".

---

(١) شرح التسهيل، المجلد النحوي، ٣٥٤.

(٢) انظر ، علل النحو ٤٥١ ، اللمع في العربية ٤٢ ،

(٣) اللمحة في شرح الملحة ٢ / ٥٤٢.

(٤) البيتان لعبيد الله بن قيس الرّقيّات في ديوانه ٦٦ وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٢٢ وخزانة الأدب ٤ /٤٨٥ وبلا نسبة في المفصل ١٦٣ وشرح المفصل ٣ /١٣٠ .

(٥) الجنى الداني في حروف المعاني ٣٩٨.

(٦) أَتَى فَضَالَةُ بْنُ شَرِيكٍ الْكَاهِلِي الأَسدي – أسد بني خُزَيْمَةَ – عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ لَهُ: قَدْ نَفِدَتْ نَفَقَتِي وَنَقِبَتْ رَاحِلَتِي فَاحْمِلْنِي، فَقَالَ لَهُ: أَحْضِرْ رَاحِلَتَكَ، فَأَحْضَرَهَا، فَقَالَ لَهُ: أَقْبِلْ بِهَا أَدْبِرْ بِهَا فَفَعَلَ، فَقَالَ: ارقعها بسبتٍ واخصفها بلهبٍ، وَانْجُدْ بِهَا يَبْرُدْ خُفُّهَا وَسِرْ عَلَيْهَا البردين تصح، فَقَالَ ابْنُ فَضَالَةَ: إِنَّمَا أَتَيْتُكَ مُسْتَحْمِلا وَلَمْ آتِكَ مُسْتَوْصِفًا، لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةً حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ، فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: إِنْ وَرَاكِبَهَا، يُرِيدُ نَعَمْ وَرَاكِبَهَا. الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ٣٧٩.

٢١. **القول بإعمال الثاني الأقرب للمعمول في باب تنازع العاملين.**

قال ابن مالك :

والثانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَه   وَاخْتَار عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَه

قال المرادي معلقًا [١] : "فقال البصريون: إعمال الثاني أرجح لقربه، وقال الكوفيون: إعمال الأول أرجح لسبقه ... والصحيح مذهب البصريين؛ لأن إعمال الثاني هو الأكثر وإعمال الأول قليل، نقل ذلك سيبويه عن العرب".

التحليل والتوضيح :

قال سيبويه[٢] : " ولو تَحْمِل الكلامَ على الآخِرِ لقلتَ: ضربتُ وضربوني قومَك، وإنّما كلامُهم: ضربتُ وضربَنى قومُك. وإذا قلت ضربَنِي، لم يكنَ سبيلٌ للأوّلَ ؛ لأنّك لا تقول ضربَنى وأنت تَجعْلُ المُضْمَر جميعاً ، ولو أعملتَ الأوّلَ لقلتَ مررتُ ومرَّ بي بزيدٍ ، وإنَّما قُبح هذا أَنَّهم قد جعلوا الأقربَ أولى إذا لم يَنْقُضْ معنًى"

من المعلوم أنه متفق على أنه لا يصح أن يعمل عاملان في معمول واحد، وعلى هذا فقد رجح أهل البصرة في باب تنازع العاملين إعمال الثانئي، واختار غيرهم إعمال الأول، ولقد ذكر المرادي مصرحًا أن إعمال الثاني أرجح لوجوه[٣]:

١. أن الثاني من العاملين أقرب إلى المعمول مكان أولى به مما بَعُد عنه.

٢. أنه يلزم من إعمال الأول الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية.

٣. أن في إعماله ضربًا من التعادل؛ لأن إعمال الثاني يقابل تقديم الأول.

ويزيد الباحث على ذلك داعمًا صحة ما ذهب إليه المرادي من ترجيح إعمال الثاني.

٤. أن اتصال العامل بما عمل فيه هو الأصل، وهو أخصر مع بلوغ أقصى الحاجة من الكلام، وهو من الفصاحة بمكان إذ أن الفصاحة هي الإيجاز فتقول: ضربتُ وضربني زيد، وأعطيتُ وأعطاني زيدٌ درهمًا، بخلاف إذا أعملت الاول فإنه مؤدٍ إلى الطول.

٥. أنه جاء في السماع فإنه كثير في النظم والنثر والقرآن الكريم ومثاله قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾[٤] فلو أعمل الأول لقال الله يفتيكم فيها ، وقوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[١]، ولو أعمل الأول لقال هاؤم اقرؤوه إلى كتابيه.

(١) شرح التسهيل، المجلد النحوي، ٤١٧ ، توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٦٠٣ .

(٢) الكتاب ١ / ٧٧ .

(٣) انظر التسهيل المجلد النحوي ٤٥١.

(٤) سورة النساء ٤ / ١٧٦.

وفي الشعر كثيرٌ من ذلك أنشد سيبويه للفرزدق:

ولكــنَّ نِصــفًا لــو ســببتُ وسَــبَّني   بنــو عبـدِ شـمسٍ مـن منـافٍ وهاشـمِ[٢]

---

(١) سورة الحاقة ٦٩ / ١٩ .

(٢) الشاهد في البيت في قوله "سببت وسبني بني عبد شمس" والبيت للفرزدق في ديوانه ٢ /٣٠٠ والكتاب ١ / ٧٧ و شرح أبياته لابن السيرافي ١/ ١٩١ و المقتضب٧٤/٤ ، الجمل ١٢٧ و الإيضاح ٦٨ و الإنصاف ١/ ٥٨ و شرح المفصل ٧٨/١ .

٢٢. القول بجواز إعمال المهمل بضمير الاسم المتنازع فيه.

قال ابن مالك :

وأَعمِـلِ المُهمـلَ فِـي ضَـمِيرِ مـا تَنَازَعَـاهُ والتَـزِمْ مَـا التُزِمَـا

كَيُحسِـنَانِ وَيُسِـيء ابنَاكَـا وقَـدْ بَغَـى واعتَـدَيَا عَبـدَاكَا

قال المرادي[١] : "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب؛ لسماعه حكى سيبويه ضربوني وضربتُ قومَك".

وقال المرادي[٢] : " مذهب سيبويه والبصريين أن الأول إذا أُلغي من الاسم المتنازع فيه فيه فيه وكان رافعًا، صحت المسألة واستكن الضمير في الإفراد، وبرز في التثنية والجمع وهو اضمار قبل الذكر".

التحليل والتوضيح :

لما بين أن العمل في المتنازع فيه لا يكون إلا لواحد من العاملين، أخذ في بيان حكم المهمل إذا أعمل الآخر.

المهمل / هو الذي لم يعمل في الاسم الآخر المتنازع فيه بل يعمل في ضمير الاسم الذي تنازعه العاملان.

أتى ابن مالك بمثالين الأول (ليحسنان ويسيء ابناكا) ، بحيث أهمل الأول وعمل في ضميره، والثاني (وقد بغى واعتديا عبداكا) والمعمل فيه الأول وبقي الثاني مهملًا فعمل في ضميره.

ومنع الكوفيون المثال الأول لأن مذهبهم منع الإضمار قبل الذكر في هذا الباب وذلك لأن مذهبهم أن الأول إذا طلب مرفوعًا لم يجز إعمال الثاني.

وقد أجاز الكسائي إعمال الثاني بشرط حذف فاعل الأول، وأجاز الفراء إعمال الثاني بشرط تأخر فاعل الأول.

فتقول على مذهب الكسائي يحسن ويسيء ابناك ، وضربني وضربت الزيدين، وتقول على مذهب الفراء يحسن ويسيء ابناك هما، وضربني وضربت الزيدين هما، وهذا قبيح بحسب ما قال سيبويه[٣] : "فإن قلت: ضربَنى وضربتُ قومَك فجائز وهو قبيحٌ، أَنْ تَجعل اللفظ كالواحد كالواحد كما تقول: هو أَحسنُ الفِتيانِ وأجملُه وأَكرمُ بَنِيه وأَنبَلُه.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢ /٦٣٨.

(٢) شرح التسهيل المجلد النحوي ٤٥٤.

(٣) الكتاب ٧٩/١ – ٨٠.

ولا بد من هذا، لأنّه لا يَخلو الفعلُ من مضمَرٍ أو مظهَرٍ مرفوعٍ من الأسماء، كأنّك قلت إذا مثّلتَه: ضربَنى مَن ثَمَّ وضربتُ قومَك. وتركُ ذلك أجود وأحسن، للتبيان الذي يجيء بعده ".

وعلى هذا فقد خالف المرادي مذهب الكوفيين وأخذ بما قال شيخ النحاة سيبويه، ودليل ذلك من قول العرب من الشعر:

جَفَـوْني، ولـم أَجـفُ الأَخِـلاَّءَ، إنَّنــي لِغَيْـرِ جَميـلٍ مِـنْ خَلِيلَــي مُهْمِـلُ[1]

(١) الشاهد فيه قوله "جَفَوْني، ولم أَجفُ الأَخِلاَّءَ" ، والبيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٧٧، ٥/ ٢٨٢وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٠، وتخليص الشواهد ٥١٥، وتذكرة النحاة ٣٥٩ ، والدرر ١/ ٢١٩، ٥/ ٣١٨ ، وشرح التصريح ٢/ ٨٧٤ ، ومغني اللبيب ٢/ ٤٨٩ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٤، وهمع الهوامع ١/ ٦٦، ٢/ ١٠٩.

٢٣. كون عدا لفظاً مشتركاً ، يأتي حرفاً وفعلاً .

قال ابن مالك :

وَاْجْــرُرْ بِسَابِقَــيْ يَكُــونُ إِنْ تُــرِد	**وَبَعْـدَ " مَـا " انْصِـبْ وَانْجِـرَارٌ قَـدْ يَـرِدْ**
وَحَيــثُ جَــرًّا فَهُمَــا حَرْفَــانِ	**كَمَــا هُمَــا إِنْ نَصَبَــا فِعْــلَانِ**

قال المرادي[١] : "وأما "عدا وخلا" فقد ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أنهما ينصبان المستثنى ويجرانه... فإن قلت : هل الأرجح نصب المستثنى بهما أم جره ؟ قلت : لا إشكال في أن النصب بـ (عدا) أرجح لأن فعليتها أشهر ، ولذلك التزم سيبويه فعليتها ولم يحفظ حرفيتها ".

التحليل والتوضيح :

لما أكد المرادي أن عدا وخلا تنصب وتجر ، ومثال ذلك :" قامَ القومُ عدا زيدًا أو عدا زيدٍ وخلا عمرًا أو خلا عمرٍو وأن خلا وعدا إذا كان ما بعدهما مجرورًا فذلك لأنهما حرفا جرٍ ، والفعل لا يعمل الجر ، ولا يقع بعده مجرورٌ ، وإنما يعمل الجر الحرف أو الاسم وهما ليس باسمين بل حرفين ، وأما إذا نصبا ما بعدهما فهما فعلان ، والذي تثبت به فعلية اللفظين وقوع ما المصدرية قبلهما كما قال ابن خروف ولذلك أنكر الجمهور والمرادي الجر مع ما ، وعلى هذا فلا بد إذا نصبا أن يكونا غير حرفين .

أما قول المرادي أن سيبويه التزم فعليتهما ولم يحفظ الحرفين فنجد سيبويه يقول[٢]:" وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : " ما أتاني خلا عبدِ الله" فيجعل خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب .. "

ونجد المرادي قد ذكر[٣] أن (خلا و عدا) لفظ مشترك ، يكون حرفًا من حروف الجر، وفعلاً متعديًا ، وهي في الحالين ، من أدوات الاستثناء .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢ /٦٨٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٤٩- ٣٥٠.

(٣) الجنى الداني ٤٣٦- ٤٣٧ ، ٤٦١.

الفصل الثاني:

اعتراضات المرادي لسيبويه

تمهيد :

ولا شك في أن الاعتراضات النحوية قد لقيت اهتماما كبيراً من النحويين قديمًا وحديثًا ، فسيبويه وهو إمام النحويين اعترض أستاذه الخليل في بعض المسائل [١]، واعترضه الكسائي في المسألة الزنبورية ، والمبرد في مسائل عديدة حتى ألف ابن ولاد كتابه (الانتصار) ردا على المبرد وانتصاراً لسيبويه [٢].

كما اعترض نحويون آخرون سيبويه حتى أصبحت اعتراضاتهم له في شرح الكتاب للسيرافي موضوع رسالة جامعية [٣]. واعترض ابن عيينة الكسائيَّ حين سأل عن (أولق) ينصرف أو لاينصرف[٤].

واعترض المازني (٢٤٧هـ) الفراءَ في مسألة حذف لام الأمر[٥] ، والأخفشَ في مسألة صرف (أحوى) في التصغير [٦]. واعترض ابن السراج (ت ٣١٦هـ) الفراء في بعض المسائل [٧]، واعترض ابن ولاد (ت ٣٣٢هـ) ابنَ النحاس (ت ٣٣٧هـ) في بناء بناء (افْعَلَوت) من رميت [٨].

واعترض ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) الزجاجيَّ في أمور عديدة فألف كتابه الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل [٩]. واعترض ابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ) أبا علي الفارسي في الإيضاح فألف كتابه الإفصاح لبعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح [١٠].

---

(١) انظر : الكتاب ٤٣٧/١ .

(٢) انظر : البلغة ٦٢، ١٦٤ ، وإشارة التعيين ٤٤ ، ٢٤٤ .

(٣) عنوان هذه الرسالة (اعتراضات النحويين لسيبويه في شرح الكتاب للسيرافي جمعا ودراسة وتقويما)=
= قدمها الدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي لنيل درجة الماجستير إلى .كلية اللغة العربية بجامعة الإمام بالرياض . عام ١٤١٥هـ.

(٤) انظر : مجالس العلماء ١٩٤ .

(٥) انظر : الخصائص ٣٠٣/٣ .

(٦) انظر : مجالس العلماء ٧١.٧٠ .

(٧) انظر : الأصول في النحو ١٨٧/٢ .

(٨) طبقات النحويين واللغويين ٢١٩ ، وإنباه الرواة ١٣٥/١ .

(٩) انظر : مقدمة الحلل في إصلاح الخلل ٥٧ .

(١٠) انظر : كشف الظنون ٢١٣/١ ، وهدية العارفين ٣٩٨/٥ وابن الطراوة النحوي ٢١٢-٢٢٧ .

واعترض ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) ابنَ بابشاذ (٤٦٩هـ) في شرح الجمل [1]، [1]، واعترض السهيلي (ت٥٨١هـ) النحويين الآخرين حتى أصبحت هذه الاعتراضات موضوع رسالة [2] نال بها صاحبها شهادة الماجستير.

واعترض ابن مضاء (ت ٦٠٥هـ) عامة النحويين فألف كتابه (الرد على النحاة) [3]، واعترض ابن خروف (ت ٦١٠هـ) ابن ملكون (ت ٥٨١هـ) والسهيليَ (ت ٥٨١هـ) وابنَ مضاء (ت ٦٠٥هـ) [4]. واعترض عمر الرندي (ت٦١٠هـ) ابن خروف انتصاراً لشيخه السهيلي [5]. واعترض ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) النحويين في كتابه شرح المفصل حتى أصبحت اعتراضاته لهم موضوع رسالة علمية [6]. واعترض ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ) ابن عصفور في كتابه المقرب [7].

وعلى دربهم سار العالم الفذ المرادي حيث اعترض كثيرين من النحويين في كتبه، إلا أنني أتتبع في دراستي هذه اعتراضاته لسيبويه، فأعرض المسألة معنونة ، ووفق ترتيب الألفية مع التحليل والتوضيح وأبدأ مستعينا بالله هذا الفصل .

---

(١) انظر : البلغة ١٢١ ، وإشارة التعيين ١٥٩ .

(٢) عنوان هذه الرسالة (اعتراضات السهيلي على النحاة جمعا ودراسة) أعدها عبد الله بن زيد آل داود . رحمه الله . كلية اللغة العربية ، بجامعة الإمام بالرياض ،. عام ١٤١٤هـ .١٤١٥هـ .

(٣) انظر : بغية الوعاة ٢٢٣/١ .

(٤) انظر : البلغة ١٥٧ .

(٥) السابق ١٦٢ .

(٦) عنوان هذه الرسالة (اعتراضات ابن يعيش النحوية والتصريفية في شرح المفصل جمعا ودراسة وتقويما) قدمها الدكتور سعود بن عبد العزيز الخنين لنيل درجة الماجستير إلى .كلية اللغة العربية ، بجامعة الإمام بالرياض . عام ١٤١٦هـ.

(٧) انظر : البلغة ١٦٠ .

١ـ اعتماده أن الإعراب في الاصطلاح لفظي.

يقول المرادي[١]: " الإعراب[٢] في اللغة مصدر أعرب أي أبان أو أجال أو حسّن ... وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان :

أحدهما : أنه لفظي ، وهو اختيار المصنف ونسبه للمحققين، وحدّه في التسهيل بقوله : الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من الحركة أو حرف أو سكون أو حذف.

والثاني : أنه معنوي، والحركات إنما هي دلائل عليه وهو قول سيبويه ... والمذهب الأول أقرب للصواب".

التحليل والتوضيح :

اختلف النحاة في كون الإعراب من حيث الاصطلاح لفظيًا ومعنويًا إلى قسمين:

الأول رأى أنه لفظي وحده ابن مالك في التسهيل حيث قال:" الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"[٣]. ووافق هذا الرأي كل من ابن خروف والشلوبين، وعلى هذا فإذا قلت: "ضربَ زيدٌ غلامَ عمرو" فالضم في زيد جيء به بيانًا لما اقتضاه فيه العامل الذي هو ضَرَبَ من الفاعلية ، والفتح جيء به لبيان ما اقتضاه فيه (ضرب) من المفعولية، وهكذا حتى في الحروف أو السكون أو الحذف.

الثاني رأى النحاة أنه معنوي وهو ما فهم من ظاهر كلام سيبويه، والحركات إنما هي دلائل عليه، وغير سيبويه ممن اختاروا هذا الأعلم الشنتمري وحدوه بقولهم:" الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا"[٤].

ولا بد لنا هنا من بسط كلام سيبويه حيث وضع عنوانًا في كتابه:" هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والنصب والفتح والضم والكسر والوقف"[١].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١/٢٩٦.

(٢)مصدر أعرب يأتي لمعان مشتركة منها : الإبانة يقال أعرب الرجل عن حاجته ، أبان عنها ، ومنه حديث والثيب تعرب عن نفسها ، والإجالة عربت الدابة جالت في مرعاها، وأعربها صاحبها أجالها ، والتحسين أعربت الشيء حسنته، والتغيير عربت المعدة وأعربها الله غيرها ، وإزالة الفساد أعربت الشيء أزلت عربه ، أي فساده.

(٣) شرح التسهيل للمرادي المجلد النحوي ٨٢ .

(٤) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/٢٩٦.

ويعلق المرادي على هذا بقوله:" والمذهب الأول أقرب إلى الصواب " مخالفًا بذلك إمام النحاة سيبويه، وأردف ذلك معلقًا في التسهيل:" ويدل على صحة الأول أن الإعراب قد يكون لازمًا للزوم مدلوله كرفع (لا نولك أن تفعل كذا) و (لعمرُك) وكنصب (سبحانَ الله) (ورويدَك) ... وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعله تغييرًا"[٢].

ومن خلال الطرح السابق يتضح جليًا أن ابن أم قاسم صاحب فكر عميق لا يكتفي بإظهار رأيه فحسب ؛ وإنما يهتم بالشرح والتوضيح معللًا صحة رأيه.

---

(١) الكتاب ١/١٣.

(٢) انظر، شرح التسهيل للمرادي ٨٢.

٢ _ الاتصال فيما وقع ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ.

قال ابن مالك :

وصِل أو افصل هاءَ سلنيهِ وما أشبهه، في كنتُه الخلفُ أنتمي

قال المرادي[١] : " غيري اختار الانفصال، وهم الأكثرون ومنهم سيبويه ووجهه أن الضمير في البابين خبر في الأصل، وحق الخبر الانفصال، وكلاهما مسموع وما اختاره هو اختيار الرماني وابن طراوة".

التحليل والتوضيح :

عند المرادي اتصال هاء كنته وحسبته ونحو ذلك أرجح ، وهو اختيار الرماني وابن طراوة ، ومذهب سيبويه أن الانفصال هو المختار؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، كهاء خلته ، وعند الرجوع إلى أصل المسألة ، نجد أن الاتصال ثابت في النظم والنثر، والانفصال لم يثبت في غير الاستثناء مثل : (أتوني ليس إياك).

ومن أمثلة الاتصال في كلام العرب _ أي ما ورد سماعًا_ حديث الرسول ﷺ لعائشة رضي الله عنها: "إياك أن تكونيها يا حميراء"[٢].

وقوله ﷺ لعمر رضي الله عنه في ابن صياد[٣] : "إن يكفه فلا تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله" . وفي الحديث أيضاً" كن أبا خيثمة فكانه" [٤].

ومن الشعر قول أبي الأسود الدؤلي[٥] :

فإلاَّ يكنْها أو تكنْهُ فإنَّهُ أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلبانِها

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١/٣٧٢.

(٢)أخرجه البخاري في الجنائز ٨٠، والجهاد ١٧٨، وأبو داود في الملاحم ١٦. وأحمد ٢/ ١٤٨، ومسلم في باب الفتن ٩٥، والترمذي في باب الفتن ٦٣.

(٣)هذا جزء من حديث؛ قاله الرسول لعمر حين أراد أن يقتل ابن صياد لما أخبر أنه الدجال، وتمامه: "وإلا يكنه فلا خير لك في قتله". الشاهد: في "يكنه". فقد وصل الضمير وهو الهاء، وهو خبر يكن، وعائد على الدجال. واسم يكن يعود على ابن صياد. رواه البخاري في كتاب الجنائز، انظر "فتح المبدي ٢ / ٣٤، ٣٥".

(٤) الحديث في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان كتاب الزكاة باب صدقة التطوع ٣٣٩٥ والترغيب والترهيب ٣ / كتاب الأدب والترغيب في الحياء ٤٤٣٤ ورياض الصالحين باب التوبة ٢٣ .

(٥) البيت لأبي الأسود الدؤلي في الكتاب ٤٦/١ ، والرد على النحاة ١ / ٩٢ ، وأدب الكاتب ١ / ٤٠٧ ، الحماسة البصرية ٢/ ٧٤ ، خزانة الأدب ٥/ ٣٢٧، ٣٣١ ، جمهرة خطب العرب ٣/ ٢٥٦.

٣_ المحذوفة في (فَلَيْنِي) هي نون الوقاية.

قال ابن مالك :

وَمِـــنْ مُضَـــارِعٍ لِكَـــانَ مُنْجَـــزِمْ　　　تُحْـذَفُ نُـونٌ وَهْـوَ حَـذْفُ مـا التُـزِمْ

قــال المــرادي[١] : " والمحذوفــة عنــد ســيبويه هــي نــون الإنــاث ، والباقيــة نــون الوقايــة واختــاره المصــنف ... وذهــب المبــرد _ ومــن وافقــه_ إلــى أن المحــذوف هــي نــون الوقاية لأن الأولى ضمير فلا تحذف وهذا هو الأظهر" .

التحليل والتوضيح :

قال سيبويه [٢]:" إذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، ذلك قولك: لتفعلنَّ ذاك ولتذهبنَّ، لأنَّه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالا. وتقول: هل تفعلنَّ ذاك، تحذف نون الرفع لأنَّك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف، وهم في ذا الموضع أشد استثقالاً للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا. بلغنا أن بعض القراء قرأ أتحاجوني وكان يقرأ فبم تبشِّرون، وهي قراءة أهل المدينة؛ وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف".

كثر عند العرب حذف إحدى النونين للاستثقال في مثل قوله تعالى: ﴿أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾[٣]، وقوله عز شأنه: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[٤]، وقد صرح سيبويه أن نون الوقاية هي الباقية من قول عمرو بن معدي كرب وأصل الكلمة فلينني حيث حذف الأولى ، وهو ما ارتضاه ابن مالك في التسهيل إذ قال: " وهي الباقية في فليني لا الأولى وفقًا لسيبويه ووجه ذلك في شرح التسهيل[٥] بأنهم حافظوا على بقائها مطلقًا لما كان للفعل بها صونٌ ووقايةٌ ".

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١٥٤ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٢٠.

(٣) سورة الأنعام ٦ / ٨٠ .

(٤) سورة الحجر ١٥ / ٥٤ .

(٥) شرح التسهيل ١ / ١٥٤.

قال الشاعر [1] :

تـــــرَاهُ كالثّغـــــام يُعَـــــلّ مسْـــــكاً   يســـــوءُ الفالِيـــــاتِ إذَا فَلَيْنِـــــي

وعلـق المـرادي علـى قولـه فـي التسـهيل أن الأظهـر حـذفها وبقـاء الضـمير ؛ لأن الفاعـل لا يجـوز حذفـه عنـد البصـريين ، ودعـم رأيـه أنـه لا خـلاف فـي البسـيط علـى أن النـون المحذوفـة فـي هـذا الموضـع هـي نـون الوقايـة ، ومـا أراه كباحـث أن هـذه المسـألة اختلـف النحـاة فيهـا، وتشـعبت تـأويلاتهم ؛ وسـواء كانـت المحذوفـة هـي نـون الوقايـة أو نـون النسـوة ، فـإن علـة الحـذف هـو الاسـتثقال فـي النطـق ، ويلـتمس لسـيبويه العـذر لأنـه قاسـه على نون " تَأْمُرُونِّي " في سورة الزمر واختاره ابن مالك.

(١) البيت لعمرو بن معدي كرب وهو شاعر فارسي من فرسان الجاهلية أدرك الإسلام وأسلم ، والشاهد فيه أنـه حـذف إحدى النـونين فـي لفظـة (فَلَيْنِـي) انظـر: الشـعر والشـعراء ٣٧٢/١ ، ومعجـم الشـعراء ٢٠٨ ، و سـيبويه ٥٢٠/٣ ،و شرح أبيات سيبويه ٣٠٤/٢، خزانة الأدب ٣٧١/٥، وإعراب الحديث النبوي للعكبرى ٢٣٤.

٤– حذف نون مضارع الفعل (كان) المجزومة.

قال ابن مالك :

وَمِــنْ مُضَــارِعٍ لِكَــانَ مُنْجَــزِمْ تُحْـذَفُ نُـونٌ وَهْـوَ حَـذْفُ مـا التُـزِمْ

يقول المرادي [(١)] : " مضارع كان يكون، فإذا دخل عليه الجازم سكنت نونه، ثم حذفت الواو ، لالتقاء الساكنين نحو لم يكن، ثم بعد ذلك يجوز حذف نونه تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال مطلقًا عند يونس وبشرط أن يكون بعدها متحرك عند سيبويه".

التحليل والتوضيح :

عند جزم الفعل المضارع من كان نقول : " لم يكن" ، والأصل يكون، حذفت الضمة التي على النون، فالتقى الساكنان : الواو والنون [يَكُوْنْ] فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصار [يَكُنْ] وعلى القياس لا يجوز بعد هذا، حذف شيء من الفعل، ولكن الشائع عند جمهور النحاة أن هذه النون تحذف تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال، ومثاله في القرآن الكريم: ﴿ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰؤُلَاءِ ﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴾[(٤)]،ونجد أن المرادي هنا أبطن اعتراضه اعتراضه على سيبويه ولم يصرح به، بدليل أنه قدم رأي يونس وهو كثرة الاستعمال مطلقًا، دون شروط، ثم أتبعه برأي سيبويه الذي اشترط بعد النون متحرك، واستدل المرادي على صحة كلام يونس بقول الشاعر:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ[(٥)]

والشاهد في البيت هو أن نون الفعل المضارع المجزوم حذفت مع أنها اتبعت بساكن، وهذا ما منعه سيبويه، والأصل عند سيبويه أن تكون [فإن لم تَكُنِ المرآة]

ولقد صرح باعتراضه على سيبويه في شرح التسهيل بقوله[(١)] : " وكلام المصنف مقيد بهذا قال المصنف : فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سيبويه، وجاز عند يونس، وبقوله – أي

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١/٥٠٤.

(٢) سورة هود ١١ / ١٠٩.

(٣) سورة النحل ١٦ / ١٢٠.

(٤) سورة مريم ١٩ / ٦٧.

(٥)البيت للخنجر بن صخر الأسدي في خزانة الأدب ٩/ ٣٠٤والدرر ٢/ ٩٦ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٢وشرح التصريح ١/ ٩٦ولسان العرب ١٣/ ٣٦٤ "كون" والمقاصد النحوية ٢/ ٦٣ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٢٦٨.

قول المصنف_ أقول؛ لأن هذه النون إنما تحذف للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك فالحذف حينئذ أولى".

ويرى الباحث أن سيبويه محقًا في شرطه، وذلك لأن النون أتت مثبة في القرآن الكريم حين وقع بعدها ساكن، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾[٢] ، وقال بعض العلماء أن حذف نون يكن في البيت ضرورة ، وقال آخرون لا بأسَ بحذفها إن التقت بساكن بعدَها[٣].

(١) شرح التسهيل، المجلد النحوي ٣١٠.

(٢) سورة النساء ٤ / ٣٨ .

(٣) انظر جامع الدروس العربية ٢ / ٢٨٤.

٥- **القول في حذف أن الواقعة في خبر عسى وأوشك.**

قال ابن مالك :

كونُـــهُ بِــدُونِ أنْ بَعْــدَ عَسَـــى نَــزْرٌ وَكـــادَ الأَمْــرُ فيـــهِ عُكِسَـــا

يقول المرادي[(١)] : "يعني أن الأكثر في المضارع الواقع خبر عسى اقترانه "بأن" وكونه بدون "أن" قليل".

التحليل والتوضيح :

عسى من الأفعال الناسخة التي تدل على الرجاء، وهي تدخل على الجملة الاسمية فترفع الاسم وتنصب الخبر، ولكن خبرها في هذا الباب لا يكون إلا جملة فعلية، وفعلها مضارع مقترن بأن على الأكثر، كما قال تعالى: ﴿ فَأُولَٰئِكَ عَسَى اللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾[(٢)].

وذهب جمهور البصريين إلى أن حذف أن بعد عسى ضرورة، وظاهر كلام سيبويه انه على غير ذلك، ولا يختص بالشعر، حيث يقول سيبويه[(٣)] : "واعلم أنَّهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا: عسيا وعسوا ... واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله[(٤)]: " عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً " . فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان".

وهنا عسى يفعل تشبيهاً بكاد يفعل، في فعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: "عسى الغوير أبؤسًا" ، (الغوير) اسم عسى (أبؤساً) مفعوله، وهو مثل اسم كان وخبرها.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٥١٧.

(٢) سورة النساء ٤ / ٩٩ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٥٨.

(٤) هذا مثل استشهد به سيبويه ١/ ٥١ ، ١٥٩، ٣/١٥٨ ، وفي مجمع الأمثال ٢/ ١٧ "الغوير: تصغير غار، والأبؤس جمع بؤس وهو الشدة". وأصل هذا المثل فيما يقال من قول الزباء، حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه: عسى الغوير أبؤسًا، أي: لعل الشر يأتيكم من قبل الغار.

والشاهد على حذف أن في الشعر قول الشاعر:

عسَى الكَرْبُ الذِي أمسيتُ فيهِ   يكونُ وراءهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[(١)]

حيث حذف الشاعر أن قبل الفعل المضارع يكون الواقعة خبرًا لـ (عسى) ، وذهب الجمهور أن هذا الحذف ضرورة، كذلك المرادي صدر رأي الجمهور على رأي سيبويه.

---

(١)البيت لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب ٩/ ٣٢٨ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢والدرر ٢/ ١٤٥وشرح التصريح ١/ ٢٠٦وشرح شواهد الإيضاح ٩٧ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٣ ، والكتاب ٣/ ١٥٩واللمع ٢٢٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٤وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٢٨ وتخليص الشواهد ٣٢٦، وخزانة الأدب ٩/ ٣١٦والجنى الداني ٤٦٢، وشرح عمدة الحافظ ٨١٦، والمقرب ١/ ٩٨وشرح المفصل ٧/ ١٧٧، ١٢١؛ ومغني اللبيب ١٥٢ ، والمقتضب ٣/ ٧٠ ، وهمع اللهوامع ١/ ١٣٠.

٦- القول في حذف (أن) الواقعة في خبر كاد وكرب.

قال ابن مالك :

وَمِثْـــلُ كَـــادَ فِـــي الأَصَـــحِّ كَرَبَـــا   وَتَـرْكُ أَنْ مَـعْ ذِي الشُّـرُوعِ وَجَبَـا

يقول المرادي[١] : " يعني: أن إثبات (أن) بعدها قليل ... ولم يذكر سيبويه في خبر (كرب) إلا التجرد، وإليه أشار بقوله: (في الأصح) والمشهور في كرب فتح الراء وقد حكي كسرها".

التحليل والتوضيح :

كاد من الأفعال التي تدل على المقاربة، أي مقاربة الفعل والدنو من وقوعه حقيقة، وهي تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ اسمًا لها، ويكون الخبر خبرًا لها في موضع نصب، لكن الخبر في هذه الأفعال لا يكون إلا جملة فعلية، فعلها مضارع وندر مجيئه اسمًا.

والتي مثل كاد من جهة المعنى والاستعمال كرب، فهي من جهة الاستعمال مقاربة الوقوع، لا في رجاء ولا في شروع ؛ نقول : (كرب أن يمتلئ) و (كربت الشمس) أي وقت الغروب.

ومن جهة اللفظ فإنها مثل شبيهتها (كاد).

يقول سيبويه[٢] : " وأما كاد فإنَّهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل، ومعناهما واحد. يقولون: كرب يفعل، وكاد يفعل".

وعندما قسم المرادي هذه الأفعال من جهة اقتران، خبرها بأن أو تجرده منها قسم الأفعال إلى أربعة أقسام[٣] :

١. قسم يلزم التجرد وهو: هلهل وما قبلها.
٢. قسم يلزم الاقتران وهو : أولى وما بعدها حربي واخلولق.
٣. قسم يجوز فيه الوجهان والتجرد أعرف : وهو كاد وكرب.
٤. وقسم يجوز فيه الوجهان والاقتران أعرف : وهو عسى وأوشك.

وبناءً على ما تقدم فإن معارضة المرادي جلية في هذه المسألة بدليل قول المرادي : "أن إثبات أن بعدها قليل (لفظة قليل) أي موجود وسمع، وساق على هذه القلة كلامًا مسموعًا عن العرب قول القائل[١] :

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٥١٩.

(٢) الكتاب ٣ / ١٥٩ .

(٣) شرح التسهيل المجلد النحوي ٣٢٨ – ٣٢٩.

سَـقَاهَا ذَوُوْ الأحْـلاَمِ سَـجْلاً عَلَـى الظَّمَـاء   وَقَـــدْ كَرَبَـــتْ أعْنَاقُهَـــا أنْ تُقَطَّعَـــا

أي أن السماع موجود بالوجه الآخر، والذي لم يورده سيبويه بمعنى أن سيبويه لما لم يسمع فيها دخول أن أقتصر على وجه واحد ولو أنه سمعه لجاء به وأثبته رغم ندرة وجوده، ثم إن المرادي في تقسيم خبر هذه الأفعال السابق ذكره نص على جواز الوجهين، وغلب بقوله التجرد أعرف وقال متأدبًا ولم يذكر سيبويه اقتران خبر كرب بأن.

ويرى الباحث أنه طالما سمع عن العرب اثبات أن مع الخبر حتى لو قل وندر، فإنه جائز؛ لأن حكمها في هذا بحكم كاد، وقد ورد في الأثر عن عمر بن الخطاب أنه قال(٢) : "يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ ".

---

(١)البيت لأبي زيد الأسلمي في الدرر ٢/ ١٤٣ وشرح التصريح ١/ ٢٠٧وشرح عمدة الحافظ ص٨١٥والمقاصد النحوية ٢/ ١٩٣وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣١٦وشرح ابن عقيل ص١٩٦ والمقرب ١/ ٩٩ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠؛ وتخليص الشواهد ص٣٣٠.

(٢) الحديث : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ جَاءَ عُمَرُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ وَيَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا صَلَّيْتُ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغِيبَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَأَنَا وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُ بَعْدُ فَنَزَلَ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَمَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ بَعْدَمَا صَلَّى الْعَصْرَ وقد ورد في مصنف ابن أبي شيبة ١ / ٤١٣ ، وأخرجه البخاري في صحيحه باب قضاء الصلاة ١٢٣/١ وفي باب غزوة الخندق ١١١/٥ ، وفي صحيح مسلم ٤٣٨/١ ، وصحيح أبي عوانة ٩٨/٢ ، وصحيح ابن حبان ١٤٦/٧.

٧-القول ببقاء عمل إنَّ بعد التخفيف أو إهمالها.

قال ابن مالك :

وَخُفِّفَتْ إنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ الـلَّامُ إذَا مَا تُهْمَلُ

يقول المرادي شارحًا[١] : " إهمالها إذا خففت هو القياس؛ لزوال اختصاصها، وإعمالها ثابت بنقل سيبويه ".

التحليل والتوضيح :

قال سيبويه : " اعلم أنهم يقولون: إن زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكنْ حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة ما التي تنفى بها... حدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: " إن عمرًا لَمنطلقٌ" ... وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغيَّر عملُه كما لم يغيَّر عملُ لم يكُ ولم أُبَل حين حُذف. وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ما

ومثل ذلك تعالى: " وإنْ كلٌّ لَما جميعٌ لدينا مُحضَرون " إنما هي: لجميعٌ، وما لغوٌ.

عندما تخفف إن لا تبقى على حكمها قبل التخفيف بل يصبح لها أحكام تختص بها، فإذا خففت صار لإعمالها عند العرب وجهان :أحدهما : إبقاؤها على ما كانت عليه من الإعمال ، وهو قليل في كلام العرب، ولذلك قال الناظم : " قل العمل " ولكنه مع ذلك قياس ، فتقول : "إنْ زيدًا لقائمٌ " ومنه في القرآن الكريم[٢] : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ وهي قراءة الحرميّن وأبي بكر[٣]. ووجه بقاءِ الإعمال أنها عملت بشبه الفعل ، والفعل يعمل محذوفًا كما يعمل تامًا، والحذف وجه عارض ، والأصل هو الإثبات، والمحذوف يقدر وكأنه لم يحذف.

والثاني إهمالها ، وهو الأكثر في الكلام، ودل على كثرته قوله :" قل العمل " لأنه إذا قل إعمالها لزم كثرة إهمالها ، وتقول على نحو هذا : " إنْ زيدٌ لقائمٌ " ، ومنه قول الله عز وجل[٤] ": ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ ، ووجه إهمالها إنها إنما عملت مع اعتبار الشبه اللفظي، فإذا فقد الشبه اقتضى القياس فقد الحكم المبني عليه، وهو الإعمال.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٥٣٦.

(٢) سورة هود ١١/ ١١١.

(٣) في السبعة لابن مجاهد ٣٣٩ " قرأ ابن كثير ونافع : (وإنْ) مخففة ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (وإنْ كلا) خفيفة (لمّا) مشددة ، فالاتفاق بين الحرميين وأبي بكر في تخفيف إن.

(٤) سورة يس ٣٦ / ٣٢ .

وفي شرح الأشموني[(١)] : " وَخُفِّفَتْ إنَّ" المكسورة "فَقَلَّ الْعَمَلُ" وكثر الإهمال؛ لزوال اختصاصها حينئذٍ، وجاز إعمالها استصحابًا للأصل، "وَتَلْزَم الَّلامُ إذا مَا تُهْمَلُ" لتفرق بينها وبين "إن" النافية، ولهذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الإعمال لعدم اللبس".

(١) شرح الأشموني ١ / ٣١٦.

٨- **القول بأن حاشا تكون حرفًا فتجر، وتكون فعلًا فتنصب.**

قال ابن مالك :

وكخـــلا حاشـــا ولا تصـــحب مـــا وقيـــل حـــاش وحشـــا فاحفظهمـــا

يقول المرادي [١] : " الفراء ذهب إلى أن "حاشا" فعل، ولا فاعل له، والنصب بعده إنما هو بالحمل على "إلا" ولم ينقل عنه ذلك في "عدا" و"خلا"، قيل: ويمكن القول فيهما بذلك.

الثاني: أن الجر "بحاشا" هو الأكثر بخلاف "عدا" و"خلا"؛ ولذلك التزم سيبويه حرفيتها ولم يجز النصب بها؛ لأنه لم يحفظه. وقد ثبت بنقل أبي زيد والفراء والأخفش والشيباني وابن خروف، وأجازه "الجرمي".

التحليل والتوضيح :

ذكر ابن مالك أن حاشا مثل خلا، بمعنى أن لها وجهان أيضًا : الجرُّ على أنها حرفٌ ،والنصب على أنها فعل ، ولم يتعرض سيبويه لفعلية حاشا ؛ بل اقتصر على حرفيتها والجر، ولا يجز النصب ؛ لأنه لم يحفظ ذلك عن العرب ، ولكن قد ثبت النصب بالنقل الصحيح ، قال الأخفش : "وأما حاشا فقد سمعنا من ينصب بها " ، وقال الشيخ أثير الدين في شرحه :"لما كان الجر بعدها قليلًا لم يعرفه سيبويه .

قال سيبويه : " وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغيرٌ، وسوى. وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات".

وقال سيبويه في موضع آخر : " ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشا زيدا، لم يكن كلاما".

ولقد ذكر المرادي أنها من أدوات الاستثناء. نحو: قام القوم حاشا زيد. وفيها مذاهب: أحدهما: مذهب سيبويه، وأكثر البصريين، أنها حرف خافض، دال على الاستثناء كإلا. ولا يجيز سيبويه النصب بها، لأنه لم يبلغه.

والثاني: أنها تكون حرفاً، فتجر، كما ذكر سيبويه. وتكون فعلاً، فتنصب. بمنزلة خلا وعدا. وهذا مذهب الجرمي، والمازني، والمبر، والزجاج. وهو الصحيح، لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان.

والباحث يرى أن المرادي محق في معارضة سيبويه ، لأن قلة سماع نصبها كونها فعل لا يعني إلغاء عملها، حتى وإن قال بالحرفية فقط سيبويه .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٦٨٨.

الفصل الثالث:

المذهب النحوي للمرادي

آراؤه النحوية: سأذكر طائفة من آراء المرادى في كتبه :

لقد عاش المرادي في عصر المماليك، فكانت مصر والشام في تلك الآونة مستقلتين تخفق عليهما راية واحدة حملها المماليك، وشهد هذا العصر نشاطًا غير مسبوق في الإقبال على التأليف حتى سمي بعصر المتون والشروح ، فالتأليف على عمومه قد طرأ عليه اتجاه جديد، وعلمي النحو والصرف على وجه خاص نالهما من التغير ما نال غيرهما من العلوم، فبعد ستة قرون خلت نضجت فيه قواعد العربية، واستقرت أُسسها وأَركانها على يد جهابذة العلماء كسيبويه، والفارسي، والمبرد، وابن جني، والفراء، والكسائي، وثعلب الذين لم يتركوا أدق المسائل وأبسطها بعد أن خاضوا البحث في الأصول، والصعاب منها، فوضعوا لها الأسس والقواعد ، ثم جاء بعدهم ثلة لا يخفى على أحدٍ ، عظيم ما قدموه لهذا العلم من شرح وبسط وتفسير ، وبيان لغات العرب، فإن المطّالع لصفحات تاريخ النحويين لهذا العهد لا تكاد تقع عيناه عليهم إلا متواطنين بالقطرين إما نازحين إليهما أو مولودين بهما.

فمما لا مرية فيه أنه لولا القطران في هذا الأمد لانقطعت الصلة بين النحو قديمه وحديثه، ولكان له نظام آخر.

وبذلك أستطيع أن أقول: "أن ما وردنا عن المرادي من آراء ومسائل في النحو واللغة في كتبه ما هي إلا آراء اجتهادية تعكس لنا سمات تلك الحقبة ، وما وصل إليه المرادي من حصافة فكر، واتساع ثقافة .

فكان رحمه الله من النحاة ذوي الثقافة العالية ، واسع الاطلاع ، امتازت آرائه بالموضوعية ، وعدم التبعية ، وإن كان متأثرًا بشيخه . ويظهر ذلك جليًا في آراء المرادي الخاصة التي خالف فيها النحاة ، ورد عليهم فكانت تلك الآراء اختيارات خاصة للمرادي، أو الآراء التي كان فيها تابعًا لأحد النحاة ، وهذه التبعية لا تمثل أي حرج لهذا العالم وإنما تعبر عن قدرته في اختيار الصواب من الآراء.

فمن مصطلحات التأييد والموافقة عند المرادي : [**هو الصحيح** ، **المختار** ، **الأقرب إلى الصواب** ، **الأرجح** ، **هو أقيس** ، **هو الأظهر**] وقد وردت هذه الألفاظ في كتبه ما يزيد عن (**١٦٠**) مرة ؛ أما مصطلحات الاعتراض والمخالفة عنده فهي : [**ضعيف** ، **نادر** ، **لا يصح** ، أو يعلق بعد لفظة **زعم**] ووردت هذه الألفاظ في كتبه ما يزيد عن (١٨٠) مرة .

من آراء المرادي في كتبه:

- **الاسم الموصول**[1]:

ذهب المرادي إلى أن "ما" المصدرية حرف مصدري لا يحتاج إلى عائد وهو في هذا مؤيد لقول سيبويه ورأيه، ومخالف لمذهب الأخفش، وابن السراج اللذين ذهبا إلى أن " ما " المصدرية اسم يحتاج إلى عائد كما عارض المبرد، والمازني، والسهيلي في قولهم: "أنها مفتقرة إلى ضمير، فإذا قلت: يعجبني ما قمتَ به، فتقديره: القيام الذي قمتَ به[2] " فهي مع الفعل بمعنى المصدر، أو بمعني الذي، فإنها إذا كانت بمعني المصدر لم تحتج إلى عائد يعود عليها من صلتها، وإنما هي بمنزلة أن مع الفعل في قولك "بلغني أن خرج زيد " في تأويل مصدر وإذا كانت بمعنى الذي لم يكن بد من عائد يعود عليها من صلتها[3].

- **التنازع في العمل**[4]:

" فللواحد منهما العمل "

قال المرادي:" العمل من أحد المتنازعين في لفظ المتنازع فيه لأن الآخر له عمل ولكن في ضميره "، فقدر للآخر ضميراً فاعلاً كان أو مفعولاً .

إن ما ذهب إليه المرادي من تأييده لمذهب ابن جني[5] الذي قال:" من اختار إعمال الفعل الثاني لأنه العامل الأقرب نحو: ضربتُ وضربني زيد، وضربني وضربت زيداً، ونظير هذا قول الهذلي[6]:

بَلَــي إنَّهَــا تَعْفُــو الكُلُــومُ وإنَّمــا ... تُوكَّلُ بِالأَدْنَى وإنْ جَلَّ ما يَمْضِى

وفي إعمال الأول قول كثير[7] :

ولقـد أَرَدْتُ الصَّـبرَ عنـكِ فَعَـاقَنِي ... عَلَـقٌ بِقَلْبِـي مِـنْ هَـواكِ قَـدِيمُ

---

(١) توضيح المقاصد ٤١٧/١.

(٢) همع الهوامع ٢٦٥/١.

(٣)الأزهية في علم الحروف ٨٧/١.

(٤) توضيح المقاصد ٦٣٥/٢، وانظر: شرح ابن عقيل ١٥٩/٢.

(٥) الخصائص ١٧١؛١٧٠/٢.

(٦) البيت لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٣٠/٣ والوافي بالوفيات ٢٧٦/١٣ والأمالي ٢٧١/١ والشعر والشعراء ٤٤٥/١ والكامل ٧١٣/٢ .

(٧) البيت لكثير في ديوانه ص٢٥٧ وتاج العروس ١٨٣/٢٦ والمحكم ١٢٢/١ والصحاح ١٥٢٩/٥ .

ذكر ابن جني في الخصائص[١] هذين البيتين حيث قال عن الأول:" ومن ذلك قول من من اختار إعمال الفعل الثاني لأنه العامل الأقرب" وقال عن الثاني: "ومما جاء في معنى إعمال الأول قول كثير"، فكلما وافق ابن جني خالف آخرين منهم الفراء الذي ذهب إلى أن العمل لكليهما، فقولك: قام وقعد زيد، فإن " زيداً " مرفوع بالفعلين.

فرد المرادي قول الفراء قائلا: "والصحيح لأحدهما" كما رد البغداديون ما ذهب إليه الفراء بقولهم: "فإن كان رفع الفاعل بالفعلين فذلك ممتنع؛ لأنا لا نعمل فاعلاً فيه فعلان في موضع، بل لم نعلم شيئاً واحداً، اسماً مفرداً، ولا كلمة مفردة عمل فيها عاملان" ثم يقولون: "فإن كان قد جعلهما كالشيء الواحد فجعله إياهما كالشيء الواحد غير جائز لأنه لا دلالة عليه".

ولكن مما يؤخذ عليه المرادي في هذا الباب هو أنه يبين أي الفعلين أحق بالعمل، وأن الاختلاف موجود بين النحاة هنا كما وضحه – ابن مضاء " في قولهم: قام وقعد زيد – فقال: "فإن علقت زيد بالفعل الثاني فإن الفراء لا يجيزه، والكسائي يجيزه على حذف الفاعل وغيره يجيزه على الإضمار[٢] الذي يفسره ما بعده، والدليل على حذفه قوله تعالى:﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[٣] ، بِالْحِجَابِ﴾[٣] ، وصحة مذهب الكسائي قول علقمة[٤] :

تعفَّقَ بالأرطي لها وأرادها رجالٌ فبذَّت نَبْلَهُم وكَلِيبُ

وهذا البيت شاهدٌ للكسائي فهو لا يُضمر في واحد من الفعلين ، ولو أضمر في الأول وأعمل الثاني لقال "تعفقوا بالأرطى وأرادها رجال ولو اضمر في الثاني وأعمل الأول، لقال "تعفق بالأرطى وأرادوها رجال.

كما لم يختلف البصريون والكوفيون في العمل لأحدهما ولكن الخلاف بينهما هو أن الكوفيين ذهبوا إلى إعمال الأول[٥] مستشهدين بقول الشاعر[٦] :

وَقَـدْ نَغْنَـي بِهَـا وَنَـرَى عُصُـوْراً بِهَـا يَقْتَـدْنَنَا الخُـرُدَ الخِـدَالَا

---

[١] الخصائص ٢/١٧٠؛١٧١.

[٢] انظر: همع الهوامع ٣/٩٦، ومغني اللبيب ٥/٥٣٥، وشرح ابن عقيل ٢/١٦١؛١٦٢ .

[٣] سورة ص ٣٨/٣٢ .

[٤]البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص٣٨، والرد على النحاة ص٩٥، واللسان ١٠/ ٢٥٤ "عفق" ١٤/ ٣٥٣ "زبي" "زبي" والمقاصد النحوية ٣/ ١٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٠١، وتذكرة النحاة ص٣٥٧، وجمهرة اللغة ص٩٣٦، والمقرب ١/ ٢٥١، وشرح التسهيل ١/ ١٢٧، ٢/ ١٧٤.

[٥] انظر: الإنصاف ١/ ٧٩؛٨٤ ، وشرح الألفية ١/١٧٨.

[٦] البيت لمرار الأسدي في ديوانه ص١٧٣ والكتاب ١/٧٨ والإنصاف ١/٧٩ وبلا نسبة في المقتضب ٤/٧٧. ٤/٧٧.

ويقول امرئ القيس[١] :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَي لأدْنَـي مَعِيْشَـةٍ كَفَـاني وَلَـمْ أَطْلُبْ قَليـلٌ مِنَ المَـالِ

وذهب البصريين إلي إعمال الثاني [٢] محتجين بقول الشاعر[٣]:

ولكِـنَّ نصـفاً لـو سـببتُ وسـبَّني بنو عبد شمس من منافٍ وهاشمِ

كما احتجوا بقوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[٤].وقد رد ابن الأنباري قول الكوفيين واستشهادهم بشعر امرئ القيس حيث قال: "إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى لأنه أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً[٥]، ومنه:

جَفَـوْنِي ولـم أَجْـفُ الأَخِـلاءَ إِننـي لِغَير جَميلٍ من خَليليَّ مُهْمِلُ[٦]

ومما يؤيد صحة مذهب البصريين في إعمال الثاني استشهاد السيوطي بقول الشاعر:

إذا كُنْـتَ تُرْضِـيهِ وَيُرْضِـيكَ صَـاحبٌ جِهـاراً فَكُـنْ فـي الغَيْـبِ أَحْفَـظَ للـودِّ[٧]

بجعل "صاحب" فاعلاً "ليرضيك" وهو الفعل الثاني.

إعراب الأسماء الستة[٨] :

ذهب المرادي إلى عدم التزام النقص في الأسماء الستة ، وإعرابها بحركات مقدرة في الحروف، وهذا تأييد لمذهب سيبويه وجمهور البصريين، كما صححه ابن مالك وأبو حيان، وابن هشام، أما الكسائي والفراء فقد ذهبا إلي أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات معًا، وهو مذهب الكوفيين[٩]، وأن "إعرابها بالحروف تعويض عما دخلها من الحذف"، كما أن هذه

---

[١] البيت لامرئ القيس في ديوانه ص٣٩ وهمع الهوامع ٩٨/٣ والإنصاف ٧٩/١ والكتاب ٧٩/١ وتوضيح المقاصد ٢٢٨/١وبلا نسبة في المقتضب ٧٦/٤ .

[٢] انظر: الإنصاف ١/ ٧٩؛٨٤ ، وشرح الألفية ١٧٨/١ .

[٣] البيت للفرزدق في ديوانه ٨٤٤ والكتاب ٧٧/١ والإنصاف ٨١/١ والمقتضب ٧٤/٤.

وتاج العروس ٤٠٩/٢٤ والصحاح ١٤٣٢/٤ .

[٤] سورة الكهف ٩٦/١٨ .

[٥] الإنصاف ٨٣/١ .

[٦] البيت بلا نسبة في همع الهوامع ٢٢٣/١ وجامع الدروس العربية ٢٤/٣ ومغني اللبيب ٥٣٥/٥ وتوضيح المقاصد ٥٣٥/٢ وإعراب القرآن ٤٤٩/١٢ .

[٧] البيت بلا نسبة في جامع الدروس ٢٥/٣ ومغني اللبيب ٢٣١/٤ وابن عقيل ١٦٣/٢ .

وتوضيح المقاصد ٦٤٠/٢ .

[٨] انظر: توضيح المقاصد ٣١٣/١؛٣١٦ .

[٩] انظر: همع الهوامع ١٢٦/١؛١٢٧، والإنصاف ١٣/١.

"الحروف عند الأخفش دلائل إعراب [١]، وذهب ثعلب الكوفي[٢] أيضا إلي نقص "هن" مستشهداً مستشهداً بقول ابن هرمة[٣] :

الله أعطـاك فضـلاً مـن عطيتـه   علـى هـنٍ هـنِ فيمـا مضـى وهـنِ

وكذلك جعل المازني الباء في (أبيك) ، والخاء في (أخيك) حروف إعراب وأن "الألف والواو والياء" حروف إشباع حدثت عن الحركات وبذلك يكون المرادي اختار رأي مدرسة البصرة[٤] فيما يتعلق بإعراب الأسماء الستة بحركات مقدرة على الحروف .

أما المتأخرون من علماء العربية، فقد ذهب الزبيدي إلى إعرابها بالحروف "الألف والواو والياء" وذهب السيوطي إلى القول: " ففي هن النقص وهو الإعراب بالحركات مستشهداً بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: [٥] "من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا"[٦].

- **المفعول معه[٧]:**

"ناصب المفعول معه وتقديمه على مصاحبه "

بِمَـا مِـنَ الفعـلِ وشِـبْهِهِ سَـبَقْ   ذَا النَّصبُ لا بالواوِ في القولِ الأحقّ

بحث المرادي في هذا الباب ناحيتين: الأولى: لا يعمل في المفعول معه العامل المعنوي كاسم الإشارة، وحروف التشبيه، والظرف، وهو في هذا موافق لسيبويه الذي ذهب إلي أنه لا ينصبه العامل المعنوي[٨]، ولأبي إسحق الزجاج إلى أنه منصوب بعامل مقدر فقولك: " استوى الماءُ والخشبَةَ "، فالتقدير: استوى الماء ولابسَ الخشبةَ[٩].

وهو أيضاً قول الزمخشري: "لابد للمفعول معه من فعل أو معناه "[١٠] أما الجرجاني فقد ذهب إلى "أنَّ الواو هو الناصب للمفعول معه"[١] فخالفه المرادي في هذه المسألة كما خالف ثعلباً المستشهد بقول الشاعر[٢] :

---

[١] همع الهوامع ١٢٨/١.

[٢] مجالس ثعلب ٢١/١.

[٣] البيت لابن هرمة في ديوانه ص٢٢٣ وتاريخ بغداد ٢٧٢/٨ وخزانة الأدب ٢٦٥/٧ وتاريخ دمشق ٦٧/٧ وهمع الهوامع ٢٤٢/١ .

[٤] انظر: الإنصاف ١٣/١؛١٤.

(٥) الحديث في مسند الإمام أحمد ١٣٦/٥.

[٦] همع الهوامع ١٢٩/١.

[٧] انظر: توضيح المقاصد ٦٦٣/٢.

[٨] همع الهوامع ١٧٧/٢.

[٩] انظر: الإنصاف ٢٠٦/١، والجني الداني ١٥٥، وأسرار العربية ١٨٣/١.

[١٠] انظر: أسرار العربية ١٨٣/١، وهمع الهوامع ١٧٦/٢.

فَكُونُــوا أنــتُمُ وبَنِــي أَبــيكُمْ   مَكَــانَ الكُلْيَتَــيْنِ مِــنَ الطِّحَــالِ

الشاهد فيه إنه نصب (وبني أبيكم) ولم يعطه على الضمير الذي هو فاعل (كونوا) وإنما انتصب لأنه مفعول معه، والناصب له (كونوا).

والتقدير عنده: مع أبيكم والناصب هو الواو، الثانية: تقديم المفعول معه على مصاحبه نحو، استوى والخشبة الماء، وهو مذهب الجمهور، وقد منعه المرادي مخالفاً الجمهور، وابن جني الذي أجازه[٣] متمسكاً بقول الشاعر[٤] :

جَمَعْـتُ وَفُحْشَــاً غِيبَــةً وَنَمِيمَــةً   ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمَرْعَوِى

لقد عد الجمهور الواو في هذا البيت للعطف؛ لأنه معطوف على" نميمة " ولكنه قُدم للضرورة[٥] ؛ ورأى المرادي في ناصب المفعول معه على ما ذهب إليه أهل البصرة ، فالعامل عند البصريين هو الفعل، أما الكوفيين فقد ذهبوا إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف[٦].

- **حرف الجر بَلْهَ[٧] :**

ذهب المرادي إلي أن "بَلْهَ" اسم، يؤيد ما ذهب إليه دخول حرف الجر عليها في قوله تعالى: " أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لاَ عَيْنٌ رَأَتْ، وَلاَ أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلاَ خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْراً، بَلْهَ ما أُطْلِعْتُمْ عليهِ "[٨]"حديث قدسي".

إن ما ذهب إليه المرادي مخالف لغيره من النحاة فقد زعم الأخفش أن " بَلْهَ " حرف جر بمعنى "من" وذهب الزمخشرى إلى أنها اسم فعل، ومصدر بمعنى الترك يضاف فيقال: " بله زيد"، كأنه قيل: ترك زيدٍ[٩]، والآخرون عدوها في حروف الاستثناء، فهي عند الكوفيين

---

[١] الجنى الداني ١٥٥، وهمع الهوامع ١٧٧/٢.

[٢] البيت بلا نسبة في همع الهوامع ١٧٧/٢ والكتاب ٢٩٨/١ وجامع الدروس ٧٦/٣ وإعراب القرآن ٣٦٠/١١ .

[٣] انظر: الخصائص٣٨٣/٢، وهمع الهوامع ١٧٨/٢، وخزانة الأدب ١٣٠/٣ .

[٤] البيت ليزيد بن الحكم في الأصول ٣٢٦/١ وخزانة الأدب ١٤١/٩ وبلا نسبة في الخصائص ٣٨٣/٢ وهمع الهوامع ١٧٩/٢ .

[٥] انظر: خزانة الأدب ١٣١/٣، وشرح ابن عقيل ٢٠٤/٢.

[٦]انظر: الانصاف ٢٠٦/١؛٢٠٧..

[٧] انظر: توضيح المقاصد ٧٤٠/٢.

[٨] الحديث في رياض الصالحين ٣٤٣/٢ ، الجامع الصحيح للسنن والمسانيد ٢٤٧/٣.

[٩] المفصل ١٩٦/١، وانظر: مغني اللبيب ٢٠٤/٢، والجني الداني٤٢٦.

والبغداديين بمعنى "لاسيما" نحو، أكممت العبيد بله الأحرار – أي " لاسيما الأحرار" وقد أنكر البصريون ذلك لأن "إلا" في الاستثناء لا تقع مكانها[١].

وذهب السكاكي مذهب الكوفيين والبغداديين بقوله في باب الاستثناء "وههنا كلمات استثنائية هي: "ليس، ولا يكون، وبله أيضاً عند الاخفش، وتنصب ما بعدها ألبتة "[٢].

أما قطرب فقد روى رفع ما بعدها على أنها بمعنى "كيف" وقد روى الرفع والنصب والجر في قول الشاعر[٣]:

تَــذَرُ الجَمَــاجِمَ ضَــاحِياً هَاماتُهــا ... بَلْهَ الأكُفَّ كَأنَّها لم تُخلقِ

ووافقه ابن هشام في جعلها بمعني كيف[٤] .

- **الإضافة: أ– إضافة أفعل التفضيل[٥]:**

ذهب المرادي إلى أنها محضة؛ لأنه ينعت بالمعرفة، وهو مذهب سيبويه "وقد نقل عن ابن البقاء، والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى، وابن أبي الربيع، وابن عصفور أن إضافة غير محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال بالضمير فاعل أفعل أي أنها منفصلة به في الحقيقة والتقدير بدليل قولهم : " مررتُ برجلٍ أفضلِ القوم"، ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة والمعرفة"[٦].

ولو قارنا رأي المرادي بآراء الآخرين لوجدناه قد خالف: ابن السراج، والفارسي، اللذين ذهبا إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة [٧].

كما ذهب ابن يعيش[١] إلى ذلك أيضاً يقول:"اعلم أن أفعل هذه التي يراد بها التفضيل من الإضافة المنفصلة غير المحضة، فلا تفيد تعريفاً، لأن النية فيها التنوين والانفصال لتقديرك فيها "من" ...

---

(١) همع الهوامع ٢٢٠/٢.

(٢) مفتاح العلوم ١٠٤/١.

(٣) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٤٥ وتاج العروس ٣٤٥/٣٦ وتوضيح المقاصد ١١٦٧/٣ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢٢١/٢ وخزانة الأدب ٢١١/٦ والجني الداني ٤٢٥ .

(٤) انظر: مغني اللبيب ٢٠٤/٢؛٢٠٧.

(٥) توضيح المقاصد ٧٨٧/٢.

(٦) حاشية الصبان ٤٠٦/٢.

(٧) انظر: حاشية الصبان ٤٠٦/٢.

ب- إضافة مع[٢]:

ومَــعَ مَــعْ فِيهــا قَليــلٌ ونُقِــل فــتحٌ وكســرٌ لســكونٍ يتَّصِــلْ

قال المرادي: "مع" اسم لمكان الاصطحاب، أو وقته على ما يليق بالمصاحب، وهو ملازم للإضافة على الظرفية ".

فيكون المرادي بذلك موافقاً لمذهب سيبويه في إضافة "مع" هذه بأنها اسم ملازم للإضافة، ومخالفاً لأبي جعفر النحاس الذي زعم – كما قال المرادي – أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة" وقد رد ابن هشام قول النحاس حيث قال: "مع" : اسم بدليل التنوين في قولك "معًا" ودخول الجار في حكاية سيبويه " من معك " وقراءة بعضهم[٣] : ﴿هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي ﴾ بَلْ "وأنها باقية على اسميتها "[٤]، وهي عند ربيعة مبنية على السكون لتضمنها معنى حرف المصاحبة وإن لم يوضع، فسار بعض المتأخرين كابن هشام على مذهب المرادي في جعل "مع" اسماً ملازماً للإضافة.

- **نعم و بئس[٥]:**

يذكر المخصوص بالمدح والذم بعد الفاعل، وفي إعرابه ثلاثة أوجه:

أ- مبتدأ والجملة قبله خبره.

ب-خبر مبتدأ واجب الحذف .

ج- مبتدأ حذف خبره .

قال المرادي: "الأول هو الصحيح، وبه جزم سيبويه"[٦]، وهو ما ذهب إليه " الزجاجي[٧] أيضاً ". وبذلك تكون " نعم و بئس " فعلين بدليل قوله:" أن يذكر فاعلهما " كما لم يختلف عما ذهب إليه الكسائي في فعليتهما ، باتصال الضمير المرفوع بهما، لما نقل عن العرب قولهم:

---

(١) شرح المفصل ٤/٣.

(٢) توضيح المقاصد ٨١٦/٢.

(٣) سورة الأنبياء ٢٤/٢١.

(٤) مغني اللبيب ٢٣٢/٤؛٢٣٣، وانظر: همع الهوامع ١٦٨/٢.

(٥) توضيح المقاصد ٩٢٢/٢، وانظر: شرح ابن عقيل ١٦٧/٣.

(٦) توضيح المقاصد ٩٢٢/٢ .

(٧) الجمل في النحو ١٠٨/١.

"نِعْمَا رجلين" ، ونِعْمُوا رجالاً" ، إلا أن المرادي قد خالف آخرون من النحاة ، كابن كيسان[١] الذي ذهب إلى أن المخصوص بالمدح والذم بدل من الفاعل، وحكى ابن الأنبارى[٢] عن ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابياً بُشِّر بمولده فقال: "والله ما هي بنعم المولودة " بدخول حرف الجر عليها، فاعتبروها اسماً، وإذا ما قُورن رأيه بمذهب المدرستين، نجده قد وافق البصريين في فعليتهما، وخالف الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنهما اسمان مبتدآن[٣].

أفعل التفضيل[٤]:

" من المصاحبة لأفعل التفضيل "

ذهب المرادي إلى أن " مِنْ" هذه تفيد الابتداء ، وهو مذهب سيبويه والمبرد، وقد خالف في ذلك "الناظم" في شرح التسهيل الذي ذهب فيه إلى أنها لمعنى المجاوزة، وتقديره في "زيدٌ أفضلُ من عمرو"، جاوز زيد عمراً في الفضل، ثم قال المرادي: "وأقول: الظاهر كونها لابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبعيض؛ كقول المبرد وما رد به المصنف من أن الابتداء لو كان مقصوداً لجاز أن يقع بعدها "قد"، قد رد به " ابن ولاد قبله "، وليس بلازم لأن الانتهاء قد يترك الإخبار به؛ لكونه لا يعلم، أو لكنه لا يقصد الإخبار به، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل؛ إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء، أما المتأخرون فقد أيدوا ما ذهب إليه المرادي، منهم ابن سعيد الذي قال:" يبطل كونها للتبعيض أمران:

أ- عدم صلاحية بعض موضعها.

ب-كون المجرور بها عاماً نحو: "الله أعظم من كل عظيم".

- **الإعراب في الاسم والفعل**[٥]:

ذهب المرادي هنا مذهب البصريين في أصالة الإعراب في الاسم وفرعيته في الفعل، مخالفاً الكوفيين، وابن خروف فيما ذهبوا إليه، حيث قال: "مذهب البصريين أن الإعراب في الاسم أصل وفي الفعل فرع، وقال الكوفيون أنه أصل فيهما، وعن بعض المتأخرين أن الفعل أحق به من الاسم"[٦].

---

[١] شرح التصريح علي التوضيح ٨٣/٢.

[٢] الإنصاف ٨٧/١.

[٣] الإنصاف ٨٦/١.

[٤] توضيح المقاصد ٩٣٤/٢.

[٥] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/١-٣٥.

[٦] شرح ابن عقيل ٣٧/١.

قال المرادي: "والصحيح مذهب البصريين لما ذكر، وهو وجوب قبول الاسم بصيغة واحدة معاني مختلفة، وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة، وذلك نحو: ما حسن زيداً بالنصب في التعجب، وبالرفع في النفي، وبالجر في الاستفهام، فلولا الإعراب لوقع اللبس، كما ضعف رأي ابن خروف الذي قال:" أكثر الأسماء معرب وأكثر الأفعال مبني، والكثرة دليل الأصالة "، فرد عليه المرادي بقوله:" وهو ضعيف لأنه قد تكثر الفروع، وتقل الأصول ".

أما الكوفيون فقد احتجوا بأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في المواضع نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" بالنصب نهي عن الجمع بينهما، وبالجزم فنهي عنهما مطلقاً، وبالرفع نهي عن الأول وإباحة الثاني قال المرادي مجيباً على احتجاج الكوفيين: "وأجيب بأن النصب على إضمار أن، والجزم على إرادة لا، والرفع علي القطع فلو أظهرت العوامل المضمرة لم تحتج إلي الإعراب "[١].

- **إظهار ضمير الرفع بعد فعل الغائب والغائبة:**

قال المرادي: "هل يجوز إبراز جائز الخفاء، فيقال:(زيد قام هو)، ويجعل (هو) فاعل (قام) ؟ فالجواب: لا يجوز إظهاره إلا في مواضع كالحصر بالا، والضمير "هو" في المثال المذكور توكيد للضمير المستكن، وأنّ الحصر بإلا هو ما حكي عن المبرد ، أنه أجاز ذلك في الشعر وغيره على معنى الحصر، فقولك: قام أنا، بمعنى: ما قام إلا أنا، والمرادي في هذه المسألة لا يخرج عن رأي سيبويه، فقد جوز في قوله تعالى:﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾[٢].

وقولك: مررت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلاً [٣]، أن إظهار الضمير في الشعر هو مذهب كثير من النحاة منهم الجرمي الذي قال: "يجوز في الشعر: قام هو، وقام أنا " وبذلك كان اشتراط المرادي في إظهار الضمير في موضع الحصر بإلا يختلف عما ذهب إليه الجرمي، واشتراطه ذلك ضرورة شعرية، وهو مع هذا يؤيد ما ذهب إليه الجرمي بقوله: "وهو صحيح لأنه يجوز إقامة المنفصل مقام المتصل للضرورة ".

- **اسم الإشارة "ذا"[٤]:**

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٣٢/١؛٣٧.

[٢] سورة البقرة ٢٨٢/٢.

[٣] حاشية الصبان ١٩٣/١، وتوضيح المقاصد ١٣٤/١.

[٤] انظر: توضيح المقاصد ٤٠٥/١.

ذهب المرادي إلى أن اسم الإشارة "ذا" ثلاثي الوضع، وما ذهب إليه تأييد لمذهب البصريين بقوله : " مذهب البصريين أن –ذا– ثلاثي الوضع ثم اختلفوا في المحذوف فقيل: العين، وقيل: اللام وهو الأظهر لأنها ظرف" قال مدللاً على صحة تأييده لمذهب البصريين: "ويدل على صحة قول البصريين أن "ذا" ثلاثي الوضع قولهم في التصغير "ذييا" بثلاث ياءات[١]، فالذال وحدها ليست هي الاسم كما ذهب إليه الكوفيون .

وذهب الأخفش[٢] ومن تابعه من البصريين إلى أن أصله "ذيٌّ" بتشديد الياء، إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فبقي (ذي) فأبدلوا من الياء ألفاً لئلا يلتحق بـ "كي"، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في – ذا – ذوي – بفتح الواو لأن باب (شويت) أكثر من باب (حييت) فحذف اللام تأكيداً للإبهام وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

يتجلي مذهب المرادي في معارضته الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أن "الاسم ذا – الذال وحدها وما زيد عليها تكثير لها "[٣]، لقد احتج الكوفيون فيما ذهبوا إليه بقولهم في التثنية "ذان" فالألف والنون للتثنية فلم يبق إلا الذال، وأن ألف "ذا" عند الكوفيين زائدة.

ومما أيد به مذهب سيبويه وجمهور البصريين، ورود "إنّ" بمعنى "نعم"[٤] في قول الشاعر:

قـــالوا كبـــرت فقلـــت إنّ ، وربّمـــا   ذكر الكبير شبابه فتطرّبا[٥]

- **كان وأخواتها**[٦]:

يظهر واضحاً ميل المرادي إلى مذهب البصريين في هذا الباب وتأييده لهم في ذهابه إلى:

أ– أنها رافعة للاسم ناصبه للخبر، والكوفيين ذهبوا إلى أنها نصبت الخبر وبقي المبتدأ على رفعه فلم تعمل فيه شيئاً [٧]، قال المرادي: والصحيح مذهب البصريين .

ت– أن الخبر منصوب على أنه مشبه بالمفعول، وقال الفراء منصوب تشبيهاً له بالحال، وعن الكوفيين منصوب على الحال [٨]، قال المرادي مؤيداً البصريين ومخالفاً الفراء

---

(١) الإنصاف ٥٣٨/١.

(٢) الإنصاف ٥٣٥/١.

(٣) الإنصاف ٥٣٥/١.

(٤) خزانة الأدب ٦٣/٤.

(٥) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٦٣/٤ .

(٦) انظر: توضيح المقاصد ٤٩٢/١–٤٩٩.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٥٣/١ ، وتوضيح المقاصد ٤٩٢/١.

(٨)انظر :الإنصاف ١٣١/١.

والكوفيين: "والصحيح الأول لوروده مضمراً ومعرفة وجامداً وأنه لا يستغني عنه وليس ذلك شأن الحال".

ث- **ليس**[١]:

اختلف النحاة في "ليس" فذهب بعضهم إلى حرفيتها وبعضهم إلى فعليتها وهو ما ذهب إليه الجمهور، وقد علل ذلك باتصالها بالضمائر فقال: "وأما ليس فموضوعة للنفي، واختلف في فعليتها فذهب الجمهور إلى أنها فعل – وهو الصحيح – لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة بها" وهذا ما ذهب إليه في كتابه "الجنى الداني" ؛مؤيداً سيبويه رأس المدرسة البصرية، وابن مالك الذي جعلها فعلاً جامداً لا يتصرف، كما ذهب إلى فعليتها ابن هشام الذي وضح رأيه بعد أن نقل آراء النحاة المتقدمين ، فقال: "وأما ليس فذهب الفارسي في الحلبيات إلى أنها حرف نفي بمنزلة ما النافية وتبع ابن هشام في فعليتها التي قال فيها أبو بكر ابن شقير [٢]: [٢]: "والصحيح أنها فعل بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بها. ولا تنكر معارضة المرادي لبعض لبعض النحاة السابقين كابن السراج[٣]، الذي ذهب إلي أنها حرف بمنزلة "ما"، أما الهروي[٤] فقد فقد سلك المذهبين مصححاً فعلية "ليس" وحرفيتها فقال: "تكون ليس فعلاً بمنزلة كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، وتكون حرفاً بمنزلة "ما" نحو: ليس الطيبُ إلا المسكُ – بالرفع والتقدير: ما الطيبُ إلا المسك.

- **زيادة أصبح وأمسي**[٥]:

لم يؤيد المرادي من أجاز زيادة غير "كان" ووقف منهم موقفاً معارضاً حيث قال: لا تزاد من أفعال هذا الباب قياساً غير "كان" ، خلافاً للكوفيين ، فإنهم أجازوا زيادة "أصبح وأمس" في التعجب وحكوا: ما أصبح أبردها، وما أمسي أدفأها، وهذا عند البصريين نادر لا يقاس عليه، كما أجاز أبو علي الفارسي زيادة "أصبح" في قول الشاعر:

عَـــــدُوُّ عَيْنَيْـــــكَ وَشَـــــانِيهما … أَصْـــــبَحَ مَشْـــــغُولٌ بِمَشْـــــغُولِ[٦]

ثم زيادة "أمسي" في قول الآخر:

أَعَــاذِلَ قُــولِي مَــا هَوِيْــتِ فَــأَوِّبي … كَثِيــراً أَرَي أَمْسِــي لَــدَيْك ذُنُــوبي[٧]

---

[١] انظر: الجني الداني ٤٩٣؛٤٩٤.

[٢] شرح قطر الندي ٢٨/١.

[٣] مغني اللبيب ٥٥٥/٣.

[٤]الأزهية في علم الحروف ١٩٥/١.

[٥] انظر: توضيح المقاصد ٤٩٤/١؛٥٠١.

[٦] البيت بلا نسبة في همع الهوامع ٣٨١/١ وحاشية الصبان ٣٨٠/١ .

[٧] البيت بلا نسبة في همع الهوامع ٣٨١/١ وحاشية الصبان ٣٨١/١ .

أما الفراء فقد علل زيادة أفعال هذا الباب بقوله: "إن ذلك جائز إذا لم ينقض المعنى"، وأجاز بعضهم زيادة "أضحى" وسائر أفعال هذا الباب وكل فعل غير متعد من غير هذا الباب إذا لم ينقض المعنى، وعارض المرادي ما ذهب إليه هؤلاء النحاة فقال: "والصحيح أن ذلك لا يجوز" وهو في هذا تأييد لمذهب الهروي[١] الذي لم يذكر غير زيادة "كان" بقوله: "تكون كان "ملغاة زائدة مستشهداً بقول الفرزدق:

فَكَيْفَ إذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ   وَجِيرانٍ لَنَا – كَانُوا – كِرامِ [٢]

"كان" هنا زائدة لا اسم لها ولا خبر عند الخليل: وقد رد المبرد هذا فزعم أن لها اسم وخبر، اسمها الواو التي فيها، وخبرها – لنا – التي قبلها كأنه قال: "وجيران كانوا لنا كرام".

- **المعطوف على اسم إن** [٣]:

لقد جوز المرادي رفع المعطوف على اسم إنَّ، ولكنه اشترط في جواز ذلك أن يكون الاسم المعطوف بعد خبر إن نحو: إن زيداً قائم وعمرو وهو مذهب ابن مالك[٤] في قوله: "... ولكن بعد الخبر بإجماع لا قبله مطلقاً خلافاً للكسائي".

واختلفوا في توجيهه فقيل: هو معطوف على محل اسم أن لأنه كان قبل دخولها في موضع رفع، وقيل: على الضمير المستكن في الخبر أن كان مما يتحمل ضميراً، وقيل: أنه مبتدأ وخبره محذوف، وقيل: على محل إن وما عملت فيه، قال المرادي: "وهو الصحيح، فهو من باب عطف الجمل، أو عطف المفردات"، أنَّ ما ذهب إليه المرادي مخالف لمذهب الكوفيين[٥] الذين الذين جوزا العطف على محل أن قبل تمام الخبر.

أما الفراء فقد ذهب مذهباً آخر حيث قال: "لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن "وزاد الكسائي[٦] شرطاً آخر وهو: "يجوز ذلك علي كل حال سواء كان يظهر فيه عمل إن أو لم لم يظهر نحو: إن زيداً وعمرو قائمان، وإنك وبكر منطلقان .

---

[١] الأزهية في علم الحروف ١٨٨/١.

[٢] البيت للفرزدق في ديوانه ٢٩٠/٢ وتاج العروس ٧٤/٣٦ والمحكم ١٠٩/٧ وابن عقيل ٢٨٩/١ وخزانة الأدب الأدب ٢١٧/٩ وحاشية الصبان ٣٧٨/١ وإعراب القرآن ١٥٥/١٠ .

[٣] توضيح المقاصد ٥٣٣/١؛٥٣٤.

[٤] شرح التسهيل ٤٧/٢.

[٥] الإنصاف ١٥٨/١.

[٦] الإنصاف ١٥٨/١.

- **حذف همزة الاستفهام[١]:**

ذهب قوم إلى أن حذف همزة الاستفهام لأمن اللبس من ضرورات الشعر ولو كانت قبل "أم" المتصلة وهو ما ذهب إليه سيبويه الذي أيده المرادي بقوله: "والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها أم المتصلة لكثرته نظماً ونثراً، فمن النظم قول الشاعر:

لَعَمْــرُكَ مــا أَدْرِي وإِنْ كُنْــتَ دَارِيــاً   بِسَــبْعٍ رَمَــيْنَ الجَمْــرَ أَمْ بِثَمَــانِ[٢]

وهو كذلك مذهب ابن هشام الأنصاري، وفي النثر قراءة ابن محيصن ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٣] بهمزة واحدة، وذهب الأخفش[٤] إلى جواز حذفها في الاختيار وإن لم وإن لم يكن بعدها "أم" وجعل منه قوله تعالى:﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[٥]، وهو ما ذهب إليه ابن هشام في المغني[٦] مستشهداً بقول الكميت:

طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلي البيض أَطْرَبُ   ولا لَعِبـاً منــي وذُو الشَّــيْبِ يَلْعَـبُ[٧]

أراد: أو ذو الشيب يلعب .

- **كاف الخطاب[٨]:**

حرف يدل على أحوال المخاطب ويتصل بستة أشياء:

١- اسم إشارة نحو: ذاك

٢- الضمير المنفصل الذي في محل نصب نحو إياك.

---

[١] الجني الداني ٣٤.

[٢] البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٣٩٩ وهمع الهوامع ١٦٧/٣و والكتاب ١٧٥/٣ وجامع الدروس ١٤٤/٢ وخزانة الأدب ١٢٢/١١ والمقتضب ٢٩٤/٣ وبلا نسبة في ابن عقيل ٢٣٠/٣ والجني الداني٣٥ .

[٣] سورة البقرة ٦/٢.

[٤] انظر: مغني اللبيب ٧٨/١.

[٥] سورة الشعراء ٢٢/٢٦ .

[٦] مغني اللبيب ٧٦/١.

[٧] البيت للكميت في الهاشميات ص١٥ وهمع الهوامع ٤٨٢/٢ و جامع الدروس ١٤٤/٢ وخزانة الأدب ٣١٣/٤ ٣١٣/٤

[٨] الجني الداني ٩١؛٩٣.

٣- أرأيت التي بمعنى: أخبرني كقوله تعالى:﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[١]، فالكاف في ذلك ذلك حرف خطاب لا موضع له من الإعراب هذا مذهب سيبويه[٢] الذي أيده المرادي بقوله: وهو وهو الصحيح، مخالفاً الفراء الذي ذهب إلى أن الكاف في أرأيتك اسم في موضع رفع بالفاعلية، والتاء خطاب، ومضعفاً رأيه بقوله "وهو ضعيف لوجهين":

أ- أن التاء لا يستغنى عنها بخلاف الكاف.

ب-أن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع .

كما استبعد ما ذهب إليه الكسائي من الكاف في "أرأيتك" في موضع نصب بقوله: "وهو بعيد".

٣- بعض الأفعال نحو ليس، نعم، بئس .

٤- بعض أسماء الأفعال نحو: حيهلك، رويدك.

٥- بعض الحروف مثل: بلي، فنقول: بلاك .

٣- واو رب[٣]:

ذهب المرادي إلى أن الجر برب المحذوفة لا بالواو لأن الواو أسوة الفاء وبل، وأن الواو في بيت الشعر:

وَقَــاتِمِ الأَعْمَــاقِ خَــاوِي المُخْتَــرقْ   مُشْــتَبِهِ الأَعْــلامِ لمَّــاعِ الخَفَــقْ[٤]

الذي استشهد به المبرد والكوفيون على الجر بالواو لا برب المحذوفة، أن الواو المذكورة عاطفة لإمكان إسقاط الراوي شيئاً من أولها، ولإمكان عطفها على ما في نفسه .

أن ما ذهب إليه المرادي مخالف لمذهب ثعلب أن الجر بالواو التي هي عوض من رب، مؤيد وموافق لرأي الرماني[٥] الذي ذهب إلى الجر برب المضمرة قال المرادي : "ويدل علي فسادة مجيء الجر على إضمار رب ولا عوض منها وذلك في نحو قوله:

رَسْــــمِ دَارٍ وَقفــــتُ فــــي طَلَلِــــهْ   كِــدْتُ أَقْضِــي الحيــاةَ مِــنْ جَلَلَــه[٦]

---

[١] سورة الإسراء ٦٢/١٧.

[٢] الكتاب ٢٥٠/١.

[٣] الجنى الداني ١٥٤.

[٤] البيت لرؤبة في ديوانه ١٠٤ وتاج العروس ٢٣٢/٢٥ والكتاب ٢١٠/٤ وخزانة الأدب ٢٥/١٠ والأصول ٣٨٩/٢ والعمدة ٣١٢/٢ والجني الداني ١٥٤ .

[٥] معاني الحروف ٦١/١.

[٦] البيت لجميل بن معمر في ديوانه ١٨٩ وتاج العروس ٢٢٢/٢٨ والإنصاف ٣٢٣/١ ومغني اللبيب ٢٤٦/٢ ٢٤٦/٢ وهمع الهوامع ٤٩٢/٢ وتوضيح المقاصد ٧٧٦/٢ وبلا نسبة في ابن عقيل ٣٨/٣ والجني الداني ٤٥٥ .

ولو تتبعنا المرادي إلى جانب المدرستين لرأيناه نراه يؤيد البصريين[١] في أن واو رب لا تعمل وإنما العمل لرب مقدرة، وهذا ما دفع الأنباري إلى فساد ما ذهب إليه الكوفيون أنها تضمر بعد بل كقول الشاعر:

... ... بَـلْ جَـوْزِ تَيْهَـاءَ كَظَهْـرِ الحَجَفَـتْ[٢]

كما هو رأي ابن هشام[٣] حيث قال بعد أن ذكر بيت امرئ القيس:

وليـلٍ كَمَـوْجِ البَحْـرِ أرْخَـى سُـدُولَهُ عَلَـيَّ بـأنْواعِ الهُمُـومِ لِيَبْتَلِـي[٤]

"لا تدخل واو رب إلا على مذكر، ولا تتعلق إلا بمؤخر، والصحيح أنها واو العطف".

***أل[5]:**

وضح المرادي ما يكون حرف التعريف فقال: أل: اسمية وحرفية، فالاسمية هي: أل الموصولة ، وما سوي ذلك من أقسامها فهو حرف، منها: أن تكون حرف تعريف، ومذهب سيبويه أنه حرف ثنائي وهمزته همزة وصل، "فاللام وحدها هي حرف التعريف عند سيبويه"[٦].

قال المرادي: وهو أقرب المذاهب إلى الصواب، وقوفاً مع ظاهر اللفظ وهو بذلك مؤيد لسيبويه ومخالف للخليل الذي "ذهب إلى أنه حرف تعريف ثنائي، وهمزته همزة قطع لكثرة الاستعمال[٧]، فهو "أل" عند الخليل[٨]، وهو أيضاً مذهب ابن كيسان، وابن جني .

كما نقل المرادي رأي ابن مالك الذي اختار مذهب الخليل، فمن جعل حرف التعريف ثنائياً وهمزته أصلية عبر عنه "أل"، ومن جعل حرف التعريف اللام وحدها عبر عنها باللام، قال: وفي كتاب سيبويه التعبير بالأمرين ولكن الأول أقيس .

---

[١] الإنصاف ٣٢٢/١ .

[٢] البيت لسؤر الذئب في تاج العروس ١١٧/٢٣ والبحر المحيط ١٢٨/٢ والإنصاف ٣٢٤/١ وصدر البيت :
دَاراً لِسَلْمَى بَعْدَ حَوْلٍ قدْ عَفَتْ ... ...

[٣] مغني اللبيب ٣٨٧؛٣٨٦/٤.

[٤] البيت لامرئ القيس في ديوانه ص١٨ وتاريخ بغداد ٢٥٤/٩ وطبقات فحول الشعراء ٨٥/١ وجامع الدروس ١٩٣/٣ وتوضيح المقاصد ٧٧٥/٢ وإعراب القرآن ١٧٦/٤ .

[٥] الجنى الداني ١٩٢؛١٩٣.

[٦] شرح قطر الندي ١١٢/١ وانظر: معاني الحروف ٦٥-٦٩.

[٧] معاني الحروف ٦٩/١ .

[٨] شرح قطر الندي ١١٢/١ ومعاني الحروف ٦٩/١.

أما السيوطي من المتأخرين، فقد نقل ما ذهب إليه المبرد، وهو رأي بعيد عن الصواب حيث قال: "ذكر المبرد في كتابه المسمي بـ "الشافي": أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام [١]".

- **إذن[٢]:**

قال المرادي: "من شروط نصب الفعل المضارع ألا يفصل بين "إذن" والفعل بفاصل غير القسم، وبذلك عارض في هذه المسألة ما أجازه ابن عصفور[٣] من الفصل بالظرف نحو: إذن غداً أكرمك .

وابن بابشاذ من الفصل بالنداء والدعاء نحو: إذن يا زيد أحسن إليك و"إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة "، والكسائي من الفصل بمعمول الفعل، موضحاً رأيه بالرد والمعارضة حيث قال المرادي: "لم يسمع شيء من ذلك، فالصحيح منعه" وهو في هذا موافق لما ذهب إليه" ابن هشام" الذي قال: إذا فصل بغير القسم فبالرفع لا بالنصب [٤].

- **أَنَّ[٥] المفتوحة الهمزة:**

وضح المرادي ما تكون عليه "أن" مؤيداً سيبويه والمبرد والفراء حيث قال: "اختلف في المفتوحة الهمزة فقيل هي فرع للمكسورة وهو مذهب سيبويه والمبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، ولذلك قال هؤلاء في "أن" وأخواتها: الأحرف الخمسة، ولم يعدوا أن المفتوحة لأنها فرع وهو مذهب الفراء، وقيل: هما أصلان، قال المرادي: والصحيح الأول ويدل على صحته أوجه:

أ- أن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد.

ب-أن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة بخلاف المفتوحة.

ت-أن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة والمرجوح إليه بحذف أصل .

ث-المكسورة كلمة مستقلة والمفتوحة كبعض اسم .

---

[١] شرح الرضي علي الكافية ٢/٥٠٠.

[٢] انظر: الجني الداني ٣٦٢؛٣٦٣.

[٣] مغني اللبيب ١/١١٩؛١٢٠.

[٤] انظر: مغني اللبيب ١/١١٨.

[٥] الجني الداني ٤٠٢؛٤٠٤.

- "**منذ**"[1] **بسيطة لا مركبة:**

ومما ذهب إليه مؤيداً للمذهب البصري القول بأن (منذ) بسيطة "وهو الصحيح" مخالف بذلك الكوفيين الذين قالوا: أنها مركبة .

[1] انظر: الجني الداني ٥٠١.

مصطلحاته النحوية:

المصطلحات النحوية كثيرة متعددة تعرف بألفاظها ومسمياتها أبواب النحو ومسائله، حيث لا يكفي الإلمام بها فصل من أبواب رسالة، ولهذا أقتصر في الحديث عنها علي أبواب معدودة، فاخترت من المرفوعات" باب المبتدأ والخبر، وباب الفاعل "ومن المنصوبات" المفعول له، الاستثناء، الحال، التمييز" ومن المجرورات "باب الإضافة" متبعاً تلك المصطلحات من عصر سيبويه إلى زمن المرادي في مجموعة من مصنفات العلماء كسيبويه (ت ٢٨٥هـ) في الكتاب، وابن السراج (ت ٣١٦هـ) في الأصول، والزجاجي (ت ٣٢٥هـ) في الجمل، والفارسي (ت ٣٧٧هـ) في الإيضاح، والزمخشرى(ت ٥٣٨هـ) في المفصل، وابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في الإنصاف، وابن عصفور(ت ٦٦٩هـ) في المقرب، وابن مالك(٦٧٢هـ) في التسهيل وابن الناظم في شرحه لألفية والده، وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) في الارتشاف وابن هشام (ت ٧٦١هـ) في المغني وأوضح المسالك .

لقد كان القصد من ذلك بيان اختلاف النحاة في تسمية الأبواب النحوية من جهة، وموقف المرادي فيما استعمله منها إلى جانب اصطلاحات المتقدمين من جهة أخرى .

الابتداء:

سماه سيبويه [١]ت ١٨٠هـ باب المسند والمسند إليه، أو المبتدأ والخبر كما ذهب المبرد، وابن السراج، والزجاجي، والفارسي، والزمخشرى إلى أنه المبتدأ والخبر، أو المسند، والمسند إليه.
وذهب سيبويه إلى اصطلاح آخر فقد سمي الخبر: "مبني على مبتدأ " بدليل قوله[٢]:"هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً، ويكون المبني على المبتدأ مظهراً".
أما أبو حيان[٣] فقد سمى المبتدأ بـ" المحكوم عليه بقوله: الخبر هو التابع المحدث به عن الاسم المحكوم عليه على سبيل الإسناد"، وهناك حالات إعرابية تتعلق بالخبر منها:
١- ذهب ابن عصفور[٤] إلى أنه قد يغني عن الخبر حال تسد مسده نحو: ضربني زيداً قائماً .
٢-وقال ابن مالك [٥]: لا يغني عن الخبر ظرف الزمان .
٣- وذهب ابن السراج إلى أن الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة[٦] .

---

[١] الكتاب ١/٢٣؛٢/١٢٦.
[٢] الكتاب ٢/١٣١.
[٣]الارتشاف ٤/١٠٨٥.
[٤] المقرب ١/٨٥.
[٥] انظر: شرح التسهيل ١/٢٨١.
[٦] شرح ابن عقيل ١/٢١١.

وقد عارض المرادي[1] ابن السراج فيما ذهب إليه فقال: "يقسم الخبر إلي قسمين مفرد وجملة خلافاً لابن السراج في إثباته ثالثاً لا مفرداً ولا جملة، وهو الظرف والجار والمجرور ".
كما ذهب المرادي إلي تسميه هذا الباب بالمبتدأ والخبر[2]، وتسمية الخبر بالمسند[3] ولم يخرج عمن سبقه في تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة، وإلى جامد ومشتق، والجامد فارغ[4]، أي: فارغ من الضمير فلا يتحمله خلافاً للكسائي .

الفاعل:

"ذهب المبرد[5] إلى "أن الفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر" نفهم من ذلك أن الفاعل عنده هو المسند إليه، والفعل هو المسند، وهو ما ذهب إليه الفارسي[6]، والزمخشري[7] وابن عصفور[8] ".

أما أبو حيان[9] فقد أوضحه بما جاء به المبرد عن تعريف واصطلاح، فقال: ذهب قوم إلي أن الفاعل ارتفع بشبهه للمبتدأ، وسماه المرادي[10] بالمسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول أو جار مجراه.

---

(١) توضيح المقاصد ٤٧٤/١.
(٢) توضيح المقاصد ٤٧٠/١.
(٣) توضيح المقاصد ٤٧٠/١.
(٤) توضيح المقاصد ٤٧٧/١.
(٥) المقتضب ١٤٦/١.
(٦) الإيضاح ١٠١/١
(٧) المفصل في صنعة الاعراب ٣٨/١.
(٨) انظر: المقرب ٥٣/١.
(٩) انظر: الارتشاف ١٣٢٠/٤.
(١٠) توضيح المقاصد ٥٨٣/٢.

المفعول له:

ذهب النحاة إلي تسميته بالمفعول له، ولم يسموه بالمفعول لأجله، ولم يذكره بهذا الاسم إلا ابن هشام[١] الذي سماه بالمفعول لأجله والمفعول من أجله، أما ابن مالك[٢] فقد شبهه بالمفعول به حيث قال:"ينصبه مفهم الحديث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر"، ولو قارنا رأي المرادي[٣] في هذا الباب بآراء من سبقوه من النحاة نجده لا يختلف عنهم في في هذا الاصطلاح فقد سماه بـ" المفعول له ".

لقد سمي سيبويه[٤] المستثنى منه باسم "المستثنى فيه، وأطلق عليه اسم البدل، فيقول: "هذا باب ما يكون فيه المستثنى فيه بدلاً مما نفي ما أدخل فيه نحو: "ما أتاني أحد إلا زيد" جعلت المستثنى بدلاً من الأول، وشبه ابن السراج[٥] بالمفعول إذا أتى بعد استغناء الفعل بالفاعل.

أما ابن عصفور[٦] فقد سمي المستثنى منه باسم "المخرج منه" وهذا ما ذهب إليه ابن الناظم، لكننا نجد المرادي[٧] يسمي المستثنى منه "مخرج" وليس "مخرج منه" كما هو الحال عند ابن الناظم وابن عصفور ووضح ابن الناظم مصطلح الاستثناء المفرغ وهو أن يكون المستثنى منه مقدراً في قوة المتطرف به نحو: ما قام إلا زيداً، والتقدير: ما قامَ أحد إلا زيدٌ .

أما فيما يتعلق الأمر بالاستثناء المنقطع فقد ذهب إليه ابن السراج[٨]، والزمخشري[٩]، وابن مالك[١٠] وسار على مذهبهم المرادي[١١] كما جعله بدلاً إذا تقدم على المستثنى منه .

---

[١] أوضح المسالك ٢٢٥/٢ .

[٢] انظر: شرح التسهيل ١٩٨/٢.

[٣] توضيح المقاصد ٦٥٤/٢.

[٤] الكتاب ٣١١/٢.

[٥] انظر: الأصول في النحو ٢٠٦/١.

[٦] انظر: المقرب ١٦٦؛١٦٧.

[٧] توضيح المقاصد ٢٦٩/٢.

[٨] الأصول في النحو ٢٩٠/١.

[٩] المفصل ٩٦/١.

[١٠] الأصول في النحو ٢٨٥/٢؛٢٨٦.

[١١] انظر: توضيح المقاصد ٢٧٠/٢؛٢٧١.

التمييز:

ذهب ابن السراج[١] إلى تسميته بـ"المفسر بدليل قوله: ... ويصلح أن يكون مفسراً، وسماه التمييز[٢]، والتفسير[٣] بقوله: "وكما لا يجوز تقديم ما نصب على التفسير.. إلى أن يقول يقول :"لأن المفسر لا يكون إلا نكرة "[٤]، وهو ما ذهب إليه ابن الناظم .

أما المبرد[٥]، والزمخشري[٦] وأبو حيان[٧] فقد أطلقوا عليه اسم، التبيين، والتفسير، والمميز، والمبين، والمفسر، وهذا ما ذهب إليه المرادي فسماها[٨]: بالتمييز، والمبين، والمفسر، وبذلك لم يخالف ما ذهب إليه الحال في اصطلاحات النحاة حول للتمييز .

الإضافة:

يطلق سيبويه[٩] الإضافة على النسبة فيقول: هذا باب الإضافة وهي النسبة، وهو ما ذهب إليه أبو حيان[١٠]، حيث قال: في اصطلاح النحاة تطلق الإضافة على النسبة، كما نقل المرادي[١١] من الارتشاف قول شيخه أبي حيان : والذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وليس على تقدير حرف.

والإضافة عند الفارسي[١٢] محضة وغير محضة، وغير المحضة هي ما نوى فيه الانفصال، وهذا هو مذهب ابن عصفور[١٣] .

أما الإضافة المحضة فهي بمعنى اللام، وبمعنى من، وزاد الكوفيون[١٤] الإضافة بمعنى عند نحو:" هذه ناقة رقود الحلب" أي: عند الحلب.

---

[١] الأصول ٢٢٥/١.

[٢] الأصول ٢٢٤/١.

[٣] الأصول ٢٣٠/٢.

[٤] الأصول ٢٣٠/٢.

[٥] المقتضب ٣٢/٣.

[٦] المفصل ٩٣/١.

[٧]الارتشاف ١٦٢١/٤.

[٨] انظر: توضيح المقاصد ٧٢٦/٢؛٧٢٧.

[٩] الكتاب ٣٣٥/٣.

[١٠]الارتشاف ١٧٩٩/٤.

[١١] توضيح المقاصد ٢٠٣/١.

[١٢] الإيضاح ٢١٠/١

[١٣] المقرب ٢٠٩/١.

[١٤]الارتشاف ١٨٠٠/٤.

وعند ابن مالك[١] بمعني في ومن واللام، والإضافة عند الزمخشري[٢] لفظية ومعنوية، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك، والمرادي[٣] وهي عنده محضة وغير محضة .

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٢١.

(٢) المفصل ١/١١٣.

(٣) توضيح المقاصد ٢/٧٨٧.

مصادر الاستشهاد عند المرادي

الشواهد النحوية هي الأدلة والبراهين التي يستعين بها علماء العربية "قديمهم وحديثهم" لإثبات صحة الآراء التي يأتون بها ويؤمنون بمذاهبها، وتصحيح مسائلها من جهة، أو تخطئة معارضيهم من العلماء بما جاءوا به من حجج وشواهد نحوية أو لغوية، أو أدبية في مسائل أخرى.

إن أكثر هذه الأدلة وأصوبها تحقيقاً فيما اعتمد عليه العلماء، هي أشدها صحة وأبعدها عن الشك والاعتراض، وتختلف هذه الشواهد في القوة، والضعف تبعاً لنوع الشاهد الذي اتفق عليه علماء العربية الأقدمون، أو مكانه وزمانه، فكانت عندهم بأقسامها التالية التي أذكرها حسب أهميتها في التأثير، والاستدلال والتمثيل على مسائل النحو واللغة:

١- القرآن الكريم وقراءاته .

٢- الحديث الشريف.

٣- الشعر.

٤- النثر.

كما أن المتتبع لكتب المرادي، يجده قد اعتمد في شرح مسائل النحو وأبيات الألفية على ما ذكرت من هذه الشواهد، فكان كثير الاستشهاد بالقرآن الكريم، الشاهد الذي لا يدخله الشك والاعتراض، ثم الشعر قديمه وحديثه، جاهليه وإسلاميه، يأتي بعد ذلك الحديث، واللهجات، وسأوضح في كل نوع من هذه الشواهد عدد المواضع التي استشهد بها، لنتبين من خلال ذلك مدى تأثره واهتمامه في كل منها.

ومهما يكن من أمر، فإن القرآن الكريم هو أكثر الشواهد النحوية أثراً وأوضحها تأثيراً في الدراسات النحوية واللغوية، وتمسك النحاة وعلماء العربية بشواهده وآياته كبير، وسأوضح ذلك بشيءٍ من التفصيل متناولاً الشواهد النحوية عند المرادي:

الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته عند المرادي:

لم يصل إلي مرتبة القرآن شاهد أثبت قوة في البرهان والدليل منه في الشواهد النحوية التي استعان بها علماء العربية، فهو كما قال الرافعي: "لولا القرآن وأسراره البيانية ما اجتمع العرب على لغته، ولو لم يجتمعوا لتبدلت لغاتهم بالاختلاط الذي وقع ولم يكن منه بد حتى تنتقض الفطرة وتختبل الطباع، ثم يكون مصير هذه اللغات إلى العفاء لامحالة"[١].

---

[١] إعجاز القرآن ٥٨/١

فالقرآن أفصح حجة، وأعلى بياناً، لا تعارضه حجة ولا يقف ضده دليل لأنه كلام الله، كما في حديث الرسول ﷺ "فإنما أنزل القرآن عليَّ بلسانٍ عربي مبين"[١]، فهو معجزة.

قال السيوطي: "فهو حجة، ولا يكون حجة إلا وهو معجزة"[٢] مستشهداً بقوله تعالى:﴿لا يَأتونَ بِمِثلِهِ ولَو كَانَ بَعضُهم لِبَعضٍ ظَهيراً﴾[٣].

"وهو كما قال نجم الدين الطوفي: قال العلماء: "قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من برهان ودلالة إلا وكتاب الله قد ينطق به"[٤].

فالاحتجاج بالقرآن جائز كما قال السيوطي: "جائز سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً"[٥]. وكقول "سعيد بن منصور" متحدثاً عن القرآن وفضله: "من أراد العلم فعليه بالقرآن"[٦].

وقال الإمام الشافعي ﷺ: "جميع ما تقوله الأمة شرح للسنة، وجميع السنة شرح للقرآن". ومما يدل على أهمية القرآن الكريم في الاحتجاج استشهاد علماء المدارس النحوية في البصرة والكوفة وبغداد أو غيرهم بآياته على المسائل النحوية واللغوية[٧].

لقد تتبعت المرادي في كتبه لمعرفة المواضع التي استشهد فيها بالقرآن الكريم، حيث بلغت مواطن استشهاده بالقرآن الكريم، أربعمائة وستة وأربعين موضعاً في كتاب الجني الداني، وبلغت ثلاثمائة وأربعة وخمسين موضعاً في شرح التسهيل، وبلغت ثلاثمائة وسبعين موضعاً في توضيح المقاصد، حتى يمكن القول بأنه لا يخلو باب من أبواب الكتب دون أن يستشهد بآية قرآنية يؤيد بها أو يعارض ما جاء به أهل النحو، أو لا، كي يثبت رأيه في بعض المسائل النحوية واللغوية.

ولا بد هنا من بيان بعض من هذه المواضع التي ذكرت عند المرادي:

---

[١] المزهر ٣٥/١

[٢] الإتقان في علوم القرآن ١/ ٦٤٥

[٣] سورة الإسراء ٨٨/١٧

[٤] الإتقان في علوم القرآن ٦٧٩/١

[٥] الاقتراح ١٥/١

[٦] الإتقان في علوم القرآن ٦٦١/١

[٧] انظر: الإنصاف١/٣١٥،٢٥٦،٢٣٢

١- **لا يكمل الآيات القرآنية**، بل يكتفي بذكر الجزء الذي يوجد فيه الشاهد النحوي، وقد يكون ذلك كلمة واحدة، أذكر منها:

أ- قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعَاً ﴾[١]، والشاهد فيه: أن الألف أبدلت من النون الخفيفة.

ب- قوله تعالى: ﴿تَٱللهِ تَفْتَؤُا﴾[٢]، والشاهد فيه: التاء مختصة باسم الله وهي للقسم.

ت- قوله تعالى:﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[٣]، باب المعرب والمبني استشهد فيه على ما أعرب إعراب المثنى وهو مخالف لمعناه بقصد التكثير.

ث- قوله تعالى:﴿ٱلذَّاكِرِينَ﴾[٤]، الشاهد فيه: همزة الوصل.

ولم أجد من الآيات الطويلة إلا في بعض المواضع، ومنها قوله تعالى:﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِّن ذَلِكَ جَنَّاتِ تَجْرِي من تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُوراً﴾[٥]، ومع ذلك لم يكملها.

٢- **يستشهد على المسائل النحوية واللغوية**، أذكر منها على سبيل الاستدلال والبرهان:

أ- قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوَنَاً﴾[٦]، الشاهد فيه: أن نون التوكيد الخفيفة مختصة بالفعل[٧].

ب- قوله تعالى: ﴿أَأَسْجُدُ لمِنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾[٨]، الشاهد فيه: على الحال من منصوب الفعل الثاني "خلقت"[٩].

ج- قوله في باب أسماء الأفعال والأصوات عليك: بمعني الزم، ويتعدى بنفسه، قال تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[١٠].

٣- وقد يجعل الآية القرآنية حجة للتدليل علي رأيه في معارضة الآخرين:

---

[١] سورة العلق ١٥/٩٦

[٢] سورة يوسف ٨٥/١٢

[٣] سورة الملك ٤/٦٧

[٤] سورة الأحزاب ٣٥/٣٣

[٥] سورة الفرقان ١٠/٢٥

[٦] سورة يوسف ٣٢/١٢

[٧] توضيح المقاصد ٢٨٩/١

[٨] سورة الإسراء ٦١/١٧

[٩] توضيح المقاصد ٦٩٤/٢

[١٠] سورة المائدة ١٠٥/٥

كقوله في باب اسم الإشارة: قال في شرح التسهيل: "وقد يراد بهنالك" الزمان، وقد مثل بقوله تعالى:﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤمِنُونَ﴾[1]. قال المرادي: "ولا حجة فيه لاحتمال أن تكون الإشارة إلي المكان"[2].

٤- يستشهد بالقرآن على المسألة الواحدة بآكثر من آية تأكيداً وتوضيحاً:

كثيراً ما نجد المرادي يستشهد بآيتين أو أكثر من سور مختلفة من القرآن على المسألة الواحدة، قصده في ذلك التوضيح للمسألة وتأكيد ما يريد بيانه وشرحه، أذكر على سبيل المثال:

أ- باب المشبهات بليس "ما ، لا ، لات، إنْ" [3]

كقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[5].

أ- كسر همزة إن: كقوله في بيت الألفية:

... ... وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَة

يعني: إذا وقعت جواب قسم مطلقاً مع اللام، أو دونها، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ حم وَٱلْكِتَابِ ٱلْمُبِينِ ، إِنَا أَنزَلْنَاهُ﴾[7].

ج- باب حروف الجر، قوله في الألفية: ومن وباء يفهمها بدلاً . قال: علامة ذلك أن يحسن في موضعها بدل[8] كما في قوله تعالى:﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَاةِ ٱلُّدنْيَا مِنَ ٱلْآَخِرَةِ﴾ [9]، وقوله تعالى: تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً﴾[10] .

د- باب إعراب الفعل: كقوله تعالى: ﴿ لَعَلَّهُ يَزَّكَّي أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنَفَعَهُ ٱلِذِّكْرَى ﴾[11].

وقوله تعالى: ﴿ لَّعَلّي أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَابَ أَسْبَابَ ٱلسَّمَوَاتِ فَاَطَّلِعَ ﴾[12].

٥- يستشهد بالقرآن الكريم وبالقراءات أحياناً أخرى:

---

(١) سورة الأحزاب ١١/٣٣

(٢) توضيح المقاصد ١٨٧/١

(٣) توضيح المقاصد ٥٠٦/١

(٤) سورة يوسف ٣١/١٢

(٥) سورة المجادلة ٢/٥٨

(٦) سورة العصر ١،٢/١٠٣.

(٧) سورة الدخان ٣/٤٤.

(٨) توضيح المقاصد ٧٥٣/٢ .

(٩) سورة التوبة ٣٨/٩.

(١٠) سورة الزخرف ٦٠/٤٣.

(١١) سورة عبس ٣،٤/٨٠ .

(١٢) سورة غافر ٤٠ /٣٦.

وكان ذلك في موضع واحد هو باب "إعراب الفعل"[١] قوله: ألحق الفراء الرجاء بالتمني، فجعل له جواباً منصوباً ... ومنه قراءة حفص عن عاصم: ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَابَ أَسْبَابَ ٱلسَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[٢]، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّي أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنَفَعَهُ ٱلذِّكْرَى﴾[٣].

٦- يؤكد على صحة القاعدة بالشعر والقرآن :

وكان ذلك في موضع واحد هو باب " النعت "[٤]، فقد استشهد بقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئيمِ يَسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي[٥]

قال: أن قوله " يسبني " صفه لا حال ومثله قوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[٦] وأختم الكلام على القرآن بما قاله العلماء عن الاستشهاد به والاحتجاج بآياته " بأن كل رواياته فصيحة حتى الشاذ منها، ولو أنه لا يقاس عليها، يقول ابن جني: "غرضنا أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً وأنه ضارب في صحة الرواية بجر أنه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه [٧] كما يقول البغدادي عنه: "كلامه – عزّ اسمه – أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه "[٨].

فأبو الأسود الدؤلي – وهو أول واضع للنحو – قد سمع قارئاً يقرأ ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهُ﴾[٩] بكسر اللام من " رسوله " فغضب لذلك وكان هذا حافزاً له على وضع قواعد وأسس النحو العربي[١٠].

القراءات القرآنية :

إن السبب الذي حمل الخليفة عثمان "رضي الله عنه" على جمع القرآن وكتابته هو ما بلغه من اختلاف الصحابة في قراءته، ولم يمض زمن قصير على إرسال المصاحف إلى

---

(١) توضيح المقاصد ١٢٦٠/٣.

(٢) سورة غافر ٣٦،٣٧/٤٠.

(٣) سورة عبس ٤،٣/٨٠ .

(٤) توضيح المقاصد ٩٤٨/٢.

(٥) البيت لعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ١٧١ولرجل من سلول في الكتاب٢٤/٣ وخزانة الأدب ٣٥٧/١ وابن عقيل ١٩٦/٣وهمع الهوامع ٣٦/١ وتوضيح المقاصد ٩٤٨/٢.

(٦) سورة يس ٣٦ /٣٧.

(٧) المحتسب ١١/١.

(٨) خزانة الأدب ٩/١.

(٩) سورة التوبة ٣/٩.

(١٠) مراتب النحويين ٨/١.

الأمصار حتى أصبح لكل مصر قراءة خاصة يتبعون فيها قارئاً يتغنون بصحة قراءته [١]. ثم استقر منها سبع قراءات هي: قراءة عبد الله بن عامر اليحبصي المراكشي (ت ١١٨هـ) ، وابن كثير(ت ١٢٠هـ)، وعاصم وهو: أبو بكر ابن أبي النجود (ت ١٢٨هـ) ، وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٥هـ) ، ونافع (ت ١٦٩هـ) بالمدينة، وحمزة بن حبيب (ت ١٥٦هـ)، والكسائي الكوفي (ت ١٨٩هـ)، وهؤلاء هم أصحاب القراءات الجائزة عند المسلمين، وتسمى بالقراءات المتواترة[٢] .

قال أبو علي الفارسي: "وليس كل ما جاز في قياس العربية تسوغ التلاوة به حتى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له وأخذهم به لأن القراءة سنة[٣] .

وذكر الرافعي [٤] قراءة: أبي جعفر يزيد بن القعقاع، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، وخلف بن هشام بن طالب . فقال:" هي قراءات الآحاد المتممة للقراءات السبع، وما بعدها فهي القراءات الشاذة " .

"ولو أن بعضهم ينسب قراءة عاصم، وحمزة، وابن عامر إلى اللحن "[٥]، فرد السيوطي هذه النسبة بقوله:" فهم مخطئون، فإن قراءتهم ثابتة الأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا يطعن فيها"[٦]، كما ردهم ابن مالك باحتجاجه بقراءتهم أذكر من ذلك:

١- احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة . ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾[٧].

٢- جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول بقراءة ابن عامر ﴿ قَتْلَ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[٨].

٣-جواز سكون لام الأمر بعد ثم بقراءة حمزة: ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾ [٩] لقد اشتهر غير ما ذكرت قرَّاء آخرون سماهم ابن النديم[١٠] بقراء الشواذ مثل: ابن مجاهد، وعاصم الجحدري، وعبد الله بن

---

(١) انظر: إعجاز القرآن ٢٨/١-٣٠.

(٢) إعجاز القرآن ٣٩/١؛٤٠.

(٣) انظر: إعجاز القرآن ٤١/١؛٤٢ .

(٤) انظر: إعجاز القرآن ٣٩/١؛٤١ .

(٥) الاقتراح ٧٩/١.

(٦) الاقتراح ٨٠/١.

(٧) سورة النساء ١/٤ والاقتراح ٨٠؛٨١.

(٨) سورة الأنعام ١٣٧/٦ وانظر: الإنصاف ٣٤٧/١.

(٩) سورة الحج ١٥/٢٢ و الاقتراح ٨٢/١.

(١٠) انظر: الاتقان في علوم القرآن ١٥٩/١ والفهرست ٣٣/١ .

عباس المخزومي، مسلم بن حبيب، وابن محيصن، وعيسي بن عمر الثقفي، وعنوان بن عثمان الزبيدي، ويزيد بن القعقاع وعبد الله ابن اسحق الحضرمي .

لقد كانت شواهد المرادي واحتجاجاته بالقراءات على المسائل النحوية أقل مما هي عليه في القرآن ، فقد بلغت "٨٧" سبعة وثمانين موضعاً، ذكر فيها ما جاء به أصحاب القراءات من اختلافات في قراءة الآيات القرآنية، كان لها أكبر الأثر في المسائل النحوية، ومواضع الكلمات الإعرابية .

تفصيل لهذه القراءات:

١-قوله في باب المعرب والمبني[١]:

في المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهي لزوم الألف "رفعاً ونصباً وجراً " وهي لغة بني الحارث، وأنكرها المبرد . وهو محجوج بنقد الأئمة وهو أحسن ما خرج عليه قراءة ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[٢]

٢-باب الاسم الموصول " تشديد النون في تثنية الذي، والتي "[٣].

قال مصححاً رأي الكوفيين في تشديدها مع الياء بقوله: "وهو الصحيح لقراءة ابن كثير: ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾ [٤].

٣-تفضيله قراءة ورش في الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن بقوله: بل يبدأ بالهمزة في المشهور من قراءة ورش[٥] .

٤-قوله: القاطع بالجواز[٦]:" يقصد جواز توسط خبر ليس" ، قراءة ﴿ لَيْسَ البِرَّ أَنْ تُوَلُّوا ﴾[٧].

٥-باب الفاعل[٨]: " حذف تاء التأنيث أو ثبوتها " مع الفصل بإلا ، قال: وبعضهم لا يجيز ثبوتها مع الفصل بالا ، إلا في الضرورة ، والصحيح جوازه في النثر علي قلة ومنه قراءة مالك بن دينار ، والجحدري: ﴿ فَأَصْبَحُواْ لَا تُرَي إِلَّآ مَسَاكِنُهُمْ ﴾ [٩].

٦- باب الاستثناء[١] "حاشا" قال: وأقلها حشا وهذه التي يليها المجرور باللام ليست حرفاً.

---

(١) توضيح المقاصد ٣٣٠/١.

(٢) سورة طه ٦٣/٢٠.

(٣) توضيح المقاصد ٤٢٠/١.

(٤) سورة فصلت ٢٩/٤١.

(٥) توضيح المقاصد ٤٦١/١.

(٦) توضيح المقاصد ٤٩٥/١.

(٧) سورة البقرة ١٧٧/٢.

(٨) توضيح المقاصد ٥٨٩/٢.

(٩) سورة الأحقاف ٢٥/٤٦.

٧- "حاشا "[٢] في قراءة ابن مسعود:" حاشَ الله " بالإضافة سبحان الله، وقراءة أبي السمال:" حاشًا لله " بالتنوين، والوجه في قراءة من لم ينون أن تكون مبنية لشبهها بـ (حاشا) الحرفية لفظاً ومعني .

٨- نعم وبئس: بقوله [٣]:

وفي نعم أربع لغات: نَعِم، نِعِم، نَعْم، نِعْم. وأفصحها هي: نِعْم، وهي لغة القرآن، وبها قريء . ﴿فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [٤].

نونا التوكيد[٥]: "توكيد الفعل بعد لا النافية ".

ذكر قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنّ ﴾[٦] قال: قيل: " لا تصيبَنّ " جواب قسم موجبة، و الأصل "لتصِيبَنِّ" كقراءة ابن مسعود وغيره، ثم أشبعت اللام، وهو ضعيف لأن الإشباع بابه الشعر .

العدد [٧]:

وَقُـلْ لَـدَى التَّأْنِيـثِ إِحْـدَى عَشْـرَةْ ... وَالشَّـينُ فِيهَـا عَـنْ تَمِـيمٍ كَسْـرَةْ

يقصد " عَشِرة " في التأنيث فيقول: إحدى عشِرة، واثنتا عشرة وقد تفتح في المؤنث، وبالفتح قرأ الأعمش، والفتح هو الأفصح التسكين وهي لغة الحجازيين .

الاستشهاد بالحديث النبوي عند المرادي:

بعد أن أوضحت الاحتجاج بالقرآن الكريم، لابد من الكلام هنا على الحديث الشريف، وموقف علماء العربية من الاستشهاد والاحتجاج به علي المسائل النحوية واللغوية فأقول:

لقد ذهب علماء النحو واللغة مذاهب مختلفة في الأخذ بالحديث والاستشهاد به أو رفضه وعدم الاعتماد عليه في الشاهد النحوي مفضلين الشعر القديم، والإسلامي محتجين في ذلك بروايته بالمعني من جهة، ولأن الأقدمين لم يأخذوا به أو يجعلوه حجة في شواهدهم. ولكل من هؤلاء قديمهم وحديثهم مذهبه ورأيه.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٦٩١.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٦٩١.

(٣) توضيح المقاصد ٣/٩٠٣.

(٤) سورة البقرة ٢/٢٧١ .

(٥) توضيح المقاصد ٤/١١٧٧.

(٦) سورة الأنفال ٨/٢٥.

(٧) توضيح المقاصد ٤/١٣٢٥.

"لقد جوَّز ابن مالك الاستشهاد بالحديث، وزاد عليه الاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم كما فعل الإمام الرضي" [1]، ومنعه ابن الضائع، وأبو حيان مستدلين بأمرين:

أحدهما: أن الأحاديث رويت بالمعنى، وهذا ما ذكره السيوطي[2] حيث قال: "وقد تداولتها الأعجام والمولدون قبل تدوينها، فزادوا، وأنقصوا، وأبدلوا ألفاظها".

ثانيهما: أن أئمة النحويين المتقدمين لم يحتجوا بشئ منه ولهذا لم يحتج سيبويه وغيره في الاستشهاد بالحديث، كما قال أبو الحسن بن الضائع[3]: "واعتمدوا في ذلك علي القرآن وصريح النقل عن العرب [4]"، ونجد ابن الضائع يقول في مكان آخر في كتابه: "وإذا سمعناه يخالف كلام العرب في مواضع كثيرة علمنا أن لغته فسدت لاسيما أن ذلك العربي قد خالط العجم، أو سكن الحاضرة، فإن كثيراً ما تفسد الألسنة بالمخالطة، ولذلك أكثر ما أخذت اللغة عن سكان البوادي، لأن الحواضر مجتمع لأمم كثيرة، وفي لغات مختلفة من العرب والعجم ". وبهذا يعتبر الحديث أقل مصادر الاحتجاج عناية من النحاة ويرجع ذلك إلى:

١- كانت رواية اللغة والشعر مجال اهتمام الناس في القرن الأول الهجري وما بعده، وكان الرواة يفخرون بمقدار ما يروون ويحفظون من أشعار العرب، أذكر من ذلك على سبيل الاستشهاد:

أ- كان أبو بكر بن الأنباري يحفظ ثلاثين ألف بيت شاهد في القرآن وكان أحفظ من تقدم من الكوفيين[5].

ب- كان أبو مسحل يروي عن " علي بن المبارك الأحمر" أربعين ألف بيت شاهد في النحو قال: وسمعت أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلباً يقول: ما ندمت على شيء كندمي على ترك سماع الأبيات التي كان يرويها أبو مسحل عن علي بن المبارك الأحمر[6].

٢- لعل النحاة المتقدمين وجدوا حرجاً في إخضاع القرآن والحديث لقواعد النحو وأحكامه، فهذا الأصمعي يقول: "سمعت من سفيان الثوري ثلاثين ألف حديث كان لا يفسر شيئاً من القرآن، ولا شيئاً من اللغة له نظير في القرآن وكذلك الحديث تحرجاً[7]".

٣- لم يكن كثير من النحاة المتقدمين على معرفة وثيقة بالحديث النبوي ولم يشتهروا بالاهتمام به بل غلب عليهم القياس، والاهتمام بالشعر، ومنهم أئمة النحو الخليل وسيبويه والكسائى.

---

[1] شرح درة الغواص في أوهام الخواص ١٥٢.

[2] الاقتراح ٨٩/١.

[3] انظر: خزانة الأدب ٩/١.

[4] خزانة الأدب ١٠/١.

[5] طبقات النحويين واللغويين ١٥٣،١٥٤.

[6] طبقات النحويين واللغويين ١٣٥، وانظر: بغية الوعاة ١٢٣/٢.

[7] انظر: تاريخ بغداد ١٣/١٢، ١٤.

وقد حذا أبو حيان المتوفى سنة ٧٤٥هـ حذو ابن الضايع المتوفى سنة ٦٨٠هـ، وأيده في عدم الاحتجاج بالحديث، وأورد على ابن مالك اعتراضاته فقال: "وقد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية[١] في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسي بن عمر، وسيبويه من أئمة البصريين، ثم الكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ولو لم يفعلوا ذلك، وسلك طريقهم من جاء بعدهم من علماء بغداد والأندلس وثقوا به لجرى مجرى القرآن، ولكن وقوع اللحن الكثير فيما روى من الحديث لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع[٢] " إلى أن يقول: "إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية[٣]".

وقد رد الأفغاني ما جاء به أبو حيان قائلاً: "فنظرة إلى كتاب التهذيب للأزهري، والصحاح للجوهري، والمخصص لابن سيده، والمجمل، ومقاييس اللغة لابن فارس"، والفايق للزمخشري، كافية لدحض ما ادعى أبو حيان [٤].

ويسترسل الأفغاني في كلامه فيقول: "ولذلك نجد ما لدى المتأخرين من ثروة نحوية أو لغوية، أو حديثية شيئاً وافراً مكنهم من أن تكون نظرتهم أشمل، وأحكامهم أسد، ولو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين كأبي عمرو بن العلاء، والأصمعي، وسيبويه ... لعضُّوا عليها بالنواجذ ولغيروا فرحين كثيراً من قواعدهم التي صاحبها حين وضعها شح الموارد، ولكانوا أشد المنكرين علي أبي حيان جحوده، وضيق نظرته، واتجاهه الجدب، والخصب محيط به من كل جانب[٥].

ولم يقتصر رفض الحديث، وعدم الاحتجاج به، أو جعله من الشواهد النحوية على أبي حيان، وابن الضايع فحسب، بل سلك طريقهما كثيرون.

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ٩٢٥/٢، الاقتراح ٩٠/١.

[٢] انظر: خزانة الأدب ١٠/١، كشف الظنون ٤٠٥/١.

[٣] خزانة الأدب ١٠/١، ١١، في أصول النحو ٤٧.

[٤] في أصول النحو ٤٩.

[٥] في أصول النحو ٤٩؛ ٥٠.

حيث قال السيوطي عنه: "قال القرافي في شرح المحصول: إنما أهملوا ذلك لأن الدواعي متوفرة علي الكذب في الحديث لأسبابه المعروفة الحاملة للواضعين على الوضع، وأما اللغة، فالدواعي إلى الكذب عليها غاية الضعف"[١].

لقد احتج هؤلاء في رفضهم للحديث بالكذب في نقل الحديث مع النقل بالمعنى، أو وجود التصحيف، واللحن، وهذا ما نجده عند ابن الضايع حيث قال: "وقد تقدم غير مرة أن الحديث وقع في روايته تصحيف ولحن هذا مع أنهم كانوا يجوزون النقل بالمعنى وعليه حذاق الأئمة، وإن كان المحدثون أخيراً قد تجنبوا هذا كثيراً وحافظوا عليه ".

ونقل السيوطي رأي ابن الضائع في رفض الاحتجاج بالحديث، وما ذهب إليه الأقدمون في هذا المجال حيث قال: "قال أبو الحسن الضائع في شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك علي القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلي الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب[٢].

وقد أيد السيوطي[٣] ابن الضائع فيما ذهب إليه ووقف إلى جانب أبي حيان في رده على "ابن مالك" بأنه استشهد على لغة "أكلوني البراغيث" بحديث الصحيحين[٤] "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" حتى صار يسميها لغة: "يتعاقبون "[٥]

يفهم من قول السيوطي أنه متأثر بمذهب ابن خروف وكلامه حيث يقول: "يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى "[٦].

إلا أننا نجد على خلاف ما ذهب إليه أبو حيان، وابن الضائع، والقرافي، وابن جماعة، وابن خروف، والسيوطي وغيرهم ممن دفع الاحتجاج بالحديث، والاستشهاد به على المسائل

---

(١) المزهر في علوم اللغة ١١٩/١.
(٢) الاقتراح ٩٥/١.
(٣) الاقتراح ٩٦/١؛٩٧.
(٤) الحديث في رياض الصالحين ١٣/٢.
(٥) خزانة الأدب ١٣/١.
(٦) الاقتراح ٩٥/١.

النحوية واللغوية من ذهب مذهب ابن مالك في الاعتماد على الحديث وإنزاله منزلة القرآن والشعر الجاهلي والإسلامي في الشواهد النحوية.

فتوسط الشاطبي حيث جوز الاحتجاج بالحديث الذي اعتنى بنقل ألفاظه فقال البغدادي في الخزانة، قال الشاطبي في الألفية: "لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث الرسول ﷺ وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش، والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى وتختلف رواياتها، وألفاظها بخلاف كلام العرب وأشعارهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظها لما يبني عليه من الحنو ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب "[١].

---

[١] خزانة الأدب ١٢/١.

ونجد ابن الأنباري[١] يقول في منع "أن" في خبر كاد: "وأما حديث كاد الفقر أن يكون كفراً "[٢] فإنه تعبير الرواة، لأنه ﷺ أفصح من نطق بالضاد ".

وسلك ناظر الجيش هذا المنهج راداً على اعتراضات[٣] أبي حيان على ابن مالك، وأن الحديث صادر عن أفصح الناس فقال في حديث الرسول: "هل أنتم تاركوا لي صاحبي"[٤] في هذا الحديث فصل بالجار والمجرور لأنه متعلق بالمضاف، وهو أفصح الناس "[٥].

ويمكن أن نجمل رأي النحاة في موقفهم من الاستشهاد بالحديث بأنهم على ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الممانعين، ومنهم: ابن الضائع، الحسن بن علي ت ٦٨٠هـ لأنه روي بالمعنى، ثم أبو حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ وسبب المنع عنده كثرة اللحن لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب.

وجلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ، لكنه أجاز الاستدلال بالأحاديث التي تثبت روايتها باللفظ وهي قليلة[٦].

الثاني: المجوزون وهم: ابن مالك، وابن هشام، والبدر الدماميني (ت ٨٢٧هـ)، وابن سعيد التونسي المتوفى (ت١١٩٩هـ).

كما عد من أصحاب هذا المذهب: الجوهري، وابن سيده، وابن فارس وابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسهيلي.

الثالث: المتحفظون، وأشهرهم: أبو اسحق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، فقد توسط الشاطبي في شرح الألفية، فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بألفاظها[٧].

ومن نماذج استشهاد المرادي بالأحاديث النبوية ما يلي: فقد ظَهَرَ جَلِيًّاً استشهاده بالحَديثِ النَّبوي الشَّريفِ ومِن ذلك:

- ذِكرُه حديث النبي ﷺ في بابِ المعربِ والمبني: "لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائمِ عِندَ اللهِ أطيبُ مِن ريحِ المِسك"[٨].
- ذِكرُه حديث النبي ﷺ في بابِ المعربِ والمبني: "اللهُمَّ اجعَلها عَلَيهِم سِنيناً كَسنين يوسف"[١].

---

[١] خزانة الأدب ١٣/١، وانظر: الإنصاف ٤٥٣/١.

[٢] الحديث في مسند الشهاب ٣٤٢/١ .

[٣] تمهيد القواعد ٧٠/١.

[٤] الحديث في صحيح البخاري ٤٩٦/١١.

[٥] تمهيد القواعد ٣٢٥٩/٧.

[٦] انظر: همع الهوامع ٣٣٨/١ ؛ في أصول النحو ٤٦؛٤٨ .

[٧] انظر: خزانة الأدب ٩/١-١٢ ، وانظر: عقود الزبرجد ٦٨/١-٧٠ .

(٨) الحديث في مسند أحمد بن حنبل ٢٣٤/٢

- ذِكرُه حديث النبي ﷺ في بابِ الضمير: "غَيرُ الدَّجَالِ أخوَفني عَلَيكُم"[٢].
- ذِكرُه حديث النبي ﷺ في بابِ الاستثناءِ: "أسَامَة أحَبُّ النَّاسِ إليَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ"[٣].

الاستشهاد بالشعر عند المرادي:

إن السبب في اعتماد الشاهد النحوي على أشعار العرب القدماء هو كما نقل السيوطي عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام في فتاويه: "اعتمد في العربية على أشعار العرب وهم كفار، لبعد التدليس فيه"[٤].

ولم يقتصر الخلاف على شعر المولدين، بل تعداه إلى شعراء الإسلام في العصر الأموي الذي كان فيه علماء الكوفة والبصرة يستشهدون بأشعار الطبقتين "الجاهليين والمخضرمين، ثم اختلفوا في الإسلاميين كجرير والفرزدق، فعدهم أبو عمرو بن العلاء ت ١٥٤هـ – من المولدين الذين لا يستشهد بشعرهم"[٥].

ولم يقف علماء العربية جميعاً موقفاً معارضاً من الاحتجاج بشعر المولدين فقد أيد بعضهم الأخذ بشواهده حتى قال المبرد: "هذه أشعار اخترناها من أشعار المولدين حكيمة، مستحسنة، يحتاج إليها للتمثيل لأنها أشكل بالدهر، ويستعار من ألفاظها في المخاطبات والخطب، والكتب[٦]"، وله قول في الكامل: "وهذا باب طريف من أشعار المولدين" ثم قال: "وليس لقدم العهد يفضل القائل، ولا لحدثان عهد يهتضم المصيب ولكن يعطى كل ما يستحق"[٧].

كما يظهر ذلك واضحاً في سؤال ابن جني للفارسي حيث قال: "سألت أبا علي: هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للمعرب أو لا؟ فقال أبو علي: "كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذا يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم، أجازته لنا"[٨]. ولتوضيح مدى الاحتجاج بالشعر في الشواهد النحوية، أقول:
لقد وضع علماء العربية أصولاً يستندون عليها في شواهدهم منها:

---

(١) الحديث في مسند أحمد بن حنبل ٢/٢٣٩.
(٢) الحديث في رياض الصالحين ٢/٢٩٧.
(٣) الحديث في مسند أحمد بن حنبل ٢/٩٦.
(٤) المزهر ١/١٤٠.
(٥) تاريخ آداب العرب ١/٣٠٣ ؛ وانظر: اللهجات العربية ١/٤٣؛٤٤.
(٦) الكامل ٢/٥١٢.
(٧) الكامل ١/٤٣.
(٨) الخصائص ١/٣٢٣.

١- منع الاحتجاج بشعر مَنْ لا يعرف قائله، حتى قال البغدادي: "ولهذا اجتهدنا في تخريج أبيات الشرح وفحصنا عن قائلها ونسبتها إلى القبيلة، وميزنا الإسلامي عن الجاهلي، والصحابي عن التابعي"[١]. وبذلك أصبح مما يؤخذ عليه المرادي ومن سبقه من علماء العربية هو استشهادهم بأشعار لا يعرف قائلوها، إذا كان هذا شرطاً يلتزم به الجميع، لا كما هي الحال في الحديث الشريف الذي يستشهد به من يرفض الاحتجاج بالأحاديث.

٢- الشعر المصنوع الموضوع كقول ابن سلام: "وفي الشعر المسموع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه، ولا حجة في عربيته ... وقد تداوله قوم من قوم ومن كتاب إلى كتاب"[٢]. وبهذا نجد المبرد يلوم سيبويه بأنه قد روى بيتين مصنوعين محمولين على الضرورة لا يجيزهما أحد من النحويين[٣] ، وهما:

هُــمُ القَــائِلُونَ الخَيــر والآمِرُونَــهُ إذَا ما خَشُوا يوماً مِنَ الأمر معظّما[٤]

والآخر:

وَلَــمْ يَرْتَفِــقْ وَالنَّــاسُ مُحْتَضِــرُونَهُ جَميعــاً وَأَيْــدْي المُعْتَفِــينَ رَوَاهِقُــهْ[٥]

٣- عدم أخذهم عن أهل البادية، وبذلك يعد الشاهد ما أخذ عن حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع وهذا منهج البصريين في الشاهد النحوي، وقد ردوا به على الكوفيين بقولهم: "وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ"[٦].

٤- إسراع بعض المحدثين من العمل[٧] فلا يستوثق فكرة كأرجوزة المتنبي في وصف الطرد الطرد "أي الصيد" التي أسرع في نظمها وهي:

ومَنْــزِلٍ لَــيسَ لَنَــا بمَنْــزِلِ ... ...[٨]

---

[١] خزانة الأدب ١/١٥؛١٦.

[٢] مصادر الشعر الجاهلي ١/٣٤٥.

[٣] الكامل ١/٤٦٨.

[٤] البيت بلا نسبة في الكتاب ١/١٨٨وخزانة الأدب ٤/٢٧٠وهمع الهوامع ٣/٢٤٤والكامل ١/٤٦٨.

[٥] البيت بلا نسبة في الكتاب ١/١٨٨ والكامل ١/٤٦٨ وخزانة الأدب ٤/٢٧١.

[٦] انظر: نشأة النحو ١/١٤٠، وانظر: اللهجات العربية٤٦.

[٧] الخصائص ١/٣٢٧.

[٨] البيت للمتنبي في ديوانه ١٠٣والخصائص ١/٣٢٧

وعجز البيت:

... ... ولا لغير الغاديات الهطل.

كل هذا لم يمنع من الأخذ به، والاحتجاج بشواهده للأسباب والأدلة التي ذكرتها في الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة، وخير دليل على ذلك:

١- قول ابن جني: "كثرة ما ورد في أشعار المحدثين من الضرورات كقصر الممدود، وصرف ما لا ينصرف، وشهادة جلة علماء النحو أمثال "أبي عمرو بن العلاء" إلى آخر وقت، والشعراء من بشار بن برد، وفلان وفلان، ولم نرَ أحداً من هؤلاء أنكر على أحد من المولدين ما ورد في شعره من هذه الضرورات فدل ذلك على رضاهم"[١].

فإن قلت: عيب بعضهم كأبي نواس ... قيل: هذا كما عيب الفرزدق وغيره في أشياء استنكرها أصحابنا، فإذا جاز عيب أرباب اللغة، وفصحاء شعرائنا كان مثل ذلك في أشعار المولدين أحرى بالجواز استنكارهم: همز مصائب، وقالوا منارة منائر، ومزادة ومزائد فهمزوا ذلك في الشعر[٢]، وعليه قال الراعي:

مزائــد خَرْقَــاءِ اليَــدَيْنِ مُسِــيفَةٍ   أخَــبَّ بهــنَّ المُخلِفــانِ وَأحْفَــدَا [٣]

٢- قول السيوطي: "وقد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب، لم يأخذوه عن أهل البادية، ولم يعرضوه على العلماء، وليس لأحد إذا أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة على إبطال شيء منه أن يَقبل من صحيفة ولا يَروي عن صحفي"[٤].

٣- على علماء العربية أن لا يرفضوا الاحتجاج ببعض الشعر العربي وهو ما يسمونه بشعر المولدين بل ما يجب أن يعملوه هو أن يفرقوا بين المروي الصحيح والمنتحل، فيأخذوا صحيحة ويطردوا الموضوع المنتحل، وأصحاب الانتحال معروفون وهم: حماد الراوية، وخلف الأحمر الذي يصفه أبو الطيب بقوله: "أخبرنا محمد بن يحيى، أخبرنا محمد بن يزيد قال: كان خلف الأحمر يضرب به المثل في عمل الشعر[٥].

وقول ابن سلام في حماد الراوية: "كان حماد الراوية غير موثوق به، وكان ينحل شعره لرجل غيره، ويزيد في الأشعار"[٦].

---

[١] الخصائص ٣٢٨؛٣٢٧/١.

[٢] انظر: الخصائص ٣٢٨/١.

[٣] البيت للراعي النميري في ديوانه ٨٨ وتاج العروس ٢٣/ ٤٧٦ والمحكم ٦١٨/٨ ولسان العرب ٢١٥٣/٢٤ والصحاح ٤٦٦/٢.

[٤] المزهر ١٧١/١.

[٥] انظر: المزهر ١/ ١٧٧، وانظر: طبقات النحويين ١٦١/١.

[٦] المزهر ١/ ١٧٥، طبقات فحول الشعراء ٤٨/١.

وخير ما يوضح الأخذ بالشعر، أو رفض الاحتجاج به، ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "إنما الشعر كلام مؤلف فما وافق الحق منه فهو مسالم، وما لم يوافق الحق منه فلا خير فيه"

وقول عائشة رضي الله عنها: "الشعر كلام حسن وقبيح، فخذ الحسن واترك القبيح "[١].

دواعي الاستشهاد بالشعر والاحتجاج به:

هناك أسباب كثيرة فرضت نفسها على علماء العربية، فدفعتهم إلى الاحتجاج بالشعر، والاعتماد عليه في شواهدهم النحوية واللغوية كانت أكثر من غيره من مصادر الاحتجاج والاستشهاد وذلك:

١- أنهم كانوا يتناشدونه في كل مكان ومناسبة، فهو قريب إلى النفوس، فالشعر كلام موضوع، وقول منظوم لكل ما يشعرون ويروون بعكس القرآن الكريم، والحديث الشريف اللذين يحتاجان إلى تفسير لبعض الكلمات – إن لم نقل لكثير من كلماته وآياته .

٢- أنه أسبق مصادر الاحتجاج والاستشهاد على ما سواها، كالشعر الجاهلي مثلاً: ولأنه مألوف وسهل على النطق والحفظ، فهو ديوان العرب وتاريخ حياتهم.

٣- أنهم يستعينون به على توضيح آيات القرآن الكريم، ومفردات الحديث النبوي الشريف، فهو حجة فيما أشْكلَ من غريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله " ﷺ "وحديث صحابته والتابعين"[٢]. قال ابن عباس: "إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب"[٣].

وقال أيضاً: "إذا قرأتم شيئاً فلم تدروا ما تفسيره فالتمسوه في الشعر فإنه ديوان العرب [٤]" عن عكرمة عن ابن عباس " رضي الله عنهما.

٤- أنهم أخذوه من القبائل العربية الوثوق بها ومنها قريش التي بلغتها القرآن ووصفها الرسول ﷺ بالفصاحة – كما يفهم من حديثه – "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش".

"يقول الفارابي في أول كتابه المسمى الألفاظ والحروف: "كانت قريش أجود قبائل العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، تميم، أسد... إلى أن يقول: "فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام"[١٥].

---

[١] انظر: العمدة في محاسن الشعر ٢٧/١.

[٢] الصاحبي فقه اللغة ٢١٣/١، وانظر: المزهر ٣٩٩/٢.

[٣] غاية النهاية ١/ ٣٨٢.

[٤] أدب الإملاء والإستملاء ٧١/١ .

[1] انظر: المزهر ١/ ٢١٢ والاقتراح ١/١٠١؛١٠٢.

توصلت من خلال دراستي هذه إلى النتائج الآتية :

١. إنّ ما وصل من ترجمة المرادي فيما يخص حياته قليل جدًا، واعتماد المتأخرين على من سبق في الترجمة له.

٢. رجحت ان وفاته كانت سنة ٧٤٩ هـ بدليل ين ذكرتهما في موضعها من الدراسة.

٣. تعددت مصادره التي أفاد منها في توضيح المقاصد والمسالك وشرح التسهيل فمنها كتب النحو والصرف واللغات ومعاني القرآن وكتب القراءات وكتب التراجم.

٤. اتبع طريقة التعليق على أبيات الألفية بعد ذكر البيت وفي التسهيل اعتمد طريقة تجزئة المتن وهاتان الطريقتان أفضل من طريقة المزج بين الشرح والمتن.

٥. مال إلى الاختصار المفهم الغير مخل في تعليقه على الأبيات ، والمتن.

٦. انقسمت آراءه بين التفرد والترجيح والتقليد.

٧. كان موقفه من كتاب سيبويه موقف الموافق غالبا وقد عارضه إذا وجد غيره أقرب للصواب.

٨. اهتم بالسماع والقياس ورجح ورد وبناءً عليهما.

٩. لم يأتي بجديد في قواعد النحو والصرف كغيره من المتأخرين.

١٠. تعددت شواهده ، فاهتم بالقرآن الكريم وقراءاته ، وبالحديث الشرف والأثر، والأمثال وأقوال العرب الفصيحة.

١١. كان أثر شرحه للألفية وللتسهيل واضحًا فيمن تأخر عنه في الزمن من شارحي الألفية وشارحي التسهيل فأخذوا عنه وأشاروا إليه ووافقوه وعارضوه .

الفهارس العامة

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة (٢)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾	٦	٨٧
٢	﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾.	١٣٧	٣١
٣	﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا ﴾	١٧٧	١٠٣
٣	﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾	٢٤٦	٤٨
٤	﴿فَنِعِمَّا هِيَ ﴾	٢٧١	١٠٤
٥	:﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾	٢٨٣	٨٣

سورة النساء (٤)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾	٣٨	٦٥
٢	﴿ فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾	٩٩	٦٦
٣	﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾	١٧٦	٥١

سورة المائدة (٥)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾	١٠٥	٩٩

سورة الأنعام (٦)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾	٨٠	٦٢
٢	﴿ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهُمْ﴾	١٣٧	١٠٢

سورة الأنفال (٨)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنّ ﴾	٢٥	١٠٤
٢	﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ﴾	٤٣	٣١

سورة التوبة (٩)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾	٣	١٠١
٢	﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾	٢٥	٤٠
	:﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾	٣٨	١٠٠

سورة هود (١١)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾	٣٨	٣١
٢	﴿ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَؤُلَاءِ ﴾	١٠٩	٦٤
٣	﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾	١١١	٧٠

سورة يوسف (١٢)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿ إني لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ ﴾	١٣	١٦
٢	﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾	٣١	١٠٠
٣	﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً﴾	٣٢	٩٩
٤	﴿تَاللهِ تَفْتَؤُا﴾	٨٥	٩٩

سورة الحجر (١٥)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾	٥٤	٦٢

سورة النحل (١٦)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾	١٢٠	٦٤

سورة الإسراء (١٧)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾	٦١	٩٩
٢	:﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾	٦٢	٨٨
٣	:﴿لا يَأْتونَ بِمِثْلِهِ ولَو كَانَ بَعضُهم لِبَعضٍ ظَهيراً﴾	٨٨	٩٨

سورة الكهف (١٨)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَدُني عذراً﴾	٧٦	١٦
٢	﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	٩٦	٧٧

سورة مريم (١٩)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾	٦٧	٦٤
٢	﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾	٦٩	٤١

سورة الحج (٢٢)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾	١٥	١٠٢

سورة الفرقان (٢٥)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	:﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِّن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي من تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُوراً﴾	١٠	٩٩

سورة الشعراء (٢٦)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	:﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾	٢٢	٨٧

سورة ص (٣٨)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوْا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾.	٣	١٨ – ٤٦
٢	:﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾	٣٨	٧٦

سورة غافر (٤٠)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾	٣٦	٣٣ – ١٠٠ – ١٠١

سورة الأحقاف(٤٦)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿وَلَٰكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾	٢٣	٣٣
٢	﴿ فَأَصْبَحُواْ لَا تُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ ﴾	٢٥	١٠٣

سورة الحاقة (٦٩)

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
١	﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾	١٩	٥٢

المصادر و المراجع

- القرآن الكريم

١- الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) – تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط ومصطفي شيخ مصطفي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولي – بيروت – لبنان ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.

٢- أدب الإملاء والاستملاء ، للإمام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت٥٦٢هـ) – تحقيق: سعيد محمد اللحام – دار ومكتبة الهلال – الطبعة الأولي – بيروت ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) – تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد و رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – الطبعة الأولي – القاهرة ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

٤- أسرار العربية ، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) – تحقيق: محمد بهجة البيطار د.ط – د.ت.

٥- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ) – تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثالثة – بيروت ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.

٦- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، لمصطفي صادق الرافعي – دار الكتب العربي – الطبعة الثالثة – بيروت ١٤٢٥هـ–٢٠٠٥م.

٧- إعراب القرآن الكريم وبيانه ، لمحي الدين الدرويش (ت١٤٠٢هـ) – د.ت – دار ابن كثير ، اليمامة – الطبعة السابعة – دمشق – بيروت ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.

٨- الأعلام ، لخير الدين الزركلي – د.ت – دار العلم للملايين – الطبعة الخامسة عشرة – بيروت – لبنان ٢٠٠٢م.

٩- الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) – تحقيق: الدكتور محمد سليمان ياقوت – دار المعرفة الجامعية – د.ط – ١٤٢٦هـ–٢٠٠٦م.

١٠- الأمالي ، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي – د.ت – دار الكتب العلمية – د.ط – بيروت – لبنان د.ت.

١١- الأنساب ، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت ٥٦٢هـ) – تحقيق: الشيخ عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني – مكتبة ابن تيمية – الطبعة الثانية – القاهرة ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.

١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ) – تحقيق: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك و رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – الطبعة الأولي – القاهرة د.ت.

١٣- الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت٣٧٧هـ) – تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان – عالم الكتب – الطبعة الثانية – بيروت – لبنان ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٤- البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) – تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولي – بيروت – لبنان ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) – تحقيق: محمد أبو فضل إبراهيم – دار الفكر – الطبعة الثانية – ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .

١٦- تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد محمد مرتضي الحسيني الزبيدي – تحقيق: عبد الستار أحمد فراج – مطبعة حكومة الكويت – د.ت – ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

١٧- تاريخ آداب العرب ، لمصطفي صادق الرافعي – تحقيق: عبد الله المنشاوي ومهدي البحقيري – مكتبة الإيمان – الطبعة الأولي – ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٨- تاريخ النحو العربي ، لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت١٤١٧هـ)– دار الفلاح – د.ط – د.ت.

١٩- تاريخ بغداد مدينة السلام ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) – تحقيق: الدكتور بشار عواد – دار الغرب الإسلامي – الطبعة الأولي – بيروت ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢٠- تاريخ دمشق ، للإمام العالم الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ) – تحقيق: مجد الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي – دار الفكر – د.ط – بيروت – لبنان ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٢١- التعريف بالأنساب والتنويه بذوي الأحساب ، لأبو الحسن اليمني القرطبي – د.ت – د.ط – د.ت.

٢٢- تقريب المقرب ، لأبي حيان الأندلسي – تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن – دار المسيرة – الطبعة الأولي – بيروت ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) – تحقيق: الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وجابر محمد البراجة وإبراهيم جمعة العجمي وعلي السنوسي محمد ومحمد راغب نزال – دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولي – القاهرة– الإسكندرية ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

٢٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي (ت٧٤٩هـ) – تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي – الطبعة الأولي – القاهرة ١٤٢٨هـ–٢٠٠٨م.

٢٥- جامع الدروس العربية ، للشيخ مصطفي غلاييني – تحقيق: الدكتور عبد المنعم خفاجة – المكتبة المصرية – الطبعة الثامنة والعشرون – بيروت ١٤١٤هـ–١٩٩٣م.

٢٦- الجمل في النحو ، لأبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٤٠هـ) – تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد – (دار الأمل – مؤسسة الرسالة) – الطبعة الأولي – الأردن١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.

٢٧- جمهرة أنساب العرب ، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد الأصمعي (ت٤٥٦هـ) – تحقيق: عبد السلام محمد هارون – دار المعارف – د.ط – مصر ١٣٨٢هـ.

٢٨- الجني الداني في حروف المعاني ، للمرادي (ت٧٤٩هـ) – تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولي – بيروت – لبنان ١٤١٣هـ–١٩٩٢م.

٢٩- حاشية الصبان ، شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك – تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية – د.ط – د.ت.

٣٠- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – دار إحياء الكتب العربية – الطبعة الأولي – ١٣٨٧هـ–١٩٦٧م.

٣١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) – تحقيق: عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – الطبعة الرابعة – القاهرة ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.

٣٢- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني – تحقيق: محمد علي النجار – المكتبة العلمية – د.ط – د.ت.

٣٣- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ،لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) – د.ت – دار الجيل – د.ط – بيروت ١٤١٤هـ–١٩٩٣م.

٣٤- دليل السالك إلي ألفية ابن مالك ، لعبد الله بن صالح الفوزان – د.ت – دار مسلم – د.ت.

٣٥- ديوان الأخطل ، شرح ديوان الأخطل ، لإيليا سليم الحاوي – د.ت – دار الثقافة – بيروت ١٩٦٨م.
٣٦- ديوان الراعي النميري – تحقيق: ناصر الحاني – دمشق ١٩٦٤م.
٣٧- ديوان العجاج – تحقيق: الدكتور عزة حسن – دار الشروق – بيروت ١٩١٧م.
٣٨- ديوان الفرزدق – دار صادر – بيروت ١٩٦٦م.
٣٩- ديوان المرار بن سعيد الفقعسي (الأسدي) = المرار بن سعيد الفقعسي ، للدكتور نوري حمودي القيسي – مجلة المورد العراقية – ١٩٧٢م.
٤٠- ديوان الهذليين ، شرح أشعار الهذليين ، لأبي سعيد السكري – تحقيق: عبد الستار فراج – مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٦٥م.
٤١- ديوان امرئ القيس – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – الطبعة الثالثة – القاهرة ١٩٦٩م.
٤٢- ديوان جرير ، بشرح محمد بن حبيب – تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه – دار المعارف – د.ط – مصر ١٩٦٩م.
٤٣- ديوان جميل بثينة – تحقيق: الدكتور حسين نصار – الطبعة الثانية – القاهرة ١٩٦٧م.
٤٤- ديوان ذي الرمة – تحقيق: كارليل ، كمبردج – لندن ١٩١٩م.
٤٥- ديوان رؤبة بن العجاج ، مجموع أشعار العرب – تحقيق: وليم بن الورد ليبزج – ١٩٠٣م
٤٦- ديوان زيد الخيل ، نوري حمودي القيسي – النجف بالعراق ١٩٦٨م
٤٧- ديوان طرفة بن العبد – تحقيق: مكس سلفسون – شالون ١٩٠٠م.
٤٨- ديوان علقمة بن عبده (علقمة الفحل) – تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب – حلب ١٩٧٠م.
٤٩- ديوان عمر بن أبي ربيعة – دار صادر – بيروت ١٩٦٦م.
٥٠- ديوان كثير عزة – تحقيق: الدكتور إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت ١٩٧١م.
٥١- ديوان كعب بن مالك الأنصاري – تحقيق: سامي مكي العاني – بغداد ١٩٦٦م.
٥٢- رسالة في جمل الإعراب ، لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) – تحقيق: الدكتورة سهير محمد خليفة – الطبعة الأولي – القاهرة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٥٣- رياض الصالحين ، للنووي – تحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل – د.ط – د.ت.
٥٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) – تحقيق: محمود وعبد القادر الأرناؤوط – دار ابن كثير ، دمشق – الطبعة الأولي – بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥٥- شرح ابن عقيل ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني (ت٧٦٩هـ) – د.ت – دار التراث و دار مصر للطباعة – الطبعة العشرون – القاهرة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٥٦- شرح ألفية ابن مالك، لأبي فارس الدحداح – د.ت- مكتبة العبيكان- الطبعة الأولى- الرياض ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
٥٧- شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت٦٧٢هـ) – تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولي – بيروت – لبنان ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٥٨- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) – تحقيق: محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولي – بيروت – لبنان ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٥٩- شرح الرضي لكافية بن الحاجب ، لابن الحاجب – تحقيق: الدكتور يحي بشير مصري – الطبعة الأولي – ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٦٠- شرح المفصل ، للشيخ ابن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) – د.ت – إدارة الطباعة المنيرية – د.ط – د.ت.
٦١- شرح المكودي علي ألفية ابن مالك ، لأبي زيد عبد الرحمن علي بن صالح المكودي (ت٨٠٧هـ) – تحقيق: الدكتورة فاطمة راشد الراجحي – جامعة الكويت ١٩٩٣م – د.ط – ١٤٢٢هـ-١٩٩١م.
٦٢- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) – تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد_ مكتبة الايمان _ الطبعة الأولى مصر/ المنصورة ٢٠٠٦م.
٦٣- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) – تحقيق: ناصر حسين علي – دار سعد الدين – الطبعة الأولي – دمشق ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
٦٤- شرح قطر الندي وبل الصدى ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) – د.ت – المكتبة التجارية الكبرى – الطبعة الحادية عشرة – مصر ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.
٦٥- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة – تحقيق: أحمد محمد شاكر – دار المعارف – د.ط – القاهرة د.ت.
٦٦- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، للإمام العلامة أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا – تحقيق: أحمد حسن بسج – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت – لبنان ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٦٧- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ) – تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين –الطبعة الثانية – بيروت – لبنان ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٦٨- صحيح البخاري ، لمحمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري – تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر – دار طوق النجاة – الطبعة الأولي – ١٤٢٢هـ
٦٩- طبقات القراء ، للحافظ شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) – تحقيق: الدكتور أحمد خان – (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية) – الطبعة الأولى – الرياض ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٧٠- طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ) – تحقيق: محمود محمد شاكر – دار المدني – د.ط – جدة د.ت.
٧١- طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – الطبعة الثانية – القاهرة د.ت.
٧٢- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) – تحقيق: الدكتور سلمان القضاة – دار الجيل – د.ط – بيروت ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٧٣- في علم النحو ، للدكتور أمين علي السيد – د.ت – دار المعارف – الطبعة السابعة – القاهرة ١٩٩٤م.
٧٤- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت٤٥٦هـ) – تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد – دار الجيل – الطبعة الخامسة – ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٧٥- غاية النهاية في طبقات القراء ، للإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري الدمشقي الشافعي (ت٨٣٣هـ) _ تحقيق: ج.برجستراسر – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولي – بيروت – لبنان ٢٠٠٦م.
٧٦- الفهرست ، للنديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحق المعروف بالوراق – تحقيق: رضا و تجدد – دار المسيرة – الطبعة الثالثة – ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٧٧- الكامل ، للإمام أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) – تحقيق: الدكتور محمد أحمد الدالي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثالثة – بيروت – لبنان ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٧٨- الكتاب ، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) – تحقيق: عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – الطبعة الثالثة – القاهرة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٧٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، للعلامة مصطفي بن عبد الله الرومي (ت١٠٦٧هـ) – د.ت – دار الفكر – د.ط – بيروت ١٤١٩هـ-١٩٨٢م.

٨٠- اللباب في تهذيب الأنساب ، لعز الدين ابن الأثير الجزري – د.ت – دار صادر – د.ط – بيروت .
٨١- لسان العرب ، لابن منظور – تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي – دار المعارف – د.ط – القاهرة د.ت.
٨٢- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لعلي بن إسماعيل بن سيدة (ت٤٥٨هـ) – تحقيق: مصطفي السقا والدكتور حسين نصار – الطبعة الأولي – ١٣٧٧هـ–١٩٥٨م.
٨٣- مراتب النحويين ، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت٣٥١هـ) – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – مكتبة نهضة مصر – د.ط – القاهرة د.ت.
٨٤- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) – تحقيق: محمد أحمد جاد المولي بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي – مكتبة دار التراث – الطبعة الثالثة – القاهرة د.ت.
٨٥- مسند أحمد بن حنبل ،لأبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ) – تحقيق: أبو المعاطي النوري – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولي – بيروت ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.
٨٦- مسند الشهاب ، محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي – تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي – مؤسسة الرسالة – د.ط بيروت ١٤٠٧هـ–١٩٨٦م .
٨٧- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لعبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي – تحقيق: مصطفي السقا – عالم الكتب – الطبعة الثالثة – بيروت ١٤٠٣هـ.
٨٨- معجم البلدان ، لياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله – د.ت – دار الفكر – د.ط – بيروت د.ت.

٨٩- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ، للدكتور ناصر الدين أسد – د.ت – دار الجيل – الطبعة الأولي – بيروت – لبنان ١٩٥٦م.
٩٠- معاني الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسي الرماني النحوي(ت ٣٨٤هـ) – تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي – دار الشروق – الطبعة الثانية – جدة ١٤٠١هـ–١٩٨١م.
٩١- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة – د.ت – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولي – بيروت ١٤١٤هـ–١٩٩٣م.
٩٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) – تحقيق: الدكتور: عبد اللطيف محمد الخطيب – دار الطلائع – د.ط – القاهرة د.ت .

٩٣- مفتاح العلوم ، للإمام أبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت٦٢٦هـ) – تحقيق: نعيم زرزور – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولي – بيروت – لبنان ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٩٤- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) – تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة – د.ط – القاهرة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٩٥- المنصف ، للإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي(ت٣٩٢هـ) – تحقيق: إبراهيم مصطفي وعبد الله أمين – دار إحياء التراث القديم – الطبعة الأولي – ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٩٦- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقرنري (ت٨٤٥هـ) – د.ت – دار صادر – طبعة جديدة بالأوفست – بيروت .

٩٧- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لجمال الدين بن تغري بردي الأتابكي (ت٨٤٣هـ) – تحقيق: محمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – د.ط – بيروت.

٩٨- النحو الوافي مع ربطة بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، لعباس حسن – د.ت – دار المعارف – الطبعة الثالثة – مصر د.ت.

٩٩- نسب قريش ، لأبي عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري (ت٢٣٦هـ) – تحقيق: ليفي بروفنسال – دار المعارف – الطبعة الثالثة – د.ت.

١٠٠- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد الطنطاوي – د.ت – دار المعارف – الطبعة الثانية – القاهرة ١١١٩هـ .

١٠١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) – تحقيق: أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولي – بيروت – لبنان ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٠٢- الوافي بالوفيات ، لصلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ) – تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفي – دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولي – بيروت ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

فهرس المحتويات

الفصل الأول : موافقات المرادي لسيبويه

الفصل الثاني : اعتراضات المرادي لسيبويه

الفصل الثالث: المذهب النحوي للمرادي